

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨٠٨٢

الثلاثاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد لو دريان/السيدة غيغن	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغايونوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد كيسليتسيا
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة فالستروم
	الصين	السيد وو هايتاو
	كازاخستان	السيد علي
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد أحمد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821)

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال

بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2017/892)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1735398 (A)



في هذه الجلسة: السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ السيد مبین الشيخ، ممثل للمجتمع المدني.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطات الإعلامية إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد تشارلز وايت، رئيس قسم حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد سوين دورينغ، المستشار الأقدم لشؤون الأطفال والنزاع المسلح، وبعثة الدعم الحازم التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

أَقْتَرِح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد. لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أَقْتَرِح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد. لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/821، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/892، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح
(S/2017/821)

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة في بعثة فرنسا الدائمة لدى الأمم المتحدة (S/2017/892)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بنائبة الأمين العام، والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي البلدان التالية: أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بيرو، تايلند، تركيا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السودان، سويسرا، شيلي، العراق، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، قطر، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ماليزيا، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيجيريا، هنغاريا، هولندا، اليمن، واليونان.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة

وكما يبين تقريرتي، تقوم العديد من الكيانات الآن باتخاذ هذه التدابير. لقد طلبت من ممثلي الخاصة العمل عن كثب مع تلك الأطراف على تحسين جهودها الرامية إلى حماية الأطفال من أهوال الحرب. وقامت خمس قوات أمن حكومية وأربع جماعات مسلحة بوضع تدابير ترمي إلى تحسين حماية الأطفال، خلال عام ٢٠١٦. وتراوحت ما بين اتخاذ خطوات محددة من قبيل الإفراج عن الأطفال المحتجزين في السجون في الصومال، إلى اتخاذ تدابير موضوعية تؤثر على عمليات معقدة مثل تلك التي يضطلع بها تحالف استعادة الشرعية في اليمن، بقيادة المملكة العربية السعودية.

ولئن كان هناك تقدم يتم إحرازه، فإن حجم وحدة بعض أزمات اليوم تتطلب منا مضاعفة جهودنا واتباع نهج مبتكرة. وتتزايد العناصر العابرة للحدود في النزاعات عاما بعد عام. ولمعالجة ذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز مشاركتنا مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية. كما ينبغي لنا تشجيع المزيد من الالتزامات القانونية والسياسية بحماية الأطفال، وكذلك التدابير الأخرى التي تعكف ممثلي الخاصة على وضعها. إنني أناشد الدول الأعضاء توفير الموارد لدعم تلك المبادرات.

في عام ٢٠١٦، تم تسريح الآلاف من الأطفال من الجماعات المسلحة والقوات المسلحة، إلا أنه لم تجر إعادة إدماج سوى نصفهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وعلى الأخص من جانب اليونيسيف وشركائها. ويجب علينا أن نفعل المزيد من أجل توفير التمويل والقدرة للبرامج التي توفر التعليم والتدريب الوظيفي، وتقديم المشورة، وجمع شمل الأسرة. هناك إطار قانوني لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وأدعو جميع أطراف النزاع إلى احترام ذلك الإطار في جميع حالات النزاع. كما يجب تحقيق المساءلة عن الجرائم البشعة وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وإذا تركنا الجيل القادم مصدوما وغاضبا بفعل المظالم، فإننا نخون من نخدمهم ونخون أنفسنا. إنني أدعو جميع

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): بادىء ذي بدء، أود أن أشكر وزير خارجية فرنسا، السيد جون - إيف لودريون، على تنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن مسألة الأطفال والنزاع المسلح. يشير التقرير (S/2017/821) المعروض على مجلس الأمن اليوم إلى أن الأطفال ظلوا في عام ٢٠١٦ يتأثرون بالقرارات والإجراءات التي اتخذها القادة السياسيون والعسكريون بطرق مختلفة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الأطفال في جميع أنحاء العالم يعانون معاناة هائلة وغير مقبولة جراء النزاعات. وهذا عارٌ على الصعيد العالمي. وكشفت الفترة التي يغطيها تقريرتي عن مستوى مخيف من الانتهاكات. نحن نرى أن الجماعات المسلحة تجبر الفتيات والفتيان على أن يكونوا مفجرين انتحاريين. ونرى أنه جرى وصم الأطفال بسبب تجنيدهم واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة. ونرى أنه تم تحميل الأطفال المسؤولية الجنائية عن أفعال أجبروا على ارتكابها. كما نرى أن أطراف النزاع كثيرا ما تعرقل تقديم المعونة المنقذة للحياة للأطفال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدنا أكبر عدد من الإصابات في صفوف الأطفال تسجله الأمم المتحدة في أفغانستان؛ ومضاعفة عدد حالات تجنيد واستخدام الأطفال التي جرى التحقق منها في سورية والصومال؛ وانتشار العنف الجنسي ضد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا، وجنوب السودان وفي أماكن أخرى. كما أخرج عشرات الملايين من الأطفال في جميع أنحاء العالم من ديارهم بسبب القتال - حيث تشتت أسرهم في كثير من الأحيان، وتحطمت طفولتهم، وتعرض مستقبلهم للخطر.

وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة، تم إحراز بعض التقدم. وأتاحت التغييرات التي طرأت على عملية تقديم التقارير هذا العام المجال لتعميق المشاركة مع أطراف النزاع، من أجل تشجيع تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين حماية الأطفال.

وتشير آخر المعلومات لدينا إلى أن عدد الأطفال المجندين والمستخدمين، ظل محافظا على مستويات مذهلة في جنوب السودان والصومال. وازدادت الهجمات بشكل مروع على المدارس والمستشفيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والنزاع في أفغانستان، والعراق، وسورية، واليمن، لا يزال مستمرا، والإصابات في صفوف الأطفال أمر شائع جدا. وفي الأشهر الأخيرة، واصلت الجماعات المسلحة والحكومات تأخير وصول المعونة المنقذة للحياة إلى الأطفال وحرمانهم منها. كما أن العنف الجنسي ضد الفتيان والفتيات موجود على نطاق واسع في العديد من البلدان التي تعاني من النزاعات في الوقت الراهن.

وأعتقد اعتقادا راسخا بأن كل جيل لديه أقبح وصمات العار على جبينه عندما يتعلق الأمر بالنزاعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، شهدت الحرب العالمية الأولى استخدام الغازات ضد الجنود - وهذه أحد أوجه الخزي لذلك الجيل. وما ألقناه من ضرر بالأطفال في مناطق الحرب في السنوات الأخيرة سيكون عارا على جبيننا. ويجب علينا اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لاستخدام الأطفال كسلع مستهلكة من جانب الأطراف المتحاربة.

وفي هذا الصدد، فإن إعلان الدول الأعضاء مؤخرا عن التزامات إضافية بحماية الأطفال يبعث على الأمل. وعلى وجه الخصوص، أود أن أسلط الضوء على مبادئ باريس بوصفها مبادرة هامة تساعد على حماية ضحايا التجنيد والاستخدام. وهناك أيضا عدد من الخطوات الأخرى التي اتخذتها الدول الأعضاء، مثل التصديق على البروتوكول الاختياري باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، أو تأييد إعلان المدارس الآمنة. ومن دواعي سروري البالغ أن اليمن قد أيدت الإعلان في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ويحدوني الأمل في أن تحذو الدول الأعضاء الأخرى حذوها.

أطراف النزاع إلى العمل مع الأمم المتحدة، في الميدان وفي نيويورك، لضمان حماية أضعف الأفراد في سكانكم وأثمن الموارد في بلدانكم، وهم أطفالكم. وأحث مجلس الأمن على دعم هذا العمل بقوة ونحن نسعى جاهدين معا لبناء السلام والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غامبا.

السيدة غامبا (تكلمت بالإنكليزية): لقد توليت منصب الممثلة الخاصة للأمين العام في أيار/مايو. وهذه هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بهذه الصفة. أود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر فرنسا ووزير خارجيتها، معالي السيد جون - إيف لودريون، على المبادرة بعقد هذه المناقشة.

أبدأ بتكرار الإعراب عن مشاعر الأمين العام، وأؤكد قلقي إزاء المعلومات الواردة في تقريره (S/2017/821). وخلال المدة القصيرة التي قضيتها في هذا المنصب، لاحظت بقلق بالغ الصورة التي رسمت من خلال المعلومات التي جمعتها الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة المعنية بحماية الطفل على أرض الواقع، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي يجلس ممثلوها خلفي. فقد قام هؤلاء الزملاء المتفانون بتوثيق أكثر من ٢٠.٠٠٠ انتهاك من الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في عام ٢٠١٦. وهذا عدد مروع من الفتيان والفتيات الذين تعرضوا لأفعال مشيئة، يتم ارتكاب معظمها من جانب الجماعات المسلحة، بل أيضا من جانب القوات الحكومية وجهات مسلحة غير معروفة.

وتم استخدام الأطفال كوقود للحرب في الفترة المشمولة بالتقرير، وتحسنت حالتهم بصورة طفيفة في عام ٢٠١٧.

الفاعلة المعنية بحماية الطفل في الأمم المتحدة بشأن الحد من الانتهاكات، بل والقضاء عليها.

ومن المسائل التي تم التشديد عليها في التقرير أن الجماعات المسلحة التي تستخدم أساليب الإرهاب تُعتبر جماعات متطرفة عنيفة. ولا يشكل هذا بالضرورة تحدياً جديداً، ولكنه أمر هام قطعاً. وقد شهدنا، في ما يتعلق بما تُسمى الجماعات المتطرفة العنيفة، زيادة في الانتهاكات سنة بعد أخرى على صعيد الانتهاكات الجسيمة الستة. ولا شك أن وضع حد لهذه الفظائع يشكل تحدياً كبيراً، ولكن بينما قد يكون هناك ميل إلى تكيف النهج المتبعة لمكافحة هذه الجماعات المسلحة، يجب علينا كفالة أن تكون جميع الاستجابات متسقة مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وعلى وجه الخصوص، يجب توخي الحيلة والتمييز والتناسب ووضع ذلك في صميم جهودنا العسكرية.

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن نذكر الركيزة الأساسية التي استندت إليها مبادئ باريس، وهي أن جميع الأطفال الذين يُزعم أنهم مرتبطون بجماعات مسلحة وقوات مسلحة هم ضحايا في المقام الأول. ويجب معاملتهم من هذا المنطلق، وهنا أحث على اعتماد بروتوكولات تقضي بتسليم هؤلاء الأطفال إلى الجهات الفاعلة المدنية المعنية بحماية الطفل. ويجب أيضاً تجنب وصم هؤلاء الأطفال. وإني على ثقة من أن السيد شيخ سيتكلم باستفاضة عن هذه المسألة.

وقد أدركت، خلال المدة القصيرة التي قضيتها في مناصبي هذا، أن فصل الأطفال عن صفوف المسلحين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تشكل تدخلات هامة. وهذه التدابير أكثر فعالية بكثير من الاحتجاز الجماعي فيما يتعلق بتحقيق الأمن في الأجل الطويل. ويجب علينا أن نوفر لهذه العمليات كل فرص النجاح. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء من أجل توفير التمويل الكافي من الدول الأعضاء لأجل تنفيذ برامج إعادة

إن التعهد بهذه الالتزامات يشكل خطوة أولى هامة، ولكن يتعين علينا العمل معاً لضمان أن تحدث هذه التعهدات السياسية تغييراً عملياً بالنسبة للأطفال على أرض الواقع. لقد رأينا أنه عندما تتوافر الإرادة السياسية، يؤدي العمل معاً إلى إحراز تقدم ملموس. ويوثق التقرير أوجه التقدم هذه في حالات متنوعة - بدءاً من نيجيريا، بتوقيع القوة المدنية المشتركة على خطة عمل، إلى رفع اسم جبهة مورو الإسلامية للتحريم في الفلبين، من القائمة. كما مثلت كولومبيا نقطة مضيئة، بفصل الأطفال عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وسأكون مقصراً إن لم أشر إلى التقدم القوي الذي أحرزته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي أدى إلى رفع اسمه من قائمة تجنيد الأطفال واستخدامهم.

كما قام تحالف استعادة الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية باتخاذ العديد من التدابير الرامية إلى تحسين حماية الأطفال. وقد أقرت هذه الجهود في مرفقات تقرير الأمين العام السنوي. وقد عاد فريق تقني من مكثي للتو من الرياض حيث التقى قائد القوة واستعرض هذه التدابير وساعد على تعزيزها.

وهناك أنشطة مماثلة قيد الإعداد للأشهر القليلة القادمة بالتعاون مع السلطات اليمنية والسلطات السودانية، من بين آخرين، لتعزيز الآليات القائمة وفتح وحدات جديدة لحماية الطفل وتوفير مزيد من التدريب. ويجدوني الأمل في أن تُستخدم هذه الأمثلة على التعاون والمشاركة السياسية كنماذج يحتذى بها الآخرون.

ونحن بحاجة إلى تطبيق هذه الممارسات الفضلى في أكبر عدد ممكن من الحالات من أجل توفير حماية أفضل للأطفال. ولجلس الأمن دور حيوي في هذا المسعى. فبوسعه استخدام الأدوات المتاحة له لضمان أن يكون أكبر عدد ممكن من الأطراف على استعداد لإجراء مناقشات جديدة مع الجهات

وأعتقد حقا أنه سيضعف الجهود التي نبذلها بشكل كبير، وآمل في الحصول على الموارد اللازمة للشروع في هذه المهمة.

كما أننا بحاجة إلى الموارد في سياقات النزاع. ولذا، أدعو مجلس الأمن إلى أن يواصل المطالبة بنشر قدرات مكرسة لحماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وهذا أمر بالغ الأهمية، ولكنه لا يزال قيد التمحيص حاليا. ومن المفارقات الكبيرة أن هذه القدرات يجري تخفيضها في الوقت الذي نحن في أمس الحاجة إليها. فدون موارد كافية، لن تتمكن من الوفاء بالولاية التي أناطها مجلس الأمن بالأمم المتحدة. وهذه الجهات الفاعلة تحدث تغييرا حقيقيا في حياة الأطفال وتدعم بشكل ملموس كبار القادة المدنيين والعسكريين في جهودهم الرامية إلى حماية الأطفال.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى السلام. وبينما قد يبدو هذا القول مجرد تحصيل حاصل، فإنه أكثر الطرق فعالية لمنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وعلى الصعيد السياسي، يجب علينا أن نغير نظرتنا إلى جهود منع نشوب النزاعات وحلها. ويجب أن ندرك أن الأطفال يوجدون في أتون النزاع المسلح المعاصر، وليسوا على هامشه. وتسهم الولاية الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح إسهاما حيويا في حلقة منع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، عندما يكون السلام لا يزال غضا، يجب إدراج أحكام تتعلق بحماية الطفل في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة غامبا.

وأعطي الكلمة الآن للسيد شيخ.

السيد شيخ (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص الشكر إلى البعثة الفرنسية على دعوتها لي. ويشرفني عظيم الشرف أن أكون هنا مع أعضاء مجلس الأمن لأشاطرهم بعض أفكارهم بشأن استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة.

الإدماج والاستيعاب وتعليم مهارات جديدة، ودعمها. وقد ساعدت هذه البرامج، التي تقود منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) معظمها بالتعاون مع العديد من الجهات الفاعلة الأخرى، على إطلاق سراح أكثر من ١٠٠.٠٠٠ طفل وإعادة إدماجهم منذ أن قدمنا أول تقرير عن هذه المسألة إلى مجلس الأمن.

وأشجع أيضا مجلس الأمن على التركيز على الأثر الضار لعمليات الفرز الأمني الواسعة النطاق للمدنيين في حالات النزاع المسلح على الأطفال. وفي حين يُحتجز بعض الأطفال على أساس ارتباطهم بجماعة مسلحة، ثم آخرون يُجرمون من حريتهم لفترات طويلة بسبب المنطقة التي تصادف أنهم كانوا يقطنونها. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء ملزمة بكفالة أمن مواطنيها، يجب علينا ألا نزيد من معاناة الأطفال الضحايا. فلن يؤدي ذلك إلا إلى الإضرار بالأجيال القادمة وخلق مظالم.

وأود، ختاماً، أن أؤكد بعض الجهود الأساسية التي بوسعنا بذلها لتحسين استجابتنا للانتهاكات.

أولا، لا يمكننا الاستمرار في السماح بتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب. ويجب على الدول الأعضاء أن تعطي الأولوية للمساءلة لكسر حلقات العنف والمساعدة أيضا في جهود الوقاية. ويمكننا جميعا العمل على تعزيز دعمنا للنظم القضائية في الدول الأعضاء المتضررة من النزاع المسلح. وينبغي، على وجه الخصوص، تقديم الخبرات المتعلقة بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال وملاحقة مرتكبيها قضائيا.

وكما قال الأمين العام، يجب علينا أيضا تعزيز الشراكات. وأرحب بالدور القيادي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وبإسهاماتها في مجال حماية الأطفال، ولكنني أشعر أن بوسعنا معا فعل ما هو أكثر من ذلك. وسيشكل العمل مع هذه المنظمات إحدى المبادئ الرئيسية لفترة ولايتي.

وفي جميع أنحاء العالم، تستخدم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما فيها الجماعات المتطرفة العنيفة، الأطفال لزراع بذور العنف وشن الهجمات ولبناء صفوفها ومد جذور معتقداتها وخططها إلى المستقبل. إن تجنيد الأطفال واستخدامهم يجري على نحو ممنهج ومتعمد. وهذا ليس من قبيل الصدفة؛ فهذه الجماعات تدرك أنها تحقق مكاسب باستخدام الأطفال، لا يوفرها لها استخدام البالغين. وهي تجند الأطفال لعدد من الأسباب التكتيكية والاستراتيجية. فالأطفال يسهل تجنيدهم قسرا وتلقينهم؛ ويمكن لاستخدام الأطفال وتلقينهم العقائد من سن مبكرة أن يساعد على إدامة كفاح هذه الجماعات وجعل هزيمتها أمرا أكثر صعوبة؛ كما أن الأطفال غالبا ما يشيرون شكوكا أقل لدى قوات الأمن، ومن ثم يمكن استخدامهم كجواسيس أو حاملين رسائل أو مفجرين انتحاريين؛ وقوات الأمن تتردد في مواجهة الأطفال في المعارك؛ وقد يتناقص الدعم المجتمعي للحكومة إذا استهدفت قوات الأمن الأطفال نتيجة لاستخدام البالغين لهم.

وإن لم يكن الأعضاء على دراية بعد بمبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واتخاذهم جنودا - وهي وثيقة قيد الإعداد حاليا بمعرفة الحكومة الكندية وبإسهام ودعم مباشرين من مبادرة روميو بشأن الأطفال الجنود - فإنه يجب عليهم أن يكونوا على بينة منها.

إن استخدام الأطفال من جانب هذه الجماعات في جميع أنحاء العالم يشكل تهديدا متزايدا، لأنها تتكيف مع تدخلات المجتمع الدولي وتتعلم مما تقوم به الجماعات الأخرى.

ونحن نعلم أيضا أن ذلك يشكل معضلة أخلاقية أساسية بالنسبة لقوات الأمن المحترفة، التي قد تستجيب استجابة ناقصة أو مفرطة أو لا تستجيب إطلاقا. ويمكن أن تكون النتائج المترتبة عن ذلك كارثية لجميع المعنيين، ولا سيما الأطفال. علينا التصدي لهذا التحدي بشكل وقائي. ومن الأفضل للغاية

لقد مررت حينما كنت مراهقا بفترة مدتها ست سنوات جنحت خلالها إلى التطرف، وذلك بعد فترة من التنقل في مناطق خاضعة لسيطرة حركة طالبان. وحدث ذلك جراء نزاع هوية وأيديولوجية سامة انتقلت عدواها إلى من مراهقين آخرين ونتيجة عملية بحث عن معنى للوجود ورغبة في الانتماء. ولم أتخل عن طريقة التفكير هذه إلا عقب وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية. وانتهيت إلى دراسة الإسلام دراسة صحيحة ومررت بمرحلة لاجتثاث نزعة التطرف. ثم بدأت العمل في وظيفة عميل سري لدى دائرة الاستخبارات الأمنية الكندية والفريق المتكامل لإنفاذ الأمن القومي التابع لشرطة الخيالة الكندية الملكية حيث كنت أقضي وقتا طويلا جدا في متابعة الكيفية التي يستغل بها المتطرفون الأطفال والمراهقين والبالغين.

وانخرطت بشكل وثيق في ملف مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، حيث رأيت على وسائل التواصل الاجتماعي - آنيا - الأطفال والمراهقين الذين تجندهم الجماعات المتطرفة من قبيل حركة طالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة لهما - كحركة الشباب وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهلم جرا - وبالطبع تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة له، مثل جماعة بوكو حرام.

وأنا أستخدم في سياق تدريبي لعناصر أجهزة الشرطة والاستخبارات مقطع فيديو لا يفارق تخيلتي في كل مرة أقوم بعرضه. ويبين هذا المقطع طفلا في الثالثة من العمر، لا يتجاوز طوله قدمين، يجبره والداه على أن يستل سكيننا بحجم ذراعه ويستخدمها بعد ذلك في قطع رأس دميته. فكيف سيكون حال هذا الصبي حينما يصبح في العاشرة أو الخامسة عشرة؟ وهل سيعيش حتى يستكمل عامه العشرين؟ هذه قصة حقيقية تعكس واقعنا اليوم وما سنواجهه غدا. وعلينا ألا ننتظر حتى نرى طفلا ينفذ تفجيرا انتحاريا ثم نشرع في اتخاذ إجراءات.

العنيف، يتعين على الأطراف الفاعلة في قطاع الأمن بناء الثقة والاحترام المتبادلين مع المجتمعات المتضررة، ومنع التهميش وعدم الثقة اللذين يفاقمان مشكلة التجنيد. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لهذا النهج في الإعداد الكافي للأطراف الفاعلة في قطاع الأمن بالتدريب والمبادئ والسياسات العامة لتوجيه جهودها.

ومع استخدام الأطفال بشكل متعمد ومنهجي في جميع أنحاء العالم وفي جميع أنواع النزاعات، سواء من جانب الجماعات المسلحة أو القوات الحكومية أو المتطرفين العنيفين، فمن المهم أكثر من أي وقت مضى معالجة المشكلة مباشرة. وسيتيح لنا اتباع نهج كلي وجامع يضع حقوق الأطفال أولاً حماية الأطفال من الأذى ومنع العنف في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم والمساعدة على إيجاد مجتمع أكثر سلماً وإنصافاً للجميع.

مرة أخرى، أشكر أعضاء المجلس على دعوتي اليوم. إننا نتفق جميعاً على ضرورة معالجة مسألة الأطفال والنزاع المسلح بسرعة وكفاءة. لينعم الله على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد شيخ على إحاطته الإعلامية.

معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في البيان.

ووفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أنهم يوافقون على ذلك البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2017/21.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية والشؤون الأوروبية لفرنسا.

في البداية، بالنيابة عن الرئاسة الفرنسية للمجلس، أود أن أشكر الأمين العام، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية

كفالة عدم تجنيد الأطفال واستخدامهم أساساً بدلاً من معالجة صدماتهم النفسية في مرحلة الطفولة المخربة وتلقينهم بأثر رجعي. إننا بحاجة إلى استجابة شاملة ومنسقة وكلية تشارك فيها الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني، استناداً إلى قوة ومجالات مسؤولية كل منها.

وتتمثل إحدى الاستنتاجات بالنسبة لأعضاء المجلس في أن عنف الشباب في ازدياد. وسواء تعلق الأمر بالتطرف ذي الطبيعة الدينية أو العرقية، أو العصابات المنتشرة في شوارع المدن، أو اللصوصية أو القرصنة، فإن التحدي هو نفسه، تجريد الأطفال من براءتهم وتركهم ليلقون حتفهم. يجب أن يكون النهج الوقائي شمولياً، مع معالجة العوامل التي تؤدي إلى التجنيد، وكيفية استخدام الأطفال وضرورة تسريحهم وإعادة تأهيلهم، وما حقق نتائج وما لم يحقق، والجمع بين طائفة واسعة من الجماعات التي تساعد على التصدي للتطرف العنيف، الحكومات وقوات الأمن ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وللقوات الأمنية، سواء كان أفرادها من العسكريين أو الشرطة أو حفظة السلام أو العاملين في المرافق الإصلاحية، دور هام، ويجب أن تكون مستعدة لمعالجة هذه المسألة.

ولقطاع الأمن دور حاسم في النهج الوقائي المنحى ولا بد من إعداده وتدريبه بشكل كاف. إن العمل في شراكة مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الأخرى، مع مراعاة الأدوار التي تقوم بها، وضرورة التزام الحياد، هو أمر أساسي. كما تعلمت من مبادرة الأطفال الجنود لروميو دليير، على الأطراف الفاعلة في قطاع الأمن، مثل الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وحفظة السلام، فهم السبب المحدد لاستخدام الأطفال من قبل جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، بما في ذلك الجماعات المتطرفة العنيفة، والكيفية التي يمكن لإجراءاتها المساعدة في مواجهة هذه المشكلة، أو مفاقتها، في حال لم تتصرف بحذر. وكما هو الحال مع جميع الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف

النزاعات ومكافحة ممارسات العنف المروعة التي يقعون ضحية لها. لقد اتخذ مجلس الأمن ستة قرارات بشأن هذه المسألة، بما في ذلك القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي هو صك أساسي جديد. ويستند نهجه القائم على الأدلة إلى المعلومات جيدة النوعية ويمكننا بجداد ونزاهة من التصدي لتلك التحديات. ويؤدي النظام الدولي للرصد والإبلاغ الموجود تحت تصرف الأمين العام دورا رئيسيا في هذا الصدد.

ورغم هذا التقدم، فإنه يبقى الكثير مما يجب عمله. حيث لا يزال ٢٣٠ مليون طفل يعيشون في بلدان أو مناطق متضررة من النزاعات المسلحة، ويستمر تجنيدهم وفصلهم عن أسرهم، من دون الحصول على التعليم أو الرعاية أو الحرية. ويجب الإشارة إلى أن الأطفال هم الآن أهداف وأدوات للإرهاب. وهم متضررون من النزاعات غير المتناظرة الحالية، وكما يؤكد المرفق الأول من تقرير الأمين العام (S/2017/821) فإن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة هي المسؤولة أساسا عن ارتكاب تلك الانتهاكات. ويعزى ١١٥٠٠ انتهاك من بين ١٥٠٠٠ انتهاك إليها. وتشكل محنة الأطفال في سورية وأفغانستان والعراق والصومال واليمن، تذكيرا محزنا بأن الجماعات الإرهابية، على وجه الخصوص، مسؤولة عن هذا التطور المزعج للأحداث.

ونلاحظ أيضا أن أساليب التجنيد قد تغيرت. وبالإضافة إلى تجنيد الأطفال قسرا، يتم دفع الأطفال إلى التطرف، وتجنيدهم عبر شبكة الإنترنت. كما تغير أيضا استخدام، أو بالأحرى، استغلال الأطفال. فهم يُستخدمون الآن كقنابل وكدروع بشرية. وتعاني الفتيات، على وجه الخصوص، من العنف الجنسي، ويتم استغلالهن كرقائق، ويبيعهن من قبل شبكات الاتجار بالبشر أو إرغامهن على الزواج القسري أو تصبحن حاملات. ولنتذكر مصير الأطفال الأيزيديين العراقيين أو فتيات شيبوك في نيجيريا. غير أن الغضب لا يكفي. يجب تحويل الأقوال إلى أفعال. ومنذ إطلاق خطة الأطفال والنزاع المسلح، تعين على المجلس الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الصدد.

بالأطفال والنزاع المسلح، على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى التزامهما. وأود أن أؤكد من جديد دعم فرنسا الكامل للجهود التي يبذلانها.

وأود أيضا أن أشكر السيد ميين شيخ على إحاطته الإعلامية الهامة. إن شهادته في الواقع إنذار. كما أنني على اليونسيف والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني على جهودها. إنهم يساعدوننا كل يوم، على المضي قدما بالخطة.

وأود أن أشكر زملاءنا السويديين والإيطاليين والسنگاليين، الذين عملنا معهم بشكل وثيق لضمان أن يكمل اجتماع اليوم مؤتمر باريس المقرر عقده في ٢١ شباط/فبراير. يجب علينا مواصلة السير على الطريق نحو عالم لا يقع فيه الأطفال ضحايا للنزاع المسلح. إننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن ضمان أن يكون الأطفال حيث ينبغي لهم أن يكونوا، أي في قاعات الدراسة، وأن يحظوا بمحبة أسرهم، وليس في ساحات القتال.

ولأن ذلك يشكل التزاما أخلاقيا عالميا، ما برح المجتمع الدولي منذ ٢٠ عاما يدين تجنيد واستخدام الأطفال من جانب الدول والجماعات المسلحة من غير الدول ويدعو إلى إنهائه ومنعه، وهذه نقطة أكد عليها الأمين العام والممثلة الخاصة. لقد مكنت جهود المجتمع الدولي من إحراز تقدم حقيقي. لقد تم تسريح ١١٠٠٠٠ طفل جندي منذ عام ٢٠٠٠، وحوالي ٦٠٠٠٠ ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٥.

وما فتئ بلدي ملتزما منذ سنوات عديدة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ومنذ عام ١٩٩٩، عززت فرنسا اعتماد أدوات فعالة لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، بعضها هنا في هذه القاعة ذاتها. وقبل عشر سنوات، استضافت باريس مؤتمرا دوليا في باريس بشأن موضوع "لنحرر الأطفال من الحروب"، جرى خلاله اعتماد مبادئ باريس، التي أشار إليها المتكلم السابق. وندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى تأييد المبادئ، لأنها تستخدم كأساس لحماية الأطفال في

في ذلك الصدد، أمر ضروري. ونحن على ثقة من أن الأمين العام سيواصل تعزيز هذا البعد في عمليات حفظ السلام.

وتشكل خطط العمل الموقعة مع الأمم المتحدة أداة أخرى بالغة الأهمية. إنني أشير باهتمام كبير إلى الفكرة التي طرحتها الممثلة الخاصة للعمل كذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. فالتقدم الذي أبرزه التقرير، كما هو الحال في مالي أو كولومبيا، غالبا ما يحدث على الصعيد الإقليمي.

رابعا، يجب علينا إعادة إدماج الأطفال وفقا للمعايير الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب. وعلى الدول أن تتحمل المسؤولية وأن تصدق على الصكوك الدولية التي تسهم في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وفيما يتعلق بإعادة الإدماج، يتعين علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لتيسير العودة الدائمة لضحايا النزاع من الأطفال إلى أسرهم، مع كفالة متابعتهم، لا سيما فيما يتعلق بسلامتهم النفسية، بالنظر إلى الصدمات التي أصابتهم. فالجتمتع المدني - منظمة إنقاذ الطفولة، على سبيل المثال - يفعل الكثير في ذلك الصدد. غير أن هذه السياسات هي المسؤولية الأساسية للدول.

ومكافحة الإفلات من العقاب أمر لا غنى عنه. فقد اضطلعت المحكمة الجنائية الدولية وعدة دول، مثل كولومبيا، بمبادرات هامة. ويجب ممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط على من يرتكبون أعمال العنف هذه. وفيما يتعلق بالحقيقة الطاغية للعنف الجنسي بوجه خاص، أعيد تأكيد دعمنا لسياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقا مع مرتكبيه. ف العدالة يجب أن تأخذ مجراها فيما يتعلق بتلك الجرائم.

ويجب أن تسود مصلحة الطفل العليا. وأي مشروع آخر يمكن له أن يوحدا بشكل أساسي غير مستقبلنا المشترك - مستقبل الأطفال؟ وتقع علينا مسؤولية جماعية، وهذا هو السبب في أن احترام وتعزيز حقوق الطفل، يجب أن يظلا في صميم أعمالنا. إنني أعول على التزام المجلس.

يجب علينا اتخاذ إجراءات جماعية، وقبل كل شيء، أولا جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن هذه الانتهاكات. ولذلك، يشكل تقرير الأمين العام أداة حيوية. ونؤيد أيضا الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة لتقييم الممارسات الجيدة والحلول التي سبق وأن حققت نتائج. ثانيا، يجب علينا اتخاذ إجراءات وقائية. ويجب علينا أن نبنى على الجهود القائمة لمنع التطرف العنيف، بهدف وضع خطط محددة للتصدي لأساليب التجنيد الجديدة، التي أشرت إليها بالفعل، مثل مكافحة تغذية نزعة التطرف عبر شبكة الإنترنت والتلقين العقائدي والتجنيد القسري في الميدان. ولضمان زيادة فعالية المنع، يمكننا أيضا أن نستخدم نتائج حملات التوعية، من قبيل حملة "أطفال، لا جنود"، مع إيلاء اهتمام خاص للجماعات المسلحة من غير الدول.

كما أن التعليم مسألة رئيسية. فلنبدأ بحماية المدارس، التي غالبا ما تتأذى وتحتلها الأطراف المتحاربة، وذلك هو السبب في تأييد فرنسا لإعلان المدارس الآمنة، في ٢١ شباط/فبراير. ولا يمكننا التسامح بعد الآن مع فقدان أجيال من الأطفال، مثل أطفال سورية، الذين استبعدوا بالملايين من التعليم. وحيثما تم إحراز تقدم، يجب علينا ضمان عدم حدوث نكسات، وأن نبقى يقظين في الوقت نفسه. إنني أقصد، على سبيل المثال، الأطفال الذين استخدموا من قبل الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ فيجب علينا أن نضمن إمكانية عودتهم إلى بيئة صحية.

وللتوعية والمنع، يجب علينا، ثالثا، أن نعزز عملنا في الميدان. وذلك ما نفعله، بتعاون وثيق مع اليونيسيف في نيجيريا واليمن، من أجل تيسير إعادة إدماج الأطفال ممن كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة. ويتعين أن تعطى القوات المسلحة، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة - وأنا أشير بصفة خاصة إلى عمليات حفظ السلام - مفاهيم عامة واضحة للعمليات التي تشمل الوقاية وحماية الأطفال. إن نشر مستشاري حماية الطفل،

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزيرة الشؤون الخارجية في السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ

ذي بدء، أشكر الأمين العام والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة غامبا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين أمام المجلس صباح هذا اليوم. كما أشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2017/821) لأنه ركز بشكل واضح جدا هذا العام على الحماية والوقاية، الأمر الذي نرحب به. كما أثنى على الأمين العام والممثلة الخاصة على تعزيز التعاون مع الأطراف المعنية، وهو أمر هام للغاية.

وأشيد بإشادة خاصة بالسيد مبین شیخ لتقاسم قصته مع المجلس. ولا يسعني إلا أن ألتفت إلى الفريق روميو دالير، لأنني أريد أن أشكره على كل ما يفعله عندما يتعلق الأمر بالأطفال في النزاعات المسلحة.

وكما قلت في المجلس يوم الجمعة (أنظر S/PV.8079)، قمت بزيارة إلى أفغانستان في الأسبوع الماضي. ففي أفغانستان، واحد من كل ثلاثة من الضحايا المدنيين في النزاع من الأطفال. وعلاوة على ذلك ما زال الأطفال يجندون من قبل الجماعات المسلحة ويستخدمون في صفوفها. ولا يزالون يتعرضون لخطر العنف الجنسي ويتعرضون كذلك للاحتجاز القسري. أريد من أعضاء المجلس أن يتصوروا فصلا دراسيا، وقد أعطى المعلم تلاميذ الصف واجبا بملء الأماكن الشاغرة في الجملة: "أريد أن أكون... عندما أكبر" طيبيا؟ محاميا؟ معلما؟ لم يجب أحد الصبيان. وبعد أسبوع، كان مقعده في الفصل شاغرا. مات والده في الحرب، وعلم الصبي أن عليه الآن العمل ماسح أحمية لإعالة أسرته. وهناك ما لا يحصى من هذه القصص. وقد صور بعضها، مثل القصة التي كانت موضوع فيلم قصير لمخرج شاب التقيته في هرات.

إن الأطفال هم الذين يعانون أكثر من غيرهم جراء النزاع. ونحن نعلم جميعا أن ذلك هو الحال في كل الحروب والنزاعات. وكما سمعنا بالفعل تقع علينا نحن، المجتمع الدولي، مسؤولية. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنح كل طفل حقه في أن يعيش طفولته.

ويسرد تقرير الأمين العام الحجم المفرغ للانتهاكات وشدتها وإساءة معاملة الأطفال في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. إنه لأمر مفرح أن نفكر في الكيفية التي يقتل بها الأطفال ويشوهون ويجندون ويستخدمون كدروع بشرية وقنابل بشرية. ويجب ألا نفقد هذا الجيل من الأطفال. فللكيفية التي نعامل بها المتضررين من النزاع المسلح تأثير على مستقبلهم. والتخلي عنهم يعني التخلي عن مجتمعاتهم والبلدان التي يعيشون فيها.

وإذ أنه لا يمكننا حل جميع النزاعات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، مباشرة وفورا، يمكننا حماية الأطفال الذين يعانون بسببها. وبرنامج الأطفال والنزاع المسلح هو الإطار لتحقيق ذلك. فهو يتيح لنا الأدوات اللازمة لمنع جميع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال وضمان مساءلة الجناة. وثمة توافق فريد في الآراء داخل المجلس بشأن هذا البرنامج، وينبغي لنا ألا ندخر جهدا في تنفيذه.

وللسويد تقليد عريق في مجال العمل على تعزيز حماية الأطفال. فهدفنا، كعضو في مجلس الأمن وكرئيس للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، هو النهوض بذلك العمل. وهناك عدد من المجالات التي نعتقد أنه يمكن التحسين فيها.

أولا، لقد استمع المجلس إلى أطفال من ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول، بما في ذلك حركة الشباب وجماعة بوكو حرام وتنظيم داعش. وقصصهم، كقصة مبین، مروعة. فقد حكوا لنا عن تجنيدهم كجنود أطفال، وعن استرقاقهم الجنسي واختطافهم الجماعي. وتقع علينا مسؤولية اتخاذ إجراء إزاء هذه الهجمات على إنسانيتنا المشتركة. والخطوة الأولى هي تحسين

ودورنا بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح باعتباره منبرا لإدماج حماية الطفل على سبيل الأولوية في عمليات حفظ السلام وأنشطة المنع وجدول الأعمال المتعلق بالحفاظ على السلام، فضلا عن الدفاع عن سلامة الولاية المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ويمكننا أن نعمل بجد وسنقوم بذلك في جميع جهودنا، داخل المجلس وخارجه، لضمان حقوق الأطفال في التعليم والصحة - بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي في النزاعات - ولتمكين الأطفال من إسماع أصواتهم.

فحماية الأطفال اليوم تمنع نشوب النزاعات غدا. وعندما نمكن الأطفال من استعادة مستقبلهم، نمنحهم الفرصة لتحقيق حلمهم بأن يصبحوا أطباء أو محامين أو معلمين. وبقيامنا بذلك، فإننا نضع لبنات بناء مجتمعات سلمية ومستدامة. وليس لدى الأطفال المحاصرين في النزاعات وقت يضيعونه؛ ونحن كذلك. لقد حان الوقت للعمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الشؤون الخارجية في أوكرانيا.

السيد كيسليتشيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد فرنسا على أدائه الممتاز أثناء رئاسته لمجلس الأمن، وأعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشات.

إننا نشعر بالقلق العميق إزاء خطورة حجم وجسامة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، على النحو الموثق في تقرير الأمين العام (S/2017/821). وهناك حاجة ملحة إلى تكثيف جهود المجتمع الدولي لضمان تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

وقد كانت أوكرانيا على الدوام متسقة في سياستها المتعلقة بضمان حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وقد كنا من بين أوائل الدول التي صدقت على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل، وأيدت التزامات باريس ومبادئ باريس.

عملنا لمنع انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. وينبغي أن يشمل ذلك انتهاكات وتجاوزات جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الدول والجماعات المسلحة من غير الدول. وندعو، في ذلك الصدد، الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة وإعلان المدارس الآمنة إلى أن تفعل ذلك. بيد أنه يجب علينا، بوصفنا المجتمع الدولي، أن نضمن أن تكون استجابتنا لتلك المجموعات وفقا للقانون الدولي.

ثانيا، يجب علينا تحديد أولويات إعادة الإدماج الفعلي للأطفال المرتبطين سابقا بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. فهؤلاء الأطفال ينبغي أن يعاملوا دائما كضحايا في المقام الأول. وإعادة الإدماج الناجحة ليست في مصلحة الطفل العليا فحسب، بل هي كذلك في مصلحة المجتمع برمته. ويجب أن يكون الأطفال دائما جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة. تلك كانت رسالة واضحة وجهت أثناء زيارة المجلس إلى منطقة بحيرة تشاد.

ثالثا، ينبغي لنا ضمان الحق في التعليم وحماية المدارس. لقيام بذلك لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام المستدام. إن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة يشدد على الدور الهام لتعليم الأطفال في الحد من الفقر وعدم المساواة، وفي ذلك الصدد، أود أن أشير بصورة خاصة إلى إمكانية حصول الفتيات على التعليم. وباعتبارنا القائمين على الصياغة فيما يتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، فإننا سعداء جدا بأن المجلس قد اعتمد اليوم البيان الرئاسي S/PRST/2017/21، الذي يبين وحدة المجلس القوية دعما للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ويعزز البيان موقف المجلس بشأن العديد من المسائل التي أثيرتها للتو.

وإذ نستشرف آفاق المستقبل، سنواصل الاضطلاع بدور ريادي بشأن هذه المسألة. ويشمل ذلك استخدام مجلس الأمن

وذلك دليل قوي على التزاماتنا وتعهداتنا في هذا المجال. ومن المهم أن ينضم عدد متزايد من البلدان إلى جهودنا من أجل تحقيق القبول العالمي لهذه الوثائق. كما نولي أهمية كبيرة لإعلان المدارس الآمنة. وفي أيلول/سبتمبر، أعلن وزير التعليم والعلوم في أوكرانيا عن الدعم القوي لمبادرة المصادقة على الإعلان، مما يؤكد التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الطفل.

وفي ما يلي نص الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام :

” إن هذا التقرير يوثق حالات بلغت فيها الانتهاكات السافرة للقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحماية الأطفال المتضررين من النزاع درجة من الخطورة بحيث تستوجب اهتماما دوليا“.

وأود أن أقدم أمثلة عن الأمور التي لم يكن الخبراء تحت القيادة السابقة يعتقدون أنها تستوجب الاهتمام والشعور بالقلق على الصعيد الدولي.

ووفقا لبعثة الأمم المتحدة لرصد حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، التي أصدرت بالفعل ١٩ تقريرا، فقد لقي ٩٠ من الفتيان و ٤٧ من الفتيات حتفهم منذ بداية العدوان الروسي. وقُتل ٨٠ طفلا نتيجة لإسقاط رحلة الطائرة MH-17 بقذيفة روسية. وتعرض ٦٨ طفلا للتشويه في منطقة النزاع بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة. وعموما، يتعرض ١٥٠٠٠ من الأطفال الذين يعيشون في المنطقة الرمادية لخطر التشويه أو القتل بسبب القتال أو الألغام أو الذخائر غير المنفجرة. وكما قلت، لقد أصدرت الأمم المتحدة بالفعل ١٩ من التقارير الدورية، لكن أيا من هذه المعلومات لم تجد طريقها إلى تلك التقارير.

وينبغي لنا أيضا ألا ننسى أن هناك الآلاف من الأطفال في أوكرانيا الذين تضررت حياتهم بشدة من جراء حرب شنها على أرضنا بلد مجاور من المفارقات أنه عضو من الأعضاء الدائمين في المجلس. ووفقا للسلطات الحكومية في أوكرانيا، فإن من بين

١,٧ مليون تقريبا من الأشخاص المشردين داخلها، ٢٤٠.٠٠٠ طفل. ويعيش نحو ٢٠٠.٠٠٠ من الفتيان والفتيات في منطقة مساحتها ١٥ كيلومترا على طول خط التماس على الجانبين، ولكن ذلك لا يرد في التقرير. وعلاوة على ذلك، ووفقا لبيانات المنظمات غير الحكومية، في أكثر من ٨٠ حالة، جُند الأطفال في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في منطقتي دونيتسك ولوغانسك. كما أن تقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تثبت أن التشكيلات المسلحة غير النظامية في شرق أوكرانيا تمتع الشباب من مغادرة دونيتسك، وتقوم بتجنيدهم بالقوة للانضمام إلى صفوفها، وهو ما يمكن أن يرقى إلى الاتجار بالبشر.

قبل أكثر من عام، اعتقل الإرهابيون في مدينة ياسينوفاتا، في المناطق المحتلة في مقاطعة دونيتسك، ستة صبيان، بتهمة القيام بأنشطة تخريبية. وما زال هؤلاء الأطفال محتجزين اليوم. كما أود أن أعرب عن بالغ الأسى إزاء استمرار منع ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من الوصول إليهم. وهذا الأمر في الواقع غير مقبول ويمثل انتهاكا صارخا لحقوق هؤلاء الأطفال. ووردت تقارير من مصادر مختلفة تفيد بأن أطفالا لا تتجاوز أعمارهم ١٥ عاما يجري تجنيدهم في صفوف الجماعات الشبابية المسلحة ويشركون في القتال الفعلي بوصفهم أعضاء كاملي العضوية في قوات المتمردين الذين تدعمهم روسيا، بما في ذلك جماعات الشباب التي تعمل في الاستطلاع والتخريب داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة.

واتخذت أوكرانيا عددا من التدابير على المستويين التشريعي والتنفيذي من أجل تعزيز حماية حقوق الأطفال المشردين الذين أجبروا على مغادرة ديارهم بسبب عدوان عضو دائم في مجلس الأمن. ويستفيد هؤلاء الأطفال المشردين داخلها من إمكانية الحصول دون عراقيل على التعليم في أماكن إقامتهم الحالية. وبالنسبة للأطفال الباقين في الأراضي المحتلة مؤقتا، وضعت

أوجه القصور التي شابت التقارير السابقة ستلغى في التقارير المقبلة للأمم المتحدة.

ختاماً، أود أن أكرر التزام أوكرانيا ببذل قصارى جهدها لكفالة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لوزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة في المملكة المتحدة.

البارون أحمد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821)، والممثلة الخاصة، السيدة غامبا، على ما أبدته من أفكار ثاقبة بشأن الأطفال والنزاع المسلح وعملها المهم في هذا المجال. كما أنه بالعمل الشاق الذي تقوم به أفرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة وعمليات السلام، في ظروف كثيراً ما تتسم بالصعوبة، لتوفير معلومات موثوقة وقائمة على الأدلة بشأن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وأود أن أؤكد كذلك بإسهام السيد مبین شیخ بتقديم رؤيته الشخصية في هذا المجال المهم.

عندما يتعلق الأمر بحياة الأطفال، فما من جهد يدخر. فالأطفال أبرياء ضعفاء في أوقات النزاع، تحاصرهم الفظائع التي تحدث من حولهم. ولذلك، فإن الأدلة الواردة في التقرير السنوي تبعث على الجزع. ويبين التقرير أن الانتهاكات الجسيمة ما زالت ترتكب على نطاق متزايد. وفي العديد من النزاعات التي تحدث في جميع أنحاء العالم، يتعرض الأطفال للتشويه والقتل والتجنيد، كما يحرمون من الوصول الإنساني الأساسي.

وفي بعض النزاعات، ثمة اتجاه متنامٍ لاحتجاز الأطفال بتهم أمنية. وهذا أمر يبعث على القلق العميق. فلا يجوز احتجاز أي طفل أو طفلة ما لم يكن قد اتهم أو اتهمت بارتكاب جريمة جنائية يمكن التعرف عليها، ولا يكون ذلك إلا وفقاً للقانون

الحكومة برامج خاصة لمنحهم فرصة لتلقي التعليم العالي في الجامعات الأوكرانية. ففي هذا العام وحده، سُجل ١٥٠٠ من الطلاب في جامعاتنا من خلال المراكز التعليمية الخاصة المشتركة بين القرم - أوكرانيا ودونباس أوكرانيا.

ومن الجدير أن نسلط الضوء على أن الأطفال في المناطق المحتلة من مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك وفي القرم محرومون من الحق في تلقي التعليم باللغة الأوكرانية بل من الحق في دراستها. والدليل على ذلك هو أن عدد الفصول الدراسية التي تشكل فيها اللغة الأوكرانية لغة التعليم الأساسية قد انخفض بنسبة ٣١ في القرم على مدى العامين الماضيين. وأود أن أذكر في هذا الصدد أنه في نيسان/أبريل، أصدرت محكمة العدل الدولية أمراً بشأن طلب أوكرانيا الإشارة بتدابير تحفظية في القضية المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي) وكالب أمر المحكمة بأن تقوم روسيا "بضمان توافر التعليم باللغة الأوكرانية".

وعلاوة على ذلك، فإن الأطفال الذين يعيشون بالقرب من خط التماس في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وأولئك الذين اضطروا إلى مغادرة ديارهم يعانون بشكل منتظم من أعراض مشابهة للاضطراب الإجهادي اللاحق للصدمة النفسية. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا البالغ للمساعدة العملية التي تقدمها اليونيسيف في توفير التدريب للأطباء النفسيين الذين يعملون بشكل يومي مع الأطفال والطلاب والمعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم لمعالجة هذه المشكلة.

وفي هذا السياق، أود أن أكرر الإعراب عن أسفنا العميق لأن تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح لا يتضمن أي إشارة إلى حالة الأطفال الأوكرانيين المتضررين بالنزاع في منطقة دونباس في أوكرانيا. وأنا مقتنع شخصياً بأن القيادة الحالية للأمم المتحدة ملتزمة بشأن هذه المسألة، وأعتقد أن

حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة وغيرهم من العاملين باسم الأمم المتحدة. وبين التقرير السنوي أن هذه الانتهاكات ظلت مسألة رئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٦، وهو أمر بغض وغير مقبول إطلاقاً. ويجب على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة احترام حقوق الأطفال وحمايتهم. ويتوقع الأطفال من حفظة السلام حمايتهم ويتقنون فيهم. وفي كل مرة لم يفعل أحد حفظة السلام ذلك، تقوض الثقة في الأمم المتحدة وفي نزاهتها على نحو خطير.

ولكن حفظة السلام ليسوا وحدهم الذين يرتكبون جرائم ضد الأطفال. ولا تزال التقارير تشير إلى أن بعض الموظفين في الوكالات الإنمائية والإنسانية مذنبون أيضاً بإساءة استخدام مواقعهم. وفي الماضي، فإن عجزنا الجماعي عن المقاضاة على الادعاءات المتعلقة باغتصاب الأطفال والاستغلال والانتهاك الجنسيين قد أرسل إشارة إلى المفترسين بأن العمل تحت راية الأمم المتحدة يحميهم من المساءلة عن أفعالهم ومثولهم أمام العدالة. ويجب ألا يكون هناك مزيد من الإفلات من العقاب لمرتكبي هذه الجرائم الشنيعة ضد الأطفال الأبرياء والضعفاء.

والمملكة المتحدة ستتمسك بنهج عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ونتوقع من الأمم المتحدة أن تعتمد أعلى المعايير الممكنة لحماية الأطفال، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى منع الانتهاك والتحقيق في جميع الادعاءات وتقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز. إن تعليقات وزيرة التنمية الدولية في المملكة المتحدة عن اغتصاب الأطفال في خطابها بشأن إصلاح الأمم المتحدة كانت لها أصداء قوية في الجمعية العامة. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة للجمع بين الدول الأعضاء الأخرى لاستكشاف كيفية تحسين مساءلة أي من مواطنينا الذين يواجهون ادعاءات مدعومة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. إننا نريد إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب

الدولي والمعايير المتعلقة بقضاء الأحداث. وينبغي للسلطات البحث عن بدائل للاحتجاز، وإذا احتجزت الأحداث، ينبغي لها أن تعطي الأولوية لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، وأن تحمي حقوقهم الإنسانية حماية كاملة.

والمملكة المتحدة تعتبر الاتفاق وتنفيذ خطط عمل الأمم المتحدة خطوة حيوية في تحسين حماية الأطفال. لذلك، ندعو جميع الأطراف الواردة أسماؤها في مرفق تقرير الأمين العام التي لم تتخذ تلك التدابير إلى أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية. كما ندعو جميع الأطراف الأخرى التي اتخذت تلك التدابير إلى الوفاء بالتزاماتها بالكامل. وأود أن أسلط الضوء على جانبين من جوانب المسألة هما مبعث قلق خاص لحكومة المملكة المتحدة.

الأول هو ضمان استمرار حصول الأطفال على التعليم في أوقات الأزمات. وهذا أمر حيوي الأهمية، أولاً، من أجل أن يتوفر للشباب على الأقل درجة من الوضع الطبيعي والاستقرار، ثانياً، منحهم المهارات التي يحتاجونها من أجل مستقبل أفضل وأكثر سلماً لأنفسهم وأسرههم ومجتمعاتهم المحلية. والمملكة المتحدة تواصل توفير الدعم التعليمي لملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم الذين يحتاجون إلى التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة. ومتابعة لمبادرة اليونيسيف 'لا لضياع أي جيل'، التي خصص لها ٨٢ مليون جنيه استرليني من تمويل التنمية الدولية في المملكة المتحدة لتوفير الحماية والرعاية الصحية للأطفال المصابين بالصدمات النفسية والتعليم للأطفال المتأثرين بالأزمة في سوريا والمنطقة الأوسع، تلتزم المملكة المتحدة بالمساهمة بمبلغ ٣٠ مليون جنيه استرليني هذا العام لدعم مبادرة التعليم لا يمكن أن ينتظر'. وأحث جميع الدول الأعضاء على دعم هذه المبادرات التي تساعد على توفير التعليم للأطفال الأكثر احتياجاً.

أما المسألة الثانية التي تثير قلقاً خاصاً لدى المملكة المتحدة فتتمثل في الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على يد

ونود أيضاً أن نعرب تقديراً للسويد لجهودها كرئيس للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر الوزيرة السويدية على التزامها والتزام بلدها. وأود أن أشكر الأمين العام على حضوره معنا وعلى إحاطته الإعلامية. أود كذلك أن أعرب عن التقدير للسيدة فرجينيا غامبا والسيد مبین شیخ على إحاطتهما الإعلاميتين.

ونرحب باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2017/21) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ونتطلع إلى تصنيف أفضل الممارسات الشاملة ذات الصلة بالولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك التوجيهات العملية بشأن إدماج المسائل المتعلقة بحماية الأطفال في عمليات السلام.

وننوه مع الشعور ببالغ القلق إلى استمرار الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح، وخصوصاً فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستغلالهم وقتلهم وتشويههم، علاوة على عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إليهم على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2017/821) عن الأطفال والنزاع المسلح. وما تزال الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام وحركة الشباب، فيما يتعلق بتجنيد الأفراد واستخدامهم في الحروب غير المتماثلة، لا سيما استخدامهم في عمليات التفجير الانتحاري تشكل تحدياً خطيراً للحماية، بما في ذلك بالنسبة لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونلاحظ أيضاً مع الشعور ببالغ القلق آثار النزاع المسلح والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها أطراف النزاعات المسلحة على الأطفال، ما يؤدي إلى تشريدهم قسرياً وتترتب عنها تحديات خطيرة تتعلق بالحماية. وقد بيّنت السيدة غامبا والسيد الشيخ تلك التحديات التي نواجهها في ذلك المجال. وسيكون صعباً جداً إضافة الكثير والمفيد في ذلك بعد الاستماع إلى إحاطتهما. وأود أن أشكرهما على ذلك مرة أخرى.

بغية حماية الأطفال كافة وتقديم كل المتهمين بالاعتداء إلى العدالة.

أخيراً، أود أن أنوه بالتقدم الذي تم إحرازه والتطلع إلى المستقبل. وفي عام ٢٠١٦، أفضى الاتفاق النهائي لوضع حد للنزاع وبناء السلام المستقر والدائم، الموقع بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، إلى إنهاء نزاع دام أكثر من ٥٠ عاماً. وإعادة إدماج القُصّر الذين كانوا مجندين بالجيش الشعبي أصبح الآن محور تركيز رئيسي لتنفيذ اتفاقات السلام. كما شهدنا وقف إطلاق نار مؤقت مع جيش التحرير الوطني، بما في ذلك الالتزام بوقف تجنيد الأطفال في صفوفه. تلك خطوات أولى مشجعة في ما نأمل أن يصبح عملية سلام أكثر موضوعية.

وفي أماكن أخرى، أدى تعامل الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة غير الحكومية في مالي والسودان إلى توقيع خطتي عمل جديدتين، بينما في الفلبين تم تحرير أكثر من ١٨٥٠ طفلاً من قبضة الجناح العسكري لجمبهة مورو الإسلامية للتحرير. تلك إنجازات مهمة ربما كان لا يمكن تصورها قبل ٢٠ عاماً، عندما صدر تقرير غراسا ماشيل (A/51/306). ولم يكن ممكناً تحقيق هذه الإنجازات بدون ولاية وعمل الممثلة الخاصة، التي ما فتئت المملكة المتحدة تدعمها تماماً.

إن الأطفال هم الضحايا الأبرياء للنزاع. دعونا اليوم نحدد العزم على العمل معاً لحماية العديد من الأطفال المحاصرين في النزاع، وإعادة تمهم إلى المدرسة وإعطائهم الأمل في مستقبل أكثر إشراقاً، متحررين من الخوف والنزاع.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر فرنسا ونشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي هي دليل على التزام فرنسا بهذه القضية النبيلة.

والمياه النظيفة والرعاية الصحية والتعليم وتوفير الوثائق الرسمية التي قد يتعرضون بدونها لخطر أن يصبحوا عديمي الجنسية. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لإيجاد حلول دائمة للأطفال المشردين واللاجئين منهم. ويقتضي ذلك تعزيز الدعم المقدم من الجهات الفاعلة الإنمائية إلى البلدان الخارجة من النزاعات، فضلا عن البلدان المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين.

رابعا، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبوسع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في استكشاف الآليات المناسبة لزيادة تعزيز هذا التعاون. فعلى سبيل المثال، استمر في منطقتنا منذ عام ٢٠١٤ عقد الاجتماعات التشاورية التي تركز على حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهه. ومع تعيين المقرر الخاص المرتقب في كانون الأول/ديسمبر، يتوقع أن تؤدي هذه الاجتماعات التشاورية دورا حاسما في مواجهة التحديات المرتبطة بحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في أفريقيا. وفي ذلك السياق، نود أن ندعو الممثلة الخاصة للأمين العام لاستكشاف آليات لزيادة تعزيز تعاون مكتبها مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في سياق هذه الاجتماعات التشاورية الرامية إلى كفاءة التنفيذ الكامل لخطط العمل الموقعة مع الأطراف مع النزاعات المسلحة ومتابعة الاستنتاجات التي توصل إليها فريق مجلس الأمن العامل المنشأ عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) فضلا عن تعميم حماية الطفل.

وبصفتها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، فقد اتخذت إثيوبيا مختلف التدابير لضمان حماية الأطفال في المناطق التي تنشر فيها قواتنا. وتستشر قواتنا بقواعد الاشتباك التي أعدت في إطار الالتزامات المنوطة بنا بموجب القانون الدولي الإنساني،

وإذ نرحب بتوقيع الأطراف في النزاع المسلح على خطط العمل ذات الصلة، فإننا نلاحظ مع الشعور بالقلق المسائل المرتبطة بتنفيذها، ولا سيما نتيجة للنزاع المسلح ومحدودية الدعم المقدم في ميدان نزع السلاح وتسريح الأطفال وإعادة إدماجهم، بمن في ذلك المرتبطون منهم بالجماعات الإرهابية. وإذ نخطط علما بالتوصيات التي حددها الأمين العام في تقريره، فإننا نود التشديد على أربع نقاط نرى أن من شأنها أن تسهم في تعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

أولا، يتطلب تنفيذ خطط العمل الوطنية - خاصة فيما يتعلق بضمان الإفراج عن الأطفال ذوي الصلة بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، فضلا عن كفاءة نزع السلاح التسريح وإعادة الإدماج - المشاركة والدعم المستمرين اللذين قد يشملا، في جملة أمور، ضمان توافر المستشارين في مجال حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح وتنفيذ خطط العمل ذات الصلة.

ثانيا، يقتضي القانون الإنساني الدولي معاملة الأطراف في النزاع المسلح للأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، بمن فيهم المتورطون في أعمال التطرف العنيف، بوصفهم ضحايا تحق لهم الحماية الكاملة لحقوقهم الإنسانية، فضلا عن توفير بدائل عاجلة لاحتجاز الأطفال ومحامتهم. وينبغي أن يظل احتجاز الأطفال ملاما إذا أحيما وأن يكون لأقصر فترة عند الاقتضاء. ومن الضروري ضمان اتخاذ التدابير الخاصة بحماية الأطفال عند احتجازهم، بصرف النظر عن سبب حرمانهم من حريتهم. ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بالأطفال الملحقين بالجماعات المتطرفة العنيفة أو بالإرهابيين.

ثالثا، كثيرا ما يصبح الأطفال المشردون داخليا واللاجئون غير مصحوبين بذويهم وأكثر عرضة للتعذيب القسري والعنف والاستغلال الجنسيين، علاوة على سوء المعاملة والحرمان من الحرية أثناء الاحتجاز. وتجب معاملتهم بقدر من الرعاية الخاصة آخذين في الاعتبار احتياجاتهم من حيث توفر المأوى والغذاء

للاختطاف والاستغلال. وهم ضحايا الإهمال والاتجار والعنف الجنسي والزواج القسري. ويحرم الأطفال من حقوقهم في التعليم - وينطبق الأمر نفسه على الأطفال ذوي الإعاقة الذين يواجهون مصيرا أسوأ بطبيعة الحال.

لقد تحقق تقدم كبير منذ صدور تقرير غراسا ماشيل (أنظر A/51/306) بما في ذلك بفضل العمل الذي تؤديه الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وقد أدى ذلك التقدم إلى التوقيع على ٢٩ من خطط العمل، من بينها ١٨ خطة وقّعت مع الجماعات المسلحة من غير الدول. وقد أدى ذلك إلى نتيجة أكثر أهمية نظرا للصعوبات المتعلقة بإشراك تلك الجماعات. ونرحب أيضا بمختلف النهج المطبقة في السنة الماضية إلى القائمة المرفقة بتقرير الأمين العام (S/2017/821). ونأمل أن يشجع ذلك المزيد من الأطراف في النزاعات المسلحة على وضع تدابير لتحسين حماية الأطفال، بما في ذلك توقيع خطط العمل وتنفيذها. وأود أن أتناول إحدى المسائل ذات الصلة بأربعة منظورات ملموسة.

أولا، نرى أنه يتعين علينا مواصلة تعزيز انضمام أكبر عدد ممكن من الدول إلى الصكوك الدولية ذات الصلة، وتعزيز فعالية تنفيذها وإنفاذها، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

نشجع على بذل المزيد من البلدان وتقديم الالتزامات السياسية من أجل تحسين حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. ومن شأن تأييد مبادرات مثل مبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة، اللذين تؤيدهما إيطاليا تأييدا كاملا، إحداث تغيير كبير في حياة العديد من الأطفال.

ثانيا، تؤيد إيطاليا بقوة إدراج الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام. لقد أدرجنا حكما من هذا القبيل عند تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

ولا سيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين الأول والثاني. وعلينا أيضا إنشاء آلية لضمان المساءلة والتصدي لأي انتهاكات ترتكبها قواتنا في أي من البعثات. وقد مكّنتنا ذلك الإطار على مر السنين من التصدي لأي تحديات متعلقة بالحماية. وباعتبارنا أحد أكبر البلدان المضيفة للاجئين، فإننا نواصل أيضا توفير الحماية الدولية للأطفال اللاجئين، بمن فيهم القُصّر غير المصحوبين الذين سُردوا قسرا بسبب الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الأطراف في النزاعات المسلحة.

وأود أن أختتم تعليقي بالتأكيد على التزام إثيوبيا بمواصلة العمل مع الجهات الفاعلة المعنية لكفالة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك هنا في المجلس وعلى مستوى الاتحاد الأفريقي.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): قبل البدء، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية والوفد الفرنسي على الطريقة الممتازة التي أدارا بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

(تكلم بالإنكليزية)

أولا، نود أن نشكر الرئاسة الفرنسية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة هذه، وأثني أيضا على مقدمي الإحاطات الإعلامية، والسيد مبین الشيخ على شهادته.

ونرى أن البيان الرئاسي (S/PRST/2017/21) الذي اعتمدها للتو يعدّ استجابة ملموسة للدعوة إلى العمل التي أطلقتموها سيدي الرئيس.

لقد تغير طابع النزاع المسلح خلال السنوات الأخيرة. فنحن نشهد زيادة كبيرة في مشاركة الجهات المسلحة من غير الدول في تلك النزاعات. وبطبيعة الحال، أصبحت النزاعات أكثر تطرفا، بيد أن العواقب المترتبة عنها لم تتغير. وما زال الأطفال من بين أكثر الفئات معاناة، حيث يجندون ليصبحوا مقاتلين ويتعرضون

في ارتكاب جرائم الحرب، بما في ذلك تجنيد الأطفال. كما نشي على اعتماد سياسة بشأن الأطفال من المحكمة الجنائية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

أخيراً، فإن منع آفة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة من جميع جوانبها والاستجابة لها ليس مجرد مسألة تثير شواغل مجلس الأمن وتستدعي إجراءات من جانبه. إنها تتطلب جهوداً مشتركة من جانب جميع أصحاب المصلحة - الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان والقوات العسكرية والأمنية والمنظمات الإقليمية والوطنية والدولية وغير الحكومية.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على ضرورة النظر في آراء الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية التي يعودون إليها عند تحديد وتنفيذ أي استراتيجية على الصعيد المحلي أو الصعيد العالمي. في الواقع، عندما نخدم مصالح الأطفال فإننا نخدم مصالح البشرية جمعاء.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وزير خارجية فرنسا، لودريان، على حضوره هنا لترؤس مناقشة اليوم بشأن الأطفال في النزاع المسلح. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام غوتيريش، والمثلة الخاصة غامبا على إحاطاتيهما الإعلاميتين وعلى عملهما بشأن هذه المسألة، وضيفنا، السيد شيخ، على منظوره الهام والفريد.

ينبغي لنا جميعاً أن نشعر بالانزعاج إزاء تقرير الأمين العام هذا العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821). يبين التقرير أن الأطفال في النزاعات في جميع أنحاء العالم يتعرضون للقتل والتشويه والاختطاف والهجوم في المدارس والمستشفيات والتجنيد للقتال وللاعتداء الجنسي والحرمان من الحصول على المعونة الإنسانية من جانب الجهات من الدول ومن غير الدول على حد سواء. ينبغي لجميع أطراف النزاعات المسلحة

هذا العام. ومن المهم أن يكون لدى بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الوسائل اللازمة للرصد والإبلاغ والتصدي للانتهاكات الجسيمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن نكفل توفير ما يكفي من موظفين وميزانية لمناصب مستشاري حماية الطفل.

ثالثاً، نرى أنه من المهم للغاية توفير تدريب خاص في مجال حماية الأطفال لأفراد حفظ السلام. وينبغي توسيع نطاق التدريب المحدد الهدف قبل النشر لموظفي الأمم المتحدة بشأن الأطفال في حالات النزاع المسلح على نحو كامل وأن يصبح ممارسة معتادة للأمم المتحدة، بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية. في إيطاليا، يجري إدماج نماذج بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في جميع الدورات الدراسية التي يقدمها مركز الامتياز لوحدة شرطة تحقيق الاستقرار، على سبيل المثال، كل سنة لحفظة السلام.

رابعاً، وضع حد للانتهاكات من جانب المتمادين في ارتكابها لا ينهي الإفلات من العقاب كلياً. ويتعين على الدول أن تعتمد وتضع وتنفذ التدابير القانونية والإدارية اللازمة لضمان تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة من غير الدول وتقديم الجناة إلى العدالة، وفقاً لأحكام الصكوك الدولية ذات الصلة.

وخلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن، نظرنا في انتهاكات حقوق الإنسان في الميدان، ولا سيما تلك المتصلة بالأطفال، لبلورة استجابة المجلس. وعلى سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تحت الرئاسة السويدية، أدرج مجلس الأمن معيار إدراج منفصلاً بشأن تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، عندما قام بتجديد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، للمحكمة الجنائية الدولية دور أساسي في مساءلة الممّنين في ارتكاب هذه الجرائم عن جرائمهم. ولذلك، فإننا نرحب بالحكم الذي أصدرته المحكمة على قائد ميليشيا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، توماس لوبانغا دييلو،

السلطة والسيطرة، مع استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب وتجنيد الأطفال كجنود.

وكما أفاد الأمين العام، لا يزال تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل جهات من غير الدول متفشيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزادت الخسائر في صفوف الأطفال في البلد بنسبة ٧٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. والعنف الجنسي كسلاح حرب مستشر، حيث يمثل الأطفال أكثر من ٦٠ في المائة من الضحايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كل يوم تخشى النساء والفتيات المشرذات في جمهورية الكونغو الديمقراطية التعرض للاعتداء أو رؤية أطفالهن يختطفون. يجب أن ينتهي هذا. وكما شددت السفارة هيلي في رحلة أخيرة، "لا يمكننا أن نغض الطرف عن كل ذلك. لا ينبغي لأحد أن يعيش بهذه الصورة." ولتحسين مساعدة الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة، تود الولايات المتحدة أن تشدد على ثلاث نقاط.

أولا، علينا مطالبة جميع الأطراف في نزاع ما، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بحماية الأطفال. وتشمل هذه الالتزامات تجنب التجنيد غير المشروع للأطفال. يجب علينا جميعا أن نفعل المزيد للتأكد من أطراف النزاعات تفهم هذه المسؤوليات وتفي بها.

ثانيا، عندما لا تمثل أطراف النزاع للالتزامات المتعلقة بحماية الأطفال في حالات النزاع، يجب علينا محاسبتها. تبين الفظائع التي ارتكبتها نظام الأسد في سورية، بتمكين من إيران وحزب الله وروسيا، ما يحدث عندما لا يطالب مجلس الأمن بالمساءلة. في عام ٢٠١٦، قتل نظام الأسد آلاف المدنيين في حلب وأطلق الغازات على شعبه باستخدام الأسلحة الكيميائية المحظورة. تعرضت المدارس والمستشفيات مرارا للاعتداء. من المستحيل تقدير التأثير الفوري والطويل الأجل لهذه الفظائع على الأطفال في سورية. يجب ألا نتوقف عن الضغط لتقديم

أن تتقاسم هدف حماية الأطفال من العنف، ومع ذلك كثيرا ما تنتشر انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي التي تؤثر على الأطفال في النزاعات المسلحة. ومما يثير قلق الولايات المتحدة بصفة خاصة نطاق وخطورة هذه الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال من جانب المنظمات الإرهابية، بما في ذلك حركة الطالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب. تلك الجماعات مسؤولة عن الكثير من أشد المهجمات وحشية، وقد ارتكبت أكثر من ٨٠٠ ٦ من الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال، على النحو الذي وثقته الأمم المتحدة.

ولا يزال جنوب السودان أيضا مصدرا رئيسيا للقلق. يبلغ عدد الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة حوالي ١٧٠٠٠ - والمصادفة أنه تقريبا نفس عدد موظفي بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان. عادت السفارة هيلي لتتو من هذا البلد، حيث وجهت تحذيرا قويا إلى الرئيس كير: "الكرهية والعنف اللذان نشهدهما يجب أن يتوقفا". كما أبلغت الرئيس كير خلال اجتماعهما بأنه لا يمكنه إنكار أفعال جيشه، سواء العنف أو الاغتصاب أو الأطفال الجنود. العنف الجنسي ضد الفتيات والفتيان على وجه الخصوص، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، زاد حتى في أجزاء من البلد كانت تعتبر آمنة بالنسبة لهم. ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن ممارسة كل ما لدينا من نفوذ وتسخير كل ما لدينا من أدوات من أجل كفالة توقف جميع أطراف النزاع في جنوب السودان فورا عن ارتكاب جميع أشكال الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال.

قامت السفارة هيلي أيضا هذا الشهر بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث شهدت بشكل مباشر مخنة الأطفال العالقين وسط تبادل إطلاق النار في النزاع. تعاني جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لم تشهد أبدا انتقالا سلميا ديمقراطيا للسلطة، جراء عشرات الجماعات المسلحة التي تتنافس على

المتحدة دعم العمل المهم الذي تقوم به الأمم المتحدة لحماية أولئك الأطفال.

السيد بيرووديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر فرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية خاصة ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل عمله في معالجتها. كما أشكركم، السيد الوزير لودريان، على ترؤس أعمالنا. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ والسيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيد ميبين شيخ، ممثل المجتمع المدني من مبادرة روميو دالير بشأن الأطفال الجنود، على مشاركتهم وعلى الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

تضعنا الطبيعة المتغيرة والمعقدة للنزاعات الحالية أمام التحدي المتمثل في مواصلة تكييف الآليات والاستراتيجيات التي نستخدمها لحماية الأطفال في مناطق النزاع. ونشدد في هذا الصدد على العمل المنتظم الذي يقوم به فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح. ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدي به ممثل كندا بالنيابة عن هذا الفريق. وبالمثل، نود أن نُسلط الضوء على جهود الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الذي يساعد في الحفاظ على تركيز مستمر بشأن المسألة المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

وترحب أوروغواي بكل امتنان بالتقرير السنوي للأمين العام (S/2017/821) عن الأطفال والنزاع المسلح، الذي قدم في وقت سابق من هذا الشهر، والذي يحدد في مرفقاته أطراف النزاعات التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أن الإشارة إلى أولئك الذين ينتهكون القانون الدولي هي خطوة بالغة الأهمية، فإننا نكرر التأكيد على المسؤولية التي تقع على عاتق جميع الدول عن وضع حد للإفلات من العقاب والتحقيق مع المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الفظيعة

مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة وإيصال المساعدة إلى المدنيين الذين يحتاجون إليها.

وبالمثل، في اليمن، تفيد التقارير باستمرار الحوثيين وتنظيم القاعدة والمليشيات التي تنتمي لجميع الأطراف في تجنيد الأطفال على الرغم من المطالبات العديدة بالتوقف عن ذلك. ويجب على الحكومة اليمنية أيضاً أن تعجل باتخاذ المزيد من الخطوات لوقف أي تجنيد غير مشروع للأطفال في صفوفها. على جميع أطراف النزاع في اليمن القيام بالمزيد لكفالة حماية المدنيين.

ثالثاً، ينبغي للأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني والدول الأعضاء القيام بالمزيد للتركيز على ما يحدث للأطفال بعد تسريحهم من التجنيد أو بعد تعرضهم لفظائع الحرب. فعلى سبيل المثال، يجب كفالة توافر الموارد لتلبية احتياجات جميع الأطفال الذين تعرضوا لانتهاكات وتجاوزات جسيمة، بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي. هؤلاء الأطفال في أمس الحاجة إلى المساعدة، بما في ذلك الدعم النفسي والغذاء والمأوى والمساعدة الطبية. علينا ألا نخذلهم أو نسمح بعودتهم إلى ساحة المعركة.

انتشار وفيات الأطفال، والتجاوزات، والمهجرات على المستشفيات والمدارس والتجنيد غير المشروع في النزاعات المسلحة يبين أهمية قدرة الأمم المتحدة على التخفيف من معاناة أولئك الأطفال. وإذ ننظر في ولايات مجلس الأمن، تدرك الولايات المتحدة أهمية الحفاظ على دور موظفي شؤون حماية الأطفال في بعثات الأمم المتحدة الميدانية، كما يوصي التقرير.

في الختام، من المهم الإشارة إلى التقدم المحرز حتى في مشهد قائم كهذا. فلدى أكثر من ٦٠ بلداً خطط عمل مع الأمم المتحدة. ومن أفغانستان إلى تشاد، يواصل عدد من الحكومات العمل بحسن نية بغية التنفيذ الكامل لتلك الخطط لإنهاء الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في حالات النزاع. وما زال أمامنا شوط طويل بخصوص وقف تيار الانتهاكات والأهوال التي يواجهها الأطفال في حالات النزاع. وستواصل الولايات

الوقت نفسه، تقدّر أوروغواي أهمية وجود موظفي الموارد البشرية المؤهلين لضمان الامتثال لمعايير حماية الطفل، ويساورها في هذا الصدد قلق إزاء خفض عدد الموظفين في بعض ولايات البعثات، لا سيما بالنظر إلى زيادة عدد الحالات المسجلة لاحتجاز أشخاص قُصر بهم تتعلق بالأمن الوطني أو للحصول على معلومات منهم. ويجب على الدول أن تضمن مراعاة الأصول القانونية بخصوص جميع الأطفال المحتجزين بسبب ارتباطهم بالجماعات المسلحة، مع مراعاة أن الأطفال يجب أن يُعاملوا بصورة أساسية بوصفهم ضحايا، لا ينبغي احتجازهم إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة مع كفالة الاحترام الدائم للمصالح العليا للقصر وللمبادئ المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل.

وفي هذا الصدد، تكرر أوروغواي أن إدراج أحكام محددة لحماية الطفل يجب أن يشكل حجر الزاوية في أي اتفاق يتعلق بوقف الأعمال العدائية أو مفاوضات السلام. وبالتالي، ترحب بالتوقيع مؤخراً على خطط عمل تركز على الأطفال، والتي أقرتها سلطات السودان ومالي، وكذلك مع القوة المدنية المشتركة في نيجيريا. وتنتقل إلى التعجيل بتنفيذها.

وتسلط أوروغواي الضوء على أهمية آلية الرصد والإبلاغ المنشأة وفقاً للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) لجمع وتوفير المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة التي تُضرب بالأطفال. وبالمثل، تكرر التأكيد على أهمية أن تظل الآلية والتقارير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح أدوات محايمة وموضوعية، تتيح بدء حوار بشأن كيفية التصدي لهذه الانتهاكات ومنع وقوع انتهاكات في المستقبل وتحسين حماية الأطفال.

في الختام، تؤكد أوروغواي ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي توحيد الجهود الرامية إلى تحسين حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، وتؤكد من جديد التزامها بمواصلة العمل بلا كلل مع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء والمجتمع المدني لتحسين حالة الأطفال في النزاعات المسلحة. إن جميع الفتيات

المرتكبة ضد الأطفال، على الصعيدين الوطني والدولي، مع إبراز الدور الأساسي الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد. وبالمثل، تعتقد أوروغواي أن الذين يبيعون الأسلحة إلى البلدان التي تُرتكب فيها انتهاكات خطيرة تضر بالأطفال وأولئك الذين يستخدمونها يتحملون مسؤولية مشتركة عن العواقب. ومن هذا المنطلق، ندعو جميع الدول إلى الكف فوراً عن بيع وتصدير الأسلحة إلى الأطراف التي أدرجت في القائمة الواردة في مرفقات تقرير الأمين العام.

وأودّ أن تؤكد التزام أوروغواي بحماية المدنيين في مناطق النزاع المسلح، ولا سيما الأطفال، الذين يتضررون بشكل خاص من تلك النزاعات. ومن الناحية التاريخية، ما برحت أوروغواي نصيراً للصكوك الدولية الرامية إلى حماية الأطفال، وهي فحورة بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أن معظم الدول رفعت السن الأدنى للتحديد في قواتها المسلحة إلى ١٨ عاماً، ما زال يتعين على ٤٣ دولة أن تفعل ذلك. لذا، فإن السعي إلى وضع حد لهذه الممارسة في صفوف الجماعات المسلحة أمر غير واقعي، نظراً لأن بعض الدول ما زالت تنظر إلى الأطفال على أنهم مناسبون للتحديد. وبالمثل، فقد وقعت أوروغواي إعلان المدارس الآمنة، وهي ملتزمة باتباع المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاعات المسلحة. فاحترام وحماية الحق في التعليم أثناء النزاع المسلح عامل رئيسي في إعادة بناء أي بلد خارج من النزاع.

وتدرك أوروغواي قيمة توفير التدريب المناسب للموظفين المشاركين في بعثات حفظ السلام. ولذلك، تشترط على نحو صارم أن تجتاز كل وحدة من أوروغواي بنجاح دورة تدريبية سابقة للنشر بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمسائل الجنسانية وحماية الطفل والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي

أطفالاً يقاتلون على الخطوط الأمامية للنزاعات المسلحة. وفي الواقع، فإن عدد الأطفال الجنود أخذ في التزايد بسبب تزايد التطرف العنيف والجماعات المسلحة من غير الدول.

لن يتسنى أبداً تعويض الأطفال عن الوقت الذي قضوه كجنود. إنها حقيقة مؤسفة أن إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين في المجتمع أمر صعب بسبب الوصم الاجتماعي، حيث إن الأطفال الذين أرغموا على المشاركة في القتال غالباً ما يعاملون معاملة الجناة. وغالباً ما يفترق هؤلاء الأطفال إلى الدعم النفسي الذي يحتاجون إليه من أجل النجاح في إعادة الاندماج في المجتمع. ويجب أن تتناول برامج دعم هؤلاء الأطفال احتياجاتهم الفريدة، إذ أن هؤلاء الأطفال الضعفاء غالباً ما يفترقون إلى المعارف والخبرات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة بمفردهم. وعلاوة على ذلك، من الصعب أن نتوقع من الدول المتضررة من النزاعات المسلحة أن تتكيف مع إعادة إدماج هؤلاء الأطفال وحدها. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي الدول المتضررة من النزاعات من خلال توفير التمويل وتشاطر الممارسات الجيدة.

وفي هذا السياق، ما برحت اليابان تسهم في المنظمات الدولية العاملة في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا لدعم إعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال الجنود وحماية الأطفال وتمكينهم. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، شكل حوالي ٦ ٠٠٠ إلى ١٠ ٠٠٠ طفل جزءاً من القوات المسلحة في عام ٢٠١٣. وبفضل جهود اليونيسيف، تم تحرير ٤ ٠٠٠ من الأطفال الجنود بحلول عام ٢٠١٦. وقدمت اليابان مليوني دولار عام ٢٠١٥ لتقديم المساعدة لهؤلاء الأطفال. كما تم توفير تدريب لأجل التوظيف لحوالي ١ ٠٠٠ من الأطفال الجنود السابقين، وتلقى حوالي ١٠ ٠٠٠ طفل متضرر من النزاعات العلاج النفسي. كما نفذت حملة لوقف العنف الجنسي ضد الأطفال.

والفتيان ضعفاء، ولكن هذا القول يصح بشكل خاص أثناء النزاعات المسلحة. ومن مسؤوليتنا جميعاً حمايتهم.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لفرنسا على مبادرتها بعقد مناقشة اليوم. وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم. وأعرب عن امتناني بشكل خاص للسيد مبین شيخ لإطلاعنا على تجربته الشخصية وأفكاره الثاقبة.

وتؤيد اليابان البيان الذي سيُدلي به لاحقاً ممثل كندا نيابة عن فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

يبين التقرير الأخير (S/2017/821) للأمين العام أن حالة الأطفال في النزاعات المسلحة لا تزال قائمة. فوفقاً للتقرير، شهد عام ٢٠١٦ وقوع ما لا يقل عن ٤ ٠٠٠ من الانتهاكات المؤكدة التي تؤثر على الأطفال على يد القوات الحكومية، وأكثر من ١١ ٥٠٠ من الانتهاكات المؤكدة على يد طائفة من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وستكون الأرقام أكبر بكثير لو أننا عددنا الحالات التي لم يجر التحقق منها. ولدى اليابان اعتقاد راسخ بأن آلية الرصد والإبلاغ المنشأة وفقاً للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) أساسية لتحسين الحالة. فمن دون تحليل المعلومات التي يقدمها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، لن تفهم الدول الأعضاء الحالة على أرض الواقع ولن تتخذ التدابير المناسبة.

وستواصل اليابان دعم الأنشطة التي يقوم بها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام والموظفون المعنيون بحماية الأطفال في الميدان.

لقد اعتمد ٥٨ بلداً، ومنهم اليابان، قبل عشر سنوات مبادئ باريس بمبادرة من فرنسا، مما يبين التزامنا الجماعي بإنهاء تجنيد الأطفال والإفراج عن الأطفال الجنود وإعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين في المجتمع. لكننا، للأسف، لا نزال اليوم نرى

في نوع من تعميم العنف الجماعي، وطقوس القرابين، والتشويه، والقتل، مما يجعل إعادة إدماجهم في المجتمع أكثر صعوبة، على نحو ما أشارت مؤخرا إحدى الصحف المحلية.

وثمة حالة أخرى مثيرة للانتباه على نحو خاص تتمثل في حالة الفتيات والفتيان الفلسطينيين. فوفقا لتقرير الأمين العام، هناك ٤٤٤ قاصرا، بمن في ذلك ١٥ فتاة، محتجزون في السجون العسكرية الإسرائيلية. وفي شرق القدس تم توثيق ٧١٢ حالة لقصّر فلسطينيين محتجزين لأسباب "أمنية". وجرّاء النزاع الذي وقع عام ٢٠١٦، لقي ما مجموعه ٣٦ من الفتيات والفتيان الفلسطينيين حتفهم إضافة إلى فتاة إسرائيلية، وأصيب ٩٠٠ قاصر بجروح. إن البيانات الواردة في تقرير الأمين العام مثيرة للجزع. ومن الواضح أن الزيادة المستمرة في مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول واستخدام أساليب الحرب غير التقليدية تزيد من صعوبة تحديد عواقب الحرب على الأطفال بأي صورة مفصلة. إن انتشار وتوسع الجماعات المسلحة والحروب على الموارد الطبيعية التي تثير نزاعات وتدبمها، بالإضافة إلى تدويل الإرهاب، عوامل لم تتم مكافحتها بما فيه الكفاية أو الحد منها بالقدر الكافي. وتتفق مع قول الأمين العام بأن أفضل طريقة لحماية المدنيين - الفتيات والفتيان في هذه الحالة - هو معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وبالنسبة لنا، تتضمن تلك الأسباب الحرب، وانعدام الأمن، والاتجار غير المشروع بالأشخاص، والاتجار بالأسلحة، والإرهاب، وسياسات تغيير النظام، والسباق على الموارد الطبيعية، والظروف الاجتماعية الاقتصادية المتصلة بالتوزيع غير المتكافئ للثروة، من بين أسباب أخرى.

إن الفتيات والفتيان يعانون من مستوى غير مقبول من انتهاك حقوقهم كأطراف في نزاع ما، على النحو المذكور في التقرير. وقد ارتكبت القوات الحكومية ما لا يقل عن ٤٠٠٠ انتهاك تم التحقق منها وارتكبت الجماعات المسلحة أكثر من ١١٥٠٠ انتهاك في ٢٠ بلدا في جميع أنحاء العالم. ووفقا

وفي العشرين عاما الماضية، منذ تحديد ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وضعت أطر ومبادئ توجيهية مختلفة لتحسين أوضاع الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وحماية الأطفال من تأثير النزاعات. ومن دواعي الأسف الشديد أن أضطر مرة أخرى إلى التأكيد على أهمية التنفيذ على أرض الواقع. ينبغي ألا يعيش أي طفل في خوف من الاعتداءات؛ ولا أن يقاتل على الخطوط الأمامية في النزاعات المسلحة. وستواصل اليابان، مع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بذل الجهود لتنفيذ الالتزامات، وتحسين مستقبل الأطفال في جميع أنحاء العالم.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تشكر فرنسا على تنظيم وعقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نعرب عن امتناننا لتقرير الأمين العام (S/2017/821)، وللممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، على إحاطتها الإعلامية، وللسيد ميبين شيخ لتشاطره خبرته الحياتية معنا.

إن قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم واستخدامهم كدروع بشرية وانتحاريين، ومنعهم من الحصول على المساعدة الإنسانية في بعض الحالات يبين التحديات الهائلة التي تواجه الدول والمنظمة في التعامل مع حالة الأطفال في النزاعات المسلحة. فهذه النزاعات تؤثر تأثيرا عميقا على حياة الفتيات والفتيان في أنحاء كثيرة من العالم. وتؤثر عليهم العواقب المباشرة للحرب والعنف بقدر أكبر لأنهم يعانون من صدمات نفسية جراء الأعمال البغيضة التي يشهدها أو يقعون ضحايا لها، كما أنهم يتعرضون لعواقب بدنية تؤثر على نموهم الطبيعي وكثيرا ما تؤدي إلى وفاتهم. ويمكن أن نرى مثلا على تلك الحالات المأساوية، أولا وقبل كل شيء، في الأعمال التي ترتكبها جماعة بوكو حرام الإرهابية. فهي تقوم بإشراك الأطفال في أعمال العنف، وهدفها من ذلك هو كسر إرادة الأطفال. وتتمثل أسوأ جريمة يرتكبونها

النزاعات المسلحة، وبالتالي حماية حقوقهم الأساسية. ونشدد على مسؤولية جميع الدول عن وضع حد للإفلات من العقاب، ومحكمة المسؤولين عن الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وغير ذلك من الجرائم الشنيعة التي تستهدف الفتيان والفتيات.

ونرى أنه من الأساسي والملح وضع وتنفيذ إجراءات ملموسة تشمل خطط الحماية للفتيات والفتيان في النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج التي تضمن التدابير العلاجية من خلال إعادة التأهيل البدني والنفسي، ووضع حد للوصم وكفالة عدم تكرار هذه الأعمال.

ونود أن نختتم بملاحظة إيجابية: نهاية النزاع المسلح في كولومبيا. هذا أمر ينبغي التشديد عليه بسبب التقدم المحرز والتدابير التي اعتمدها الأطراف لمعالجة الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكب ضد الفتيان والفتيات في سياق النزاع المسلح في البلد. وذلك يشمل الحوار الذي ينطوي على القاصرين في الاتفاقات، والتطورات التشريعية الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، والأعمال المشتركة التي يجري تنفيذها بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة.

إن جميع هذه الأنشطة ككل هي أهداف ينبغي أن توجه الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وجميع المؤسسات المتخصصة في حماية الفتيات والفتيان في النزاعات المسلحة.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد السنغال بحضور معالي الوزير جان - إيف لو دريان معنا هذا الصباح كي يترأس شخصياً هذه المناقشة المفتوحة. ونشيد أيضاً بالوفد الفرنسي على تنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن المسألة الهامة جداً عن مخنة الأطفال في النزاعات المسلحة. إن هذه المناقشة دليل على حيوية الرئاسة الفرنسية، كما أنها تنطوي على التزامنا المشترك بقضية حماية الأطفال.

لليونيسيف، فقد تورط حوالي ٥٠ مليون طفل في نزاعات مسلحة، تأثر ٢٨ مليون منهم بشكل غير مباشر جراء التشريد القسري والعنف الجنسي وفقدان الأسرة والتخلي عنهم. ويؤدي الأمن المحدود في أوقات الحرب والنزاع مرة أخرى إلى انعدام سبل الحصول على الخدمات الأساسية والتعليم والصحة. ويزيد الأمر سوءاً تدمير الهياكل الأساسية والمدارس والمستشفيات.

وأدى العدد المتزايد من الأطفال في النزاعات المسلحة إلى زيادة الضحايا من الأطفال. وتعد مشاركة الأطفال في الأعمال العدائية ظاهرة مقلقة لم يتسن حتى الآن للمجتمع الدولي حلها بشكل تام، إما بسبب عدم تنفيذ التدابير الرامية إلى منع نشوب النزاعات أو بسبب عدم وجود إجراءات ملموسة لوضع حد للإفلات من العقاب على هذه الجرائم. وفي هذا الصدد، ندین جميع الأعمال التي ترتكبها الجماعات المسلحة، بما في ذلك أولئك الذين يرتكبون أعمال الإرهاب، والاختطاف الجماعي، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، مثل الاسترقاق الجنسي، وجميع أشكال الاستغلال.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتذكر أن مختلف قواعد القانون الدولي الإنساني، بما فيها تلك المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٩، فضلاً عن الأحكام الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، تشير إلى أنه ينبغي أن يتمتع الأطفال بحماية خاصة نظراً لما يتسمون به من ضعف أكبر.

لهذه الأسباب مجتمعة، ينبغي أن نذكر كمعلومة هامة أن من بين الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن المجتمعين هنا اليوم، هناك أربعة عشر عضواً قد صدّقوا على اتفاقية حقوق الطفل. كما تدعو بوليفيا جميع الدول إلى الانضمام إلى صكوك دولية ذات أهمية ماثلة. وتدعو بوليفيا أيضاً أعضاء المجتمع الدولي عموماً إلى الوفاء بالتزاماتهم من أجل حماية الأطفال في

والأكثر إثارة للقلق هو الميل إلى تجاهل القانون الدولي وأثر ذلك على الأطفال. وينبغي لهذا الأمر أن يدفع جميع الجهات الفاعلة المشاركة في هذا النضال إلى صون كرامة الأطفال، ومضاعفة جهودها لمواصلة المضي قدماً والارتقاء إلى مستوى التحديات المستمرة، ولا سيما حماية الأطفال من التجنيد على أيدي الجماعات المسلحة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نرحب بالحوار الذي أجرته الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة من غير الدول، وأدى بشكل خاص إلى التوقيع على خطة عمل جديدة مع الجهة التنسيقية للحركات الأزدادية في مالي من أجل وقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع ارتكابها.

إن كفاءة الحماية الفعالة في حالات الطوارئ لجميع الأطفال المتضررين من النزاع المسلح هي المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الحكومات. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تتكاتف الدول الأعضاء في جهودها وإجراءاتها، بما في ذلك التقيد الصارم بتنفيذ القواعد والمعايير الدولية التي التزمت بها تجاه حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، وبغية كفاءة الحماية الخاصة للأطفال في النزاعات المسلحة وإرساء الأساس اللازم لعالم آمن من خلال تعزيز قيم السلام، والتسامح، والتفاهم، والحوار، وضعت السنغال استراتيجية وطنية لحماية الأطفال.

على الصعيد القانوني، انضمت السنغال إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي ما يتعلق بالسكان المشردين، ولا سيما الأطفال، وضعت السنغال برنامجاً إنسانياً يركز على المطاعم المدرسية، وإصلاح غرف التدريس، والنظافة الصحية والصرف الصحي، وإمدادات المياه، والرعاية النفسية، والتوعية بالألغام وبدء إزالة الألغام. وأخذ التعليم من أجل السلام يصبح أيضاً بصورة متزايدة جزءاً من المناهج المدرسية، وكثيراً ما يرتبط بالتربية المدنية.

واسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على عرضه المفصل لتقريره (S/2017/821) عن المسألة قيد النظر. إن التقرير يبيّن أثر النزاعات المسلحة على الأطفال، وكذلك نطاق الانتهاكات المرتكبة في عام ٢٠١٦. وهذه أيضاً فرصة لتذكير الجميع بأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة ينبغي أن تظل أولوية في عملنا.

وترحب السنغال بالعمل الجاري داخل الأمم المتحدة لحماية الأطفال، والدور النشط جداً الذي يقوم به مجلس الأمن في هذا الصدد. والالتزام الحاسم من المجلس بهذه المسألة قد شهد عليه بصورة خاصة اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي كان معلماً تاريخياً في معالجة مسألة حماية الأطفال. كما أنه مكن من وضع أحكام بشأن الحماية على أساس العناصر التالية: أولاً، آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة؛ ثانياً، خطط العمل الوطنية التي اعتمدها أطراف النزاع من أجل وقف تجنيد الأطفال أو، عند الاقتضاء، الإسراع في تسريحهم؛ وثالثاً، الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ولقد أحرز تقدم كبير في مجال حماية الأطفال بفضل هذه الآلية، وكذلك القرارات ٢٢٧٢ (٢٠١٦) و ٢٢٨٦ (٢٠١٦) و ٢٣٣١ (٢٠١٦)، والجهود المشتركة للممثلين الخاصين للأمين العام، والدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وفي حين أن ذلك التقدم يحظى بالترحيب، إنما ينبغي ألاّ يحجب استمرار العنف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة ونطاقه، ولا سيما في البيئة الحالية التي تتصف بأشكال جديدة من النزاعات والحروب غير التقليدية. ويصبح الأمر أكثر إلحاحاً لأن التقرير الذي ننظر فيه يشير إلى أن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال حدثت بأعداد كبيرة في عام ٢٠١٦، إذ جرى تسجيل ما لا يقل عن ٤ ٠٠٠ انتهاك ارتكبتها القوات الحكومية، وأكثر من ١١ ٥٠٠ انتهاك ارتكبتها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.

إحاطتهما الإعلاميتين. لقد استمعنا باهتمام إلى ممثل المجتمع المدني.

إن الأطفال هم مستقبل العالم وأمله، وكذلك أشد فئاته ضعفاً. ومع تزايد تصعيد وانتشار النزاعات المسلحة والأنشطة الإرهابية، تتفاقم مشاكل اختطاف الأطفال واستغلالهم في الهجمات الإرهابية. كما أن تشريد الأطفال في مناطق الاضطرابات مشكلة متزايدة الخطورة، في حين أن ظروفهم فيما يتعلق بالأمن والرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من المشاكل الإنسانية مصدر مستمر للقلق. ويجب أن يأخذ المجتمع الدولي هذه الحقائق والاتجاهات الجديدة بعين الاعتبار ويتخذ تدابير ملموسة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

يجب علينا أولاً أن نواصل مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله بغية الحفاظ على الأطفال من الأذى. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتسامح مطلقاً مع الإرهاب، أيا كانت الحالة، وأن يكافح بجزم الجرائم التي يقتل فيها الإرهابيون الأطفال أو يعتدون عليهم أو يقومون باختطافهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة ويتكاتف في العمل على مكافحة استخدام الجماعات الإرهابية للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر المحتوى العنيف أو المحتوى السعوي البصري المتصل بالإرهاب بهدف إيجاد مجندين والتحريض على الأنشطة العنيفة أو المتطرفة. وينبغي بذل جهود للتأكد من عدم تسميم عقول الأطفال من خلال نشر أيديولوجيات الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة. وينبغي لنا أن نولي اهتماماً كبيراً لدور الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية في مساعدة الأطفال على مكافحة تأثير الأفكار المتطرفة أو الإرهابية.

ثانياً، يجب احترام قيادة البلدان المعنية وإيجاد أساس متين لحماية الطفل. فحكومات البلدان التي تشهد نزاعات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية أطفالها، وبالتالي يكمن أساس تنفيذ القرارات والبرامج والخطط الرامية إلى حماية الطفل في تعزيز جهود

ودعماً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والأمم المتحدة، يجب على مجلس الأمن بخاصة أن يعزز جهوده الرامية إلى توطيد جميع أوجه ثقافة منع الانتهاكات التي تطل القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب أياً كان الجناة، عن طريق التأكد من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، في جملة أمور أخرى.

وتعزيز الدور الذي تضطلع به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هذا المجال هو أداة هامة أخرى متاحة للمجلس في مجال الوقاية. وبغية كفالة توفير حماية أفضل للأطفال في النزاعات المسلحة، تود السنغال أن تكرر النداء من أجل تحسين الوقاية بناء على نظام للإنذار المبكر يكون موثقاً به ودقيقاً، وبناء على تعاون حقيقي مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونود أن نشدد على أهمية الشراكات الإقليمية، وأن نذكر أيضاً بمساهمة أفريقيا في مكافحة هذه الظاهرة، بما في ذلك القيام عام ١٩٩٦ باعتماد مبادئ كيب تاون وأفضل الممارسات المتعلقة بمنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم الاجتماعي في أفريقيا. ومبادئ كيب تاون هي مصدر إلهام للمجتمع الدولي في عمله من أجل حماية الأطفال، ولا سيما من خلال اعتماد مبادئ باريس، التي تشكل اليوم أداة رئيسية في مجال حماية الأطفال في حالات النزاع.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية نهج علمي يشمل العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المتعلقة بحماية الأطفال وكذلك الأعمال الوقائية والاستباقية.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن ترحب بكم في مجلس الأمن، سيدي الرئيس، وأن تشكركم على ترؤسكم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام غوتيريش، والممثلة الخاصة السيدة غامبا على

البلدان المعنية والتنسيق فيما بينها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع تلك البلدان على الاضطلاع بكامل دورها الريادي وتقديم الدعم والمساعدة إليها في بناء قدراتها على حماية الأطفال مع احترام سيادتها. ويجب على مجلس الأمن، من خلال آلية الرصد والإبلاغ عن انتهاكات الأطفال في النزاعات المسلحة، تعزيز حوار مع الحكومات واتصاله بها، والاستماع إلى أصواتها والتنسيق النشط معها.

ثالثاً، ينبغي لنا زيادة المساعدات الإنسانية الدولية وتقديم مساعدات ملموسة إلى الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. ويجب على المجتمع الدولي، اقترانا مع اتباع نهج يحترم سيادة البلدان التي تشهد نزاعات، أن يلتزم بمبادئ الإنسانية والحياد والعدالة في كفالة إمكانية حصول الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من المساعدات الإنسانية. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي تعزيز التنسيق المتبادل مع الأمم المتحدة ككل، التي يجب عليها أيضاً تحسين تنسيقها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

رابعاً، ينبغي أن تكون لدينا استراتيجية متكاملة ونعمل على التآزر الدولي في مجال حماية الطفل. وفي مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات، ينبغي إيلاء الاهتمام لمساعدة الأطفال الذين يعانون من آثار النزاعات المسلحة على الاندماج بنجاح وتهيئة بيئة آمنة واجتماعية تفضي إلى تطورهم بشكل صحي. وعلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والبنك الدولي الاستفادة من مواقعها لتعزيز التنسيق والتعاون ولدعم البلدان التي تشهد نزاعات في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز التعليم الشامل والتنمية المستدامة.

والتنسيق النشط معها.

ثالثاً، ينبغي لنا زيادة المساعدات الإنسانية الدولية وتقديم مساعدات ملموسة إلى الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. ويجب على المجتمع الدولي، اقترانا مع اتباع نهج يحترم سيادة البلدان التي تشهد نزاعات، أن يلتزم بمبادئ الإنسانية والحياد والعدالة في كفالة إمكانية حصول الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من المساعدات الإنسانية. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي تعزيز التنسيق المتبادل مع الأمم المتحدة ككل، التي يجب عليها أيضاً تحسين تنسيقها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

رابعاً، ينبغي أن تكون لدينا استراتيجية متكاملة ونعمل على التآزر الدولي في مجال حماية الطفل. وفي مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات، ينبغي إيلاء الاهتمام لمساعدة الأطفال الذين يعانون من آثار النزاعات المسلحة على الاندماج بنجاح وتهيئة بيئة آمنة واجتماعية تفضي إلى تطورهم بشكل صحي. وعلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والبنك الدولي الاستفادة من مواقعها لتعزيز التنسيق والتعاون ولدعم البلدان التي تشهد نزاعات في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز التعليم الشامل والتنمية المستدامة.

والصين مستعدة للعمل مع باقي الدول في المجتمع الدولي، وستواصل دعم الجهود النشطة لمجلس الأمن والأمين العام وممثلته

للأمين العام، وكذلك جهود مجلس الأمن، التركيز أساساً على النهج التي وضعت واعتمدت في إطار الأمم المتحدة.

لقد دأب وفد بلدي على دعم ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة.

نؤيد الحفاظ على وحدة الأراضي والاستقلال. يحدونا الأمل في أن تستند الجهود المبذولة في هذا المجال في المستقبل إلى مبادئ الحياد والموضوعية. وفي هذا الصدد، إن كفالة أن تكون المعلومات الواردة في تقارير الأمين العام دقيقة وموثوقة أمر بالغ الأهمية. وينبغي ألا يكون هناك مكان للتسييس ازدواجية المعايير في هذه المسائل.

كما جرت العادة، نريد أن نقول بضع كلمات بشأن البيان الذي أدلى به الوفد الأوكراني. إن محاولاتهم تسخير أي فرصة لنشر الادعاءات الكاذبة عن الاتحاد الروسي ليست بالشيء الجديد، وبالتالي، لن نعلق على ما قالوه اليوم. إننا نشعر بمزيد من القلق إزاء ما يجري في أوكرانيا، بالتواطؤ مع مناصري كييف الذين هم صنيعه السلطات وهذه تدابير غير مقبولة على الإطلاق وتمييزية بشكل سافر. فعلى سبيل المثال، يجري سنّ تشريعات بهدف حرمان الآلاف من الأطفال الأوكرانيين الذين لغتهم الأم هي اللغة الروسية من فرصة التعليم بهذه اللغة، فيما يبدو أنه عقاب لهم لأن أصولهم لا تتوافق مع سياسات كييف المناهضة للاتحاد الروسي.

أما فيما يتعلق بجنوب شرق أوكرانيا، فنود أن نسترعي انتباه المجلس إلى أنه منذ بداية النزاع الذي بدأت كييف، تتعرض الهياكل المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات للقصف العشوائي المنهجي من قوات المدفعية الأوكرانية. وفي بعض الحالات، مثل القصف الذي تعرضت له المدرسة رقم ٦٣ في تشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الذي أودى بحياة طفلين، ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الجيش الأوكراني استهدف المدرسة بشكل متعمد تماماً. وهناك الكثير من الحالات التي تعرضت

لعمليات معقدة إلى المستشفيات الروسية. ويجري الاضطلاع بهذه الجهود وغيرها من الجهود في ظل الكارثة الإنسانية المتمثلة في في الخراب الكامل في الرقة. وتفضل الأطراف المسؤولة عن هذه الحالة عدم الحديث عن مخنة الأطفال ومحاولة صرف الانتباه عنها من خلال الخدع المحكمة. وتتفق على أن جهود المجتمع الدولي الموحدة على الجبهة الإنسانية من شأنها أن تساعدنا على تحقيق نتائج في الميدان في وقت أسرع.

ونؤيد اعتزام الممثلة الخاصة للأمين العام التعاون مع الدول الأعضاء. وتبذل معظم البلدان المتأثرة بالنزاع المسلح جهوداً هائلة لتحسين الحالة فيما يتعلق بحماية الأطفال، ولكنها كثيراً ما تحتاج إلى المساعدة من المجتمع الدولي. وستكون هذه الجهود أكثر فعالية بكثير إن تم إجراء حوار بناء مع الدولة المعنية.

و هذا العام، كان هناك نهج جديد لإعداد التقرير. فقد وجدنا إدراج بنود بشأن الإنجازات والشواغل مثيراً للاهتمام. لكن لدينا تساؤلات عن التغيير في شكل المرفقات التي تدرج أطراف النزاعات التي ترتكب انتهاكات ضد الأطفال. وتحديدًا، نعتقد أن هناك حاجة إلى توضيح المعايير المستخدمة لتحديد الأطراف التي اتخذت تدابير لتحسين حماية الأطفال ومن لم تقم بذلك. ويبدو أن وضع الأطراف في فئة أو أخرى لا يجسد دائماً الحالة الحقيقية في الميدان من حيث كفالة سلامة الأطفال وحمايتهم.

وهناك طائفة كاملة من المعايير في القانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى حماية الأطفال والهياكل الأساسية المدنية في النزاعات المسلحة. ونعتقد أنه في الوقت الراهن، لا تقوم الحاجة إلى تغيير أو زيادة القواعد القانونية الدولية القائمة، بما في ذلك عن طريق ما يسمى بالمبادئ التوجيهية القانونية غير الملزمة. ونعتقد أن ما نحتاج إلى القيام به في المقام الأول هو تركيز جهودنا على تحسين فعالية تنفيذنا للوثائق الموجودة لدينا بالفعل. ونود أيضاً أن نقترح أنه ينبغي للتوصيات الواردة في التقرير السنوي

يشكلها الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة. إن كازاخستان إذ تتفهم ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة، تود أن تقترح التوصيات التالية لمعالجة تعقيدات وقسوة وحجم الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

أولا، نشجع جميع الدول الأعضاء على التصديق على جميع المعاهدات الدولية ذات الصلة، وسنّ التشريعات الوطنية المتعلقة بها، فضلا عن إقرار الأدوات الدولية المصممة لتعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ويسرني أن أبلغ المجلس أن كازاخستان قد صادقت على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل، وسنّت قانونا وطنيا بشأن حقوق الطفل، وعدّلت القانون الجنائي لحظر تجنيد الأشخاص دون سن ١٨. إننا لم نؤيد مبادئ والتزامات باريس فحسب، بل أيدنا أيضا إعلان المدارس الآمنة، ونعمل أيضا بنشاط لتنفيذها تنفيذًا فعالًا.

ثانيا، يجب علينا أن نعمل على تحسين تنسيق جميع الجهود التي نبذلها مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها السلطات الحكومية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بجهود هيئة المراقبة والرصد المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومنظمة إنقاذ الطفولة، والمنظمة الدولية المعنية بقضايا الأطفال المجندين التي تقدم مساهمات ممتازة في مجال الدفاع عن حقوق الأطفال ورصد الانتهاكات المرتكبة ضدهم.

ثالثا، يتعين علينا أن نحافظ على قدرة الأمم المتحدة على حماية الأطفال في الميدان وقدرات بعثاتها على رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال وتقديم التقارير بشأنها. ونحن بحاجة أيضا إلى وضع المعايير المتصلة بحماية الطفل عندما نقوم بإنشاء أو تجديد ولايات لجان الجزاءات ذات الصلة التابعة لمجلس الأمن. كما ينبغي أن ندرج أهمية حماية الأطفال في عمليات

فيها المدارس للقصف، من القوات المسلحة الأوكرانية، وقد تمّ توثيق استهداف المدارس في التقارير المقدمة من الأمم المتحدة والمراقبين والناشطين في مجال حقوق الإنسان. كما تحيط تلك التقارير علما بأن إصدار الحكومة الأوكرانية لتصاريح إقامة خاصة لمنطقة النزاع الغاية منه منع الأطفال من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. كما أن الحصار الذي تفرضه كييف له عواقب واضحة على حالة الأطفال في دونباس.

إنّ مستقبل الأطفال في شرقي أوكرانيا والبلد بأسره يعتمد اعتمادا مباشرا على استعادة السلام. إننا جميعا ندرك تماما أن السبيل لتحقيق ذلك من خلال تنفيذ اتفاقات مينسك. ويجدوننا الأمل في أن تتوقف كييف عن تخريب تلك الاتفاقات وتعترف في نهاية المطاف بأهمية الوفاء بالتزامات التي تعهدت بها، فضلا عن واجب الامتثال للقانون الإنساني الدولي.

السيد علي (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وزير الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية الفرنسي على تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى منع الجهات الفاعلة من غير الدول من تجنيد واستخدام الأطفال. ونود أن نعرب عن بالغ امتناننا للأمين العام غوتيريش، والممثلة الخاصة السيدة غامبا على إحاطتهما الإعلاميتين. ونود كذلك أن نشي على أفرقة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وإدارة عمليات حفظ السلام على الجهود المنسقة والدؤوبة التي تبذلها لوقف هذه الآفة. ونشكر أيضا السيد مبین الشيخ، الذي يمثل المجتمع المدني، على ما قام به من توجيه بشأن كيفية مكافحة تغذية نزعة التطرف لدى الأطفال.

سوف تساعد خريطة الطريق التي وضعها الأمين العام، والتغيير في شكل تقريره (S/2017/821) على تعزيز مشاركة الأمم المتحدة مع أطراف النزاعات وإعطاء التقرير مزيدا من الزخم في مجال الوقاية. ومع ذلك، يساورنا بالغ القلق حيال تفاقم الأزمات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التهديدات التي

السويد التي تتأسس فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ختاماً، ترى كازاخستان أنّ الأطفال أغلى موارد بلداننا. ومن ثمّ، نحن على استعداد لدعم جميع التدابير الجماعية والشاملة الرامية إلى ضمان سلامة ورفاه الأطفال الذين يصبحون أشد الفئات ضعفاً في أوقات النزاع المسلح.

السيد أبو العطا (مصر) نجتمع في كل عام في مجلس الأمن لمناقشة استمرار معاناة الأطفال في النزاعات المسلحة. إنهم أكثر فئة تضرراً من تلك النزاعات دون أن نوجد حلاً جذرياً لوقف تلك المعاناة ودعم ضحاياها من الأطفال، بل إن تقرير هذا العام يرصد أعلى نسب للانتهاكات التي حدثت للأطفال في مناطق النزاعات المسلحة، منذ بدء ولاية الأطفال والنزاعات المسلحة.

والتساؤل هنا هو ماذا فعل مجلس الأمن من أجل حماية الأطفال في مناطق النزاعات. لقد خلق المجلس الإطار القانوني الذي إذا ما تم تطبيقه ستتم حماية الأطفال. إلا أننا نتساءل: لماذا لا يتم تطبيقه؟ ولماذا تستمر معاناة هؤلاء الأطفال؟

تتني مصر على التوجه الجديد للممثلة الخاصة للأمين العام لجعل تقريرها ليس مجرد أداة لتوجيه أصابع الاتهام لهذا الطرف أو ذاك، وإنما أداة لتحذير المجتمع الدولي من خطورة الانتهاكات وإيجاد حلول لتوفير الحماية للأطفال في مناطق النزاعات.

وتود مصر في هذا الإطار توضيح النقاط التالية:

أولاً، نرحب بالتطورات الإيجابية التي رصدها التقرير فيما يتعلق بالاتصالات مع أطراف النزاعات المسلحة وما للحوار والتواصل مع تلك الأطراف من تأثير إيجابي على تحسين حالة الأطفال في مناطق النزاعات المختلفة. ونشجع الممثلة الخاصة على زيادة ذلك الحوار، خاصة مع الأطراف من غير الدول ودون التأثير على وضعيتهم القانونية.

السلام والتفاوض، لا سيما مع الجماعات المسلحة من غير الدول.

رابعاً، نحض الدول الأعضاء على أن تكفل تنفيذ جميع التدابير المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف في امتثال تام للقانون الدولي، وأن تعامل الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة من غير الدول بوصفهم ضحايا في المقام الأول، وألا تستخدم الاحتجاز إلا كإجراء أخير.

خامساً، يجب اعتماد بروتوكولات لتسليم الأطفال إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الأطفال في أقرب وقت ممكن من أجل تحديد أولويات إعادة إدماجهم وتأهيلهم. ولا بدّ من تخصيص موارد كافية لضمان حصول الأطفال بشكل آمن على التعليم والتدريب والرعاية الصحية، والخدمات الأساسية والتوجيه المعنوي للمصابين منهم بصددمات. ولتحقيق ذلك، ينبغي أيضاً إنشاء آلية منهجية وطويلة الأجل لإيجاد حلول مجدية.

سادساً، يتعين بذل كل الجهود الممكنة لمنع تجنيد الأطفال أو تعرضهم لتغذية نزعة التطرف على نطاق واسع ونشر إيديولوجية الإرهاب بشكل كبير بين الأطفال والشباب، من خلال طرق منها زيادة استخدام شبكة الإنترنت. وفي الوقت نفسه، بالنظر إلى عدم وجود نهج موحد لمراقبة الإنترنت ومكافحة الدعاية الإرهابية، أثبتت التدابير الرامية إلى تحديد وحجب التطرف على مواقع الإنترنت عدم فعاليتها. ولذلك سيكون من المهم توفير التعليم المشترك بين الأديان وبين الطوائف العرقية بهدف خلق هوية وطنية تستند إلى القيم الإنسانية المشتركة والتسامح في الحضارة العالمية. ولذا، فإن الاستثمار في التنمية وتوفير ظروف معيشية أفضل وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية كلها تكتسي نفس القدر من الأهمية في تحقيق الاستقرار في المجتمعات المضطربة. تؤيد البيان الرئاسي (S/PRST/2017/21)، الذي اعتُمد اليوم والذي يشمل طائفة من القضايا الرئيسية المتصلة بالخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وهي خطة صاغتها

ثامنا، كما ذكرنا، فإن مصر تؤيد التطور الأخير في أسلوب صياغة تقرير الأمين العام. إلا أننا نطالب بالكف عن الكيل بمكيالين. ففي حين يرصد التقرير الانتهاكات في مناطق بعينها ويدرج مرتكبيها في مرفقات التقرير، نلاحظ استمرار معاناة الأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية تحت نير الاحتلال. ويستمر تساؤلنا حول عدم إدراج مرتكبي تلك الانتهاكات في مرفقات التقرير. ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في مطالبة الحكومة الإسرائيلية بإلغاء قرارها بالحبس الإداري للأطفال، والذي يمثل خرقا لالتزاماتها الدولية وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل.

عاشرا، في نفس سياق صياغة التقرير السنوي، وفي ظل وجود خلل في منهجية عمل الأمم المتحدة في اليمن، من حيث جمع المعلومات، فإننا نطالب الأمم المتحدة بأهمية مراجعة آليات متابعتها لما يحدث في اليمن مستقبلا وفتح مكاتب لها في جميع المناطق اليمنية والاعتماد على مصادر موثوقة عند إعداد أي تقارير عن عمليات التحالف.

حادي عشر، تدعو مصر إلى النظر في إضافة جزء في التقرير لأطراف النزاعات التي يتم حذفها كل عام من المرفقات من أجل رصد أفضل التجارب والدروس المستفادة، والتي يمكن الاستفادة منها في التعامل مع الأطراف الأخرى التي لا تزال مدرجة في تلك المرفقات.

لقد تحركت أجهزة الأمم المتحدة لوضع الإطار القانوني اللازم لحماية الأطفال سواء في وقت السلم أو الحرب، حيث اعترفت الجمعية العامة في قراراتها المختلفة بحق الأطفال في التعليم، وطالبت الدول الأعضاء بوضع الأطر اللازمة لتوفير التعليم للأطفال في أوقات الطوارئ.

كما نصت العديد من العهود والمواثيق الدولية على حق الأطفال في التعليم، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل. وبالرغم

ثانيا، تؤكد مصر على أن المسؤولية الأولى لحماية المدنيين، وخاصة الأطفال خلال النزاعات المسلحة، تقع على عاتق الحكومات المعنية.

ثالثا، تؤمن مصر بمحورية الالتزام بالولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وعدم التطرق إلى أية مسائل فرعية أو خلافية خارج تلك الولاية.

رابعا، تؤمن مصر، في نفس السياق، بأن مجلس الأمن والجمعية العامة يمثلان المنتديات الدولية الرسمية لصياغة أو تعديل الإطار المؤسسي والقانوني لجدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح. ونأخذ علما بالمبادرات الإقليمية والدولية التي تساعد على تنفيذ تلك الولاية، لكنها لا تعتبرها أساسا للتحرك لتنفيذ الولاية طالما أنها خارج إطار مجلس الأمن والجمعية العامة، ونود التذكير بأن هذه الأخيرة هي التي أنشأت الولاية بالأساس.

خامسا، تطالب مصر بالتعامل على قدم المساواة بين الانتهاكات الستة الجسيمة التي حددتها الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وعدم اعتبار أي انتهاك منها أعلى أو أقل من الانتهاكات الأخرى، حيث أن حدوث مثل هذا التمييز قد يؤدي إلى إفلات مرتكبي انتهاك ما من المساءلة، وصولا إلى التسامح مع مرتكبي بعض الانتهاكات دون الأخرى، وبالتالي إفراغ الولاية من محتواها.

سادسا، يجب معالجة الأسباب الجذرية وراء حدوث النزاعات المسلحة من الأساس، وأهمها الافتقار إلى التنمية وانتشار الفقر.

سابعاً، ما زال تمويل برامج تأهيل وإعادة إدماج الأطفال ضحايا التجنيد في مناطق النزاعات المسلحة منخفضا جدا، مقارنة بحجم المطالب المتنامية لوضع وتنفيذ تلك البرامج. وتدعو مصر، في هذا الإطار، المجتمع الدولي، وخاصة مجتمع المانحين، إلى زيادة تلك المخصصات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لكي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تفضل بتعميم النص كتابة، مع الإلقاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

وأبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ إن هناك عددا كبيرا من المتكلمين. أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في بلجيكا.

السيد رايندرز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر فرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ويسرني حضور السيد مبين شيخ، الذي تكلم هنا في نيويورك قبل عامين في مناسبة نظمها بلجيكا.

ويؤيد بلدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وبيان فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح وبيان النرويج بشأن الأمن في المدارس.

وأود أن أدلى بالتعليقات التالية بصفتي الوطنية.

نرحب بنشر أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821)، وأتشاطر القلق العميق المعرب عنه فيه إزاء نطاق وخطورة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال خلال عام ٢٠١٦.

ومن المؤسف أن النزاع المسلح لا يزال يؤثر على الأطفال بصورة غير متناسبة، كما يتضح من العدد الذي أكدته الأمم المتحدة لعدد الضحايا الأطفال في اليمن والبالغ ١ ٣٤٠ طفلا. ومشكلة الأطفال في النزاع المسلح متعددة الأبعاد. وأود أن أتناول اثنين من جوانبها على وجه الخصوص: منع تجنيد الأطفال من قبل جماعات مسلحة غير تابعة للدولة وإعادة إدماج وإعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاعات. وهذان

من تصديق معظم دول العالم على تلك المواثيق الدولية، فإن محتواها لا يُطبق في كثير من الأحيان وتتعرض المدارس والمنشآت التعليمية للهجمات في مناطق النزاعات والأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى استخدامها لأغراض عسكرية، مما يتسبب في حرمان الأطفال من التعليم.

وتود مصر أن تؤكد على أنه يجب على المجتمع الدولي، وخاصة المانحين، أن يقدموا الدعم المالي للحكومات التي تعاني دولها من نزاعات مسلحة، وخاصة المتكررة منها، من أجل إعادة بناء المدارس وتوفير خدمات تعليمية غير تقليدية للأطفال، ومنها التعليم المنزلي والتعليم عن بعد. كما يجب وضع تدابير خاصة للأطفال اللاجئين والنازحين من مناطق النزاعات لضمان عدم تسربهم من التعليم.

وقد أُلزم إعلان نيويورك من أجل المهاجرين واللاجئين الدول بتوفير التعليم الأساسي للأطفال المهاجرين واللاجئين. كما نؤكد على تعهدنا بتنفيذ التزاماتنا الدولية في هذا الإطار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد فيتريكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بالإشارة إلى البيان الذي أدلى به الوفد الروسي، أود فحسب التذكير بحقيقة بسيطة ولكنها لا يرقى إليها الشك ولا يمكن إنكارها.

إن الجمعية العامة تعترف بأن الاتحاد الروسي سلطة قائمة بالاحتلال في أوكرانيا وبالتالي بكونه طرفا في نزاع دولي. وذلك البلد، بصفته السلطة القائمة بالاحتلال وبوصفه طرفا في نزاع أو منازعة، لا يملك الحق القانوني، ولا سيما الحق الأخلاقي، في أن ييدي رأيه بشأن أوكرانيا في المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وذلك على الأقل إلى أن تعيد روسيا القرم إلى أوكرانيا وتنسحب من الجزء الشرقي من بلدي وتدفع بشكل كامل مقابل الأضرار الناجمة عن غزوها.

المُحمّين في النزاعات المسلحة. وتلتزم بلجيكا بأن تواصل المشاركة بنشاط في معالجة تلك المسائل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تبادل الخبرات كان هو الهدف الرئيسي للمؤتمر الذي عُقد في بروكسل بشأن الموضوع في بداية هذا العام. وفي تلك المناسبة، أشرنا إلى الممارسات الجيدة التي بلورتها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية بشأن وضع وتنفيذ سياسات لحماية الطفل.

وأشارك الأمين العام في الترحيب بالنهج الاستباقي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإسهاماتها في حماية الطفل. وأكرر ما عبر عنه من مشاعر عندما دعا المجلس إلى أن يواصل المطالبة بنشر الوسائل اللازمة لحماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ومن الضروري لدى استعراض الولايات، عند خفض القوات أو عند انخفاض التمويل لعمليات السلام، عدم تخفيض وظائف المستشارين في مجال حماية الطفل بشكل غير متناسب.

إن موضوع الأطفال في النزاعات المسلحة هو من المواضيع المحببة جدا إلي. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزامنا بمواصلة السير على الطريق والعمل بشكل أوثق مع شركاء المجلس أثناء فترة عضوية المجلس لعامي ٢٠١٩-٢٠٢٠، وبلدنا أحد البلدان المرشحة لها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل

بيرو.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمعالجة مسألة ذات أهمية رئيسية، بالنظر إلى أن الأطفال - الذين يشكلون مستقبل البشرية - هم من أضعف شرائح سكاننا. فهم يتضررون من نواح عديدة من الخراب الذي يصاحب النزاعات

الجانبان في صميم مبادئ باريس التي انضمت إليها بلجيكا. كما وقعت بلجيكا في آذار/مارس على إعلان المدارس الآمنة. إن الأطفال غالبا ما يُجنّدون بالقوة أو يُختطفون، ولكن بعضهم ينضم إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة نتيجة لضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية. ويجب أن تكون هناك بدائل حقيقية لانضمام الأطفال إلى الجماعات المسلحة.

والوقاية هي الحل الدائم الوحيد لمسألة مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة. ومن الضروري أن تضع الدول خططها للوقاية، تغطي جميع جوانب هذه المسألة. ويتطلب منع تجنيد واستغلال الأطفال منعا فعالا نظاما تعليميا لا يعرض الأطفال للأذى. وفي هذا الصدد، من المؤسف أن نرى التأثير المتزايد للتطرف العنيف على الأطفال. وتنتج هذه الظاهرة عن سياق يجب علينا العمل لفهم أسبابه الجذرية إذا أردنا مكافحته بفعالية. ولن يُكَلَّل كفاحنا ضد التطرف العنيف بالنجاح ما لم نعالج أسبابه الجذرية، وذلك مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية دائما.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشدد على أهمية إعادة إدماج وإعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وغالبا، ما يكون للتجارب القاسية التي مر بها هؤلاء الأطفال أثر سلبي على قدرتهم على إعادة الاندماج في المجتمع. ومن المهم للغاية أن نعمل معا لتزويدهم بدعم مصمم خصيصا على المدى الطويل.

ومن هذا المنطلق، عقدت بلجيكا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) اجتماعا موازيا أمس بشأن تسريح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وأشكر السيدة غامبا على مشاركتها النشطة في ذلك الحدث، الذي يشكل جزءا من عملية متابعة الاجتماع الرفيع المستوى الذي نُظم في العام الماضي في نيويورك - بحضور الملكة ماتيلدا ملكة بلجيكا - والذي أتاح لنا تبادل الممارسات الجيدة بشأن إعادة التأهيل النفسي والإدماج الاجتماعي للأطفال

المسلحة. ونشكر أيضا السيد مبین شیخ والسيدة فرجينيا غامبا على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

وتؤثر النزاعات والعنف تأثيرا شديدا على حياة الأطفال في أنحاء كثيرة من العالم. وبالإضافة إلى المعاناة من الآثار المباشرة للحرب والعنف المسلح، فإنهم يتضررون أيضا من التشريد وفقدان أفراد الأسرة وما يرتبط بذلك من صدمات نفسية.

وبيرو تقدر تماما أحدث تقرير للأمين العام عن الموضوع (S/2017/821)، الذي يعرب فيه عن قلقه الشديد إزاء حجم وخطورة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في عام ٢٠١٦، بما في ذلك القتل والتشويه والتجنيد، وفي بعض الحالات، منع وصول المساعدات الإنسانية.

تُعقد هذه المناقشة فيما نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد التزامات باريس لحماية الأطفال المجندين أو المستخدمين بصورة غير مشروعة من جانب قوات أو جماعات مسلحة، والقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة والتي تستهدف حماية الأطفال من التجنيد والاستخدام من قبل القوات أو الجماعات المسلحة والتشجيع على تحريرهم وإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية. وتدعو بيرو البلدان التي لم تتخذ تلك الخطوة بعد إلى أن تؤيد تلك الصكوك.

وما فتى بلدنا ينفذ مختلف التدابير الرامية إلى ضمان حقوق الأطفال والمراهقين، تمشيا مع التزاماتنا وتعهداتنا الدولية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجري تنفيذ هذه التدابير من أجل الأطفال، نظرا لاحتياجاتهم وأوجه ضعفهم المحددة.

وعلى وجه التحديد، وفي ما يتصل بحالات النزاع وما بعد النزاع، تواصل بيرو بذل جهود كبيرة لكفالة تركيز سياساتها وبرامجها وقراراتها على منع تجنيد الأطفال وتعزيز حمايتهم

ورفاههم وتيسير إعادة إدماجهم والنهوض بالتنمية القائمة على الكرامة الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، ترحب بيرو بالمبادرة الكندية المتعلقة بمبادئ فانكوفر لصون السلام ومنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، والتي نأمل أن يتم اعتمادها في القريب العاجل.

ويلتزم بلدي، بصفته أحد الأعضاء غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بمواصلة اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل الامتثال للولايات المنشأة بموجب قرارات المجلس بشأن هذه المسألة.

وتشعر بيرو بالامتنان لأن جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح ما زال يحتل مكانا مركزيا في أعمال مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع الجهود المتكاملة الإضافية المبذولة في مجال حقوق الإنسان بهدف تحقيق السلام المستدام.

وأخيرا، تود بيرو أن تؤكد مجددا دعمها للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل من أجل تعزيز حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على إدراج هذه المسألة في جدول الأعمال.

(تكلم بالإنكليزية)

ونعرب عن جزيل الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، على عملها الحاسم بشأن هذه الولاية الأساسية وعلى إسهامها القيم في النهوض بجدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح.

ثانياً، إن ألمانيا ملتزمة بالإبقاء على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة على جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك جدول أعمال مجلس الأمن.

وعلى مدى العقد الماضي، وضعت آليات وأدوات هامة لمعالجة المسألة. ومن تلك الأدوات، يضع القرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، الذي اتخذ أثناء رئاستنا لمجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١١، المعايير لحماية المدارس والمستشفيات لضمان أن تصبح المدارس أماكن آمنة للأطفال مما يتيح لهم التطور حيثما يشعرون بالحماية والأمان. ولا شك أن وضع المعايير أمر هام، ولكن تنفيذها يكتسي أهمية أكبر: من الضروري قياس التقدم الحقيقي في الميدان. ولذلك، نحث جميع أطراف النزاع المسلح على وقف الهجمات على المدارس والمستشفيات ووقف استخدام المدارس لأغراض عسكرية وفقاً للقانون الدولي. وتعتزم ألمانيا الترويج لخطة الأطفال والنزاع المسلح إذا انتخبت عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

ثالثاً، تشكل الجهود المبذولة لتعزيز الشبكات الإقليمية والعلاقات مع المجتمع المدني أمراً حيوياً لتحسين حماية حقوق الأطفال وتعزيزها في حالات النزاع. فعلى سبيل المثال، يشجع فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان هذه الجهود، وألمانيا فخورة بأنها تولت رئاسة ذلك الفريق في العام الماضي. وقد كان التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية أيضاً محط تركيز في حلقة عمل برلين بشأن الأطفال والنزاع المسلح، والمرأة والسلام والأمن في نيسان/أبريل. وقد وفرت حلقة العمل، حين جمعت مختلف الجهات الفاعلة، منبراً مفيداً لتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. ويسعدنا أن نعلن أننا نخطط لعقد حلقة العمل القادمة حول ذلك الموضوع في برلين في يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز خلال السنوات القليلة الماضية، ما يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فالطابع

ونثني على إحاطتها الإعلامية القوية صباح اليوم. وسنواصل تعزيز تعاوننا القائم منذ فترة طويلة مع الممثلة الخاصة ودعم إنشاء ولاية قوية، تستند إلى آلية فعالة وذات مصداقية للرصد والإبلاغ.

وتؤيد ألمانيا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وتود أن تدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

أولاً، إن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد التزامات باريس لحماية الأطفال المجندين أو المستخدمين بصورة غير مشروعة من جانب قوات أو جماعات مسلحة، وقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وعلى مدى العقد الماضي، أحرز تقدم كبير في إنشاء وتحسين الإطار القانوني والمعياري لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي الوقت نفسه، تُذكرنا خطورة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في السنوات الأخيرة ونطاقها المثير للقلق بأن جدول أعمالنا اليوم لا يزال هاماً. وكما هو موثق في التقرير السنوي للأمين العام (S/2017/821)، فإن الفتیان والفتيات الذين يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة ما زالوا ضحايا لانتهاكات غير مقبولة وواسعة النطاق. وقد استمعنا اليوم إلى عدد من الأمثلة الملموسة، ولا سيما من السيد مبین شیخ، على أن الأطفال لا يزالون متضررين حتى اليوم. وفي سياق مكافحة التطرف العنيف، من المهم تنفيذ جميع التدابير مع الامتثال التام للقانون الدولي وتوفير الحماية للأطفال على نحو فعال. إن انتهاكات حقوق الطفل لا تزال مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي بأسره. ويمثل توقيع خطط عمل مع القوات والجماعات المسلحة المدرجة في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام والتنفيذ الفعال لهذه الخطط أداة أساسية لتحقيق تقدم ملموس.

للتهديدات التي تشكلها هذه الجماعات، ولكن من المرجح أن تتسبب التدخلات التي لا تحترم القانون الدولي في المزيد من المعاناة للمدنيين، وبالتالي ستساعد الجماعات ذاتها التي تحاول الحكومات المعنية مكافحتها. ويجب أن يشكل الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين حجر الزاوية في جهودنا. وتكرر البرازيل توصية الأمين العام إلى الدول الأعضاء المشاركة في العمليات ضد الجماعات الإرهابية، سواء بمفردها أو ضمن تحالف، بوضع ضمانات محددة لحماية الأطفال من الانتهاكات، بما في ذلك عن طريق التشديد على مبدأي التمييز والتناسب المنصوص عليهما في القانون الدولي الإنساني.

ونرحب بالنتائج التي حققتها حملة "أطفال لا جنود" حتى الآن. لقد أتاحت فرصا للحوار مع الجماعات المسلحة من غير الدول لوقف تجنيد الأطفال. ومشاركة الأمم المتحدة في المحادثات بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية خير مثال على ذلك.

لا يقتصر الأمر على استخدام الأطفال في القتال فحسب، بل يشمل استغلالهم لأغراض جنسية أيضا. ومن ثم يعاني الكثير منهم، عقب الإفراج عنهم، من مشاكل نفسية خطيرة. وتؤكد البرازيل توصية الأمين العام بأن يتم النظر إليهم على أنهم ضحايا. فمنحهم الفرص لإعادة الاندماج يشكل التزاما أخلاقيا وقانونيا، من ناحية، وأساسا هاما لإقامة سلام دائم من ناحية أخرى.

ويشكل الاحتجاز لأسباب تتعلق بالأمن القومي مشكلة أخرى تؤثر على آلاف الأطفال في النزاعات التي نشهدها اليوم. ومن المثير للسخط أن الأطفال الذين يشتهب في انتمائهم لجماعات مسلحة يعاملون بشكل متزايد كتهديدات للأمن لا كضحايا، ولا سيما في سياق عمليات مكافحة الإرهاب.

المتغير للنزاعات، التي تشمل الآن التطرف العنيف والتهديدات الإرهابية والجماعات المسلحة من غير الدول، يطرح تحديات جديدة فيما يتعلق بحماية الأطفال. ولذلك ستواصل ألمانيا تشجيع أسرة الأمم المتحدة، وكذلك الدول الأعضاء، على الاستمرار في إعطاء أولوية قصوى لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وستواصل ألمانيا القيام بذلك أيضا وستظل شريكا يعول عليه في ذلك المسعى.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية، أن أشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على تقريره (S/2017/821) وعلى إحاطته الإعلامية بشأن هذا الموضوع.

وتؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل النرويج باسم الدول الراحية لإعلان المدارس الآمنة.

في عام ١٩٩٦، أنشأ مجلس الأمن منصب الممثل الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح، حين أدرك أن الأطفال هم الضحايا الرئيسيون للنزاعات المسلحة. وبعد انقضاء عقدين من الزمن، أثمر التزام المجتمع الدولي عن إطار متين وأدوات محددة لأجل الشروع في الحوار مع أطراف النزاع والتصدي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ومع ذلك، لا تزال للنزاعات عواقب وخيمة على الأطفال الذين يجرمون حتى من أبسط حقوق الإنسان. وتؤكد البرازيل مجددا إدانتها الشديدة لتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود وجميع أشكال الاعتداءات والانتهاكات الأخرى.

وتشعر البرازيل بالقلق الشديد إزاء الأثر المترتب على الأطفال عن الهجمات غير المتناظرة التي تشنها الجماعات المسلحة من غير الدول. ونحن ندرك الصعوبات التي تواجه الدول في التصدي

وكما ورد في المذكرة المفاهيمية (S/2017/892، المرفق)، يمثل الطابع المعقد والمتغير للنزاعات المسلحة أحد أكبر التحديات التي تواجه حماية الطفل. وتنفق معكم، سيدتي الرئيسة، في الاعتراف بأنه قد أحرز بعض التقدم خلال السنوات العشر التي مرت على انعقاد المؤتمر الدولي في باريس المعني بالأطفال المتورطين في القوات المسلحة والجماعات المسلحة، على الرغم من الطابع المتغير للنزاعات. وكما يتضح من مؤتمر هذا العام، يجب أن نجدد التزام الدول بمكافحة تجنيد القصر واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والجماعات الأخرى.

ومما يؤسف له أن المشكلة ليست بغريبة على كولومبيا، بسبب النزاع الداخلي الذي استمر أكثر من خمسة عقود، والمجلس على دراية جيدة به. ومع ذلك فقد حظرتنا منذ أكثر من ٢٠ عاما، قبل فترة طويلة من مواجهة البلدان الأخرى لحقائق مماثلة لتلك في بلدنا، تجنيد القصر تحت سن ١٨ عاما في قواتنا الوطنية. واليوم، تتحمل الجماعات المسلحة غير القانونية وحدها المسؤولية عن تجنيد القصر.

وعملية السلام لم تنه النزاع فحسب، بل وضعت الضحايا، بمن فيهم الأطفال الذين تم تجنيدهم في صلب العملية. وكما يمكن لمجلس الأمن أن يشهد على ذلك مباشرة، أطلقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية سراح ١٣٢ قاصرا، على مدى العام الماضي، وتقوم الدولة بحمايتهم حاليا، من أجل استعادة حقوقهم بشكل كامل.

وتجلب خطوة هامة أخرى في إنشاء المجلس الوطني لإعادة الإدماج الذي أقر البرنامج الخاص المعنون "أسلوب حياة مختلف". ويتضمن البرنامج سلسلة من التدابير الخاصة الهادفة إلى إعادة إدماج القصر دون ١٨ عاما، الذين أفرج عنهم من صفوف القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، ويسعى إلى أن تتوفر للشباب المستفيدين، الأدوات اللازمة لمساعدتهم على وضع خطط جديدة وإعادة بناء حياتهم. ويعمل على استعادة

وقد أدت النزاعات إلى تزايد عدد اللاجئين والمشردين الذين يشكل الأطفال نصفهم تقريبا. لا ينبغي التخلي عن الالتزامات التي تقع على عاتق دول المنشأ والعبور والمقصد بذريعة الحفاظ على الأمن الوطني. وقلما يتم تحديد المسؤولية عن العنف ضد الأطفال. وتسير حماية الأطفال من الجرائم الخطيرة جنبا إلى جنب مع مكافحة الإفلات من العقاب.

ولا يزال منع نشوب النزاعات أكثر النهج فعالية وأخلاقية لحماية جميع المدنيين، بمن فيهم الأطفال، من مأساة الحرب. وفي ذلك الصدد، تضطلع لجنة بناء السلام بدور بناء في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع فيما يتعلق بتعزيز السياسات التي توطد التماسك الاجتماعي وتقلل إمكانية تعرض الأطفال والشباب للتجنيد والانتهاكات.

يجب ألا يجرم الأطفال من طفولتهم ومستقبلهم. وتظل البرازيل ملتزمة التزاما كاملا ببذل الجهود لتحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود، بالنيابة عن حكومة بلدي، أن أشكر سيدتي الرئيسة على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على تقريره (S/2017/821) وأن أرحب بالسيد مبین شیخ وأشكره على الإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها هذا الصباح. وتود حكومة بلدي أيضا أن تشكر السيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على تقديرها للنتائج التي حققتها الدولة الكولومبية، بما في ذلك في إحاطتها الإعلامية. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل معا لكفالة ألا تتكرر الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ونحن على ثقة من أن زيارة السيدة غامبا إلى كولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ستتيح فرصة ممتازة للخوض في تفاصيل أكثر بشأن خريطة الطريق التي سنتعاون فيها معا.

وتحل هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لمبادئ والتزامات باريس. وتوفر تلك الوثائق التأسيسية المبادئ التوجيهية العملية لحماية الأطفال من التجنيد والاستخدام من قبل القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة للمساعدة في الإفراج عنهم وإعادة إدماجهم. وندعو جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد إلى النظر في الموافقة على مبادئ باريس.

ويساورنا القلق إزاء عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في العام الماضي، بما في ذلك الهجمات على المدارس والمستشفيات. إن لهذه الهجمات المدمرة في حد ذاتها، آثارا ثانية وثالثة من حيث الترتيب، وتمتد إلى المستقبل. ولذلك، فإننا نحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعزيز حماية المدارس بما يتسق مع الالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الإنساني الدولي، وعلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي يدعو إلى حماية المرافق الطبية والموظفين الطبيين في حالات النزاع.

ويظل يساور الفريق بالغ القلق جراء تزايد عدد الجماعات المسلحة التي تستخدم العنف الشديد والتجنيد واستخدام الأطفال، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية، واحتطاف الأطفال، والاستخدام المنهجي للعنف الجنسي. ونحن ندرك أن التطرف العنيف يشكل تحديات فريدة فيما يخص حماية الأطفال. ولكن في خضم الجهود التي نبذلها لمكافحة تلك الجماعات، يجب أن نتذكر أن الأطفال المرتبطين بها أو مع أي جماعة مسلحة أخرى ينبغي اعتبارهم ضحايا أولا، وتوفير أوجه الحماية ذات الصلة لهم، بموجب القانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم احتجازهم إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة لازمة، في ظل الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجب التطبيق. وباستعادة الأراضي التي تسيطر عليها جماعات مثل تنظيم داعش، سيكتسي بذل جهود ملائمة وفعالة فيما يخص التسريح وإعادة الإدماج أهمية كبيرة لمعالجة الضرر الطويل الأجل ومنع الإيذاء أو إعادة تجنيد الأطفال.

حقوقهم بشكل كامل، ودفع التعويضات لهم، وإعادة إدماجهم وإشراكهم في المجتمع.

وقد حدث انخفاض واضح في عدد حالات التجنيد على مر السنين. ومع ذلك، ينبغي أن نواصل العمل على الحد من حالات التجنيد، بغية إنهاء تلك الممارسة بصفة نهائية. إن كولومبيا مصممة على ضمان عدم استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، مع العمل أيضا على منع إعادة التجنيد، والاهتمام بشكل خاص بالقصر من الأقليات من الشعوب الأصلية والجماعات المنحدرة من أصل أفريقي والأشخاص الذين يعيشون في المناطق المهمشة، من خلال أنشطة ترمي إلى حمايتهم من جميع انتهاكات حقوق الإنسان. ونحن ملتزمون ليس فقط بمنع حالات التجنيد مستقبلا، بل أيضا بإتاحة خيارات أخرى للأطفال والمراهقين الذين أطلق سراحهم. وكما ذكر في وقت سابق اليوم وزير بلدكم للشؤون الأوروبية والخارجية، سيدي الرئيسة، يتعين أن يبدأ الطريق إلى تحقيق المصالحة وإقامة المجتمع المنصف والعاقل، من الأطفال أنفسهم، ولا سيما من خلال التركيز على تعليمهم، لأنهم هم المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشار (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، وهو شبكة غير رسمية تضم ٤٠ من الدول الأعضاء، تمثل كل المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة.

ويود الفريق أن يكرر تأكيد دعمه القوي للغاية لخطة الأطفال والنزاع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومؤسسات الأمم المتحدة، التي تعمل على تعزيز حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

عمل، والقوة المدنية المشتركة في نيجيريا، وكذلك التعاون الإيجابي من الأطراف الأخرى بشأن التدابير الرامية إلى التصدي لجميع الانتهاكات، ونتطلع إلى تنفيذها بسرعة.

وفي الختام، فإن الفريق على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل المضي قدماً بهذه الخطة البالغة الأهمية.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أتناول الآن خمس نقاط إضافية قصيرة بصفتي ممثل كندا.

أولاً، أود أن أتقدم بخالص الشكر للسيد الشيخ على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى عمله على القضاء على نزعة التطرف في كندا وفي الخارج.

وكمواطن كندي، أود أن أنوه بحضور بطل كندي، يجله الجميع في كندا، ألا وهو الفريق الأول دليز، الحاضر هنا مع السيد الشيخ اليوم.

وتظل مسألة الأطفال والنزاع المسلح، تشكل أولوية رئيسية في السياسة الخارجية والإثنائية لكندا. ونحن فخورون بأن نكون من بين الموقعين ١٠٥ على مبادئ باريس، في ذكرها السنوية العاشرة. وفي شهر شباط/فبراير، أيدت كندا أيضاً إعلان المدارس الآمنة، وأكدت من جديد التزامها بحماية المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة، وخاصة الأطفال، وكذلك حماية التعليم باعتباره حقاً من الحقوق. وسيؤثر الإعلان على تخطيط وسلوك القوات المسلحة الكندية أثناء النزاعات المسلحة. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأييد الإعلان.

وفي شهر آذار/مارس، تبنت كندا عقيدة وطنية بشأن مسألة الأطفال الجنود، هي الأولى من نوعها في العالم. وتوفر مذكرة العقيدة المشتركة، التوجيه الاستراتيجي للقوات المسلحة الكندية بشأن اللقاءات المحتملة وكيفية التعامل مع الأطفال

ويعرب الفريق عن تقديره للدور الحيوي الذي يضطلع به حفظة السلام في مجال تعزيز حماية الطفل، ويرحب بإطلاق السياسة الجديدة لحماية الأطفال من قبل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية. ونشجع جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على اتخاذ خطوات ملموسة لتحديد أولويات زيادة تفعيل حماية الطفل داخل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما يخص تدريب وعقيدة القوات الوطنية. ويلزم أيضاً توافر الموارد الكافية لكفالة نجاح البعثات. ولذلك، فإننا نشعر ببالغ القلق لأن التخفيضات الكبيرة في أعداد الموظفين والميزانيات ووظائف المستشارين المعنيين بحماية الأطفال، فضلاً عن جهود التوحيد، سوف يقوض قدرة الأمم المتحدة على إنجاز الولايات الأساسية المتصلة بحماية الطفل التي طرحها مجلس الأمن.

حيث أن هذه القدرات تزيد من الوعي بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال في حالات النزاع المسلح؛ وفي الواقع، يتجلى أحد العناصر الرئيسية لنجاح الأطفال والنزاع المسلح، في آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) من أجل جمع وتوفير المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال، بالتعاون مع الحكومات الوطنية. وتشكل المعلومات المستمدة من آلية التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821) أدوات مهمة لتعزيز المساءلة وامتثال أطراف النزاع للمعايير والقواعد الدولية المتعلقة بحماية الأطفال. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لضمان أن تظل الآلية محايدة وموضوعية.

ولا يشكل الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة غاية في حد ذاته، بل ينبغي أن ينظر إليه باعتباره آلية لبدء حوار بشأن كيفية معالجة هذه الانتهاكات، ومنع وقوع انتهاكات في المستقبل، وتعزيز حماية الطفل. ونرحب بتوقيع مالي والسودان على خطط

اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في فانكوفر في الشهر المقبل.

وستلتزم الدول الأعضاء، بتأييدها لمبادئ فانكوفر، باتخاذ عدة خطوات بدهية للمساعدة على منع استخدام الأطفال كجنود. وتشمل هذه الخطوات التخطيط والتدريب والتعامل مع علامات الإنذار المبكر والإبلاغ عن إساءة المعاملة والانتهاكات الجسيمة وتبادل أفضل الممارسات والعمل من أجل المنع الفعّل لتجنيد الأطفال، وتعيين جهات تنسيق لشؤون حماية الطفل وضمان حسن سلوك أفراد حفظ السلام، وتضمين حماية الطفل في ولايات حفظ السلام واتفاقات السلام وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما إنها تعالج الصدمات النفسية المرتبطة بالتفاعلات مع الجنود الأطفال، التي يعاني منها أفراد حفظ السلام.

وأشدد على أن مبادئ فانكوفر مُصممة لتكتمل، لا أن تحل - بأي حال من الأحوال - محل الصكوك الحيوية لحماية الطفل، مثل مبادئ باريس، والتي تظل الأساس لعملنا.

(تكلم بالفرنسية)

إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مبادئ فانكوفر كدليل ملموس على التزامنا بالمساعدة على منع تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيري أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، والأمين العام والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، على إحاطتهما الإعلاميتين.

لا تزال حالة الأطفال تتأثر سلبا بالتحديات الأمنية والإنسانية السائدة. وإننا نتشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره (S/2017/821) فيما يتعلق بحجم وخطورة

الجنود. كما تزود القادة بالتوجيهات الأساسية التي يمكن من خلالها تطوير التدريب قبل النشر، والاعتبارات التشغيلية الخاصة بكل بعثة.

إن مجلس الأمن قد أقر بأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة هو شاغل أساسي من شواغل السلام والأمن، وكلف بعثات محددة من بعثات حفظ السلام بالاضطلاع بحماية الأطفال منذ عام ١٩٩٩. ويضطلع أصحاب الخوذ الزرق بدور بالغ الأهمية في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

(تكلم بالإنكليزية)

وتتشاطر كندا الرأي القائل بأنه يمكن بذل المزيد من الجهود في سياق حفظ السلام من أجل حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، بما في ذلك منع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، السائدين في كثير من المناطق التي تعمل فيها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وقد وضعت كندا، في ذلك الصدد، مجموعة من المبادئ الطوعية وغير الملزمة بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، تُعرف باسم مبادئ فانكوفر. وتسعى تلك المبادئ إلى زيادة تنفيذ حماية الطفل داخل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإعطائها الأولوية، مع التركيز على منع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود. وهذه المبادئ مُستلهمة من القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، المعروفة باسم مبادئ باريس، ومن مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد وضعت بالتعاون مع مبادرة روميو دالير بشأن الأطفال الجنود وبالتشاور مع الأمم المتحدة والأوساط المعنية بحماية الطفل. وقد أُطلعت جميع الدول الأعضاء عليها في الأسبوع الماضي، ومن المقرر التصديق عليها رسميا على هامش

في ذلك الصدد. تستضيف تركيا ٣,٣ ملايين من الأشخاص المشردين الذين فروا إلى تركيا من الدمار في بلدانهم، بمن فيهم ٣,١ ملايين من السوريين. ونحن نبذل كل جهد ممكن لمواكبة الاحتياجات المتزايدة للأطفال السوريين، ولا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية. ويوجد نحو ٨٣٥ ٠٠٠ طفل سوري في سن الدراسة في تركيا وتمكن ٥٠٨ ٠٠٠ منهم من الالتحاق بالمدارس. وتضاعفت نسبة الالتحاق بالمدارس لتصل إلى حوالي ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٧، بفضل حملة قوية أُطلقت لإلحاق هؤلاء الأطفال مجددا بالمدارس.

ولكن ذلك غير كاف. فهناك حاجة ملحة إلى إنشاء مدارس جديدة وتوظيف معلمين جدد. ويتسم تعليم الأطفال السوريين بأهمية حاسمة، إذ أنهم سيكونون من يعيد بناء بلدهم. وندعو المجتمع الدولي، مرة أخرى، إلى العمل وفقا لمبدأ تقاسم المسؤوليات والأعباء في ذلك الصدد.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن دعم تركيا الثابت لجميع الجهود الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية الأطفال سيستمر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ليختنشتاين البيان الذي أدلى به بالنيابة عن فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

للأسف، ما يزال جدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح ذا أهمية، بصفة خاصة، اليوم. إن استمرار تآكل احترام القانون الدولي الإنساني يؤثر بصفة خاصة على الأطفال، كما يتضح من تزايد عدد الهجمات على الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوقهم. ونكرر الإعراب عن دعمنا القوي للممثلة الخاصة المعنية بالأطفال

الانتهاكات التي لا تزال تُرتكب ضد الأطفال في حالات النزاع. وللأسف، فقد ضاعفت الطبيعة المعقدة والمتغيرة للنزاعات من التحديات في هذا الصدد. وللأسف، أصبحت الأعمال والانتهاكات المروعة، من قبيل تجنيد الأطفال واستخدامهم على نطاق واسع والاختطاف الجماعي والتعذيب والعنف الجنسي وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية، أنماط سلوك في النزاعات. ولا تزال هذه الأعمال تؤثر تأثيرا هائلا وغير متناسب على الأطفال.

وللأسف، لم يتمكن المجتمع الدولي من منع الوفيات والإصابات التي تلحق بالآلاف من الأطفال في الهجمات والغارات الجوية، التي كثيرا ما تُشن عشوائيا على المدارس والمستشفيات والأسواق ومخيمات المشردين داخليا. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة ضلوع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والمنظمات الإرهابية في انتهاك الحقوق الأساسية للأطفال تثير القلق أيضا. وفي ذلك السياق، يجب التشديد على الجرائم التي ترتكبها المنظمات الإرهابية، مثل داعش وجماعة بوكو حرام. وعلاوة على ذلك، تواصل المنظمات الإرهابية الأخرى، مثل حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية، تجنيد الفتيان والفتيات، حتى من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، لتنفيذ هجمات إرهابية. فهؤلاء الأطفال يدفعهم إلى حتفهم قادة تلك المنظمات الإرهابية الشنيعة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبدي إرادة سياسية مشتركة وقوية وأن يتخذ إجراءات متضافرة من أجل التصدي لحالة الأطفال في النزاعات. وتواصل تركيا، انطلاقا من ذلك الفهم، دعم رفاه الأطفال في مختلف حالات الطوارئ والنزاع وما بعد النزاع من خلال برامجها الشاملة للمساعدة الإنسانية والإنمائية.

وعلاوة على ذلك، تشهد تركيا الأثر الشديد للنزاعات على الأطفال بوضوح في منطقتها، ولا سيما في أعين الملايين من الأطفال المشردين. وأود أن أشاطركم بعض الأرقام المذهلة

لقد اعتمد المجتمع الدولي، قبل عقد من الزمان، القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة والتزامات باريس لحماية الأطفال المجندين أو المستخدمين بصورة غير مشروعة من جانب قوات أو جماعات مسلحة من أجل إنهاء تجنيد الأطفال. ومع ذلك، فإن هذا النوع من التجنيد ما زال مستمرا إلى اليوم، ويشكل واقعا مدمرا للكثير جدا من الأطفال. ويتمثل اتجاه مثير للقلق على نحو خاص في استغلال الأطفال من جانب الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، مثل داعش ويوكو حرام. ومن الأمور المؤثرة جيدا أن القوات أو الجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات الضالعة في التطرف العنيف، تجند الفتيات والفتيان على السواء، لأغراض عدة من بينها الأغراض الجنسية.

وعلاوة على ذلك، فإن الرجال والفتيان غالبا ما يمثلون أغلبية المحتجزين أثناء النزاع المسلح ويكونون عرضة بشكل كبير للعنف الجنسي. وهم بحاجة إلى دعمنا الكامل والمتواصل لإعادة دمجهم في المجتمع في حالات ما بعد النزاع. كما إننا ندعو الدول إلى مقاضاة أولئك الذين تثبت صلتهم بتجنيد الأطفال والعنف ضد الأطفال، حتى تتمكن من وضع حد لثغرة الإفلات من العقاب التي لا تزال قائمة في كثير من مجتمعات النزاع وما بعد النزاع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ميلينار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سلوفاكيا البيانين اللذين سيبدلي بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل النرويج، باسم مجموعة الدول المؤيدة لإعلان المدارس الآمنة؛ والبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل كندا باسم فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، وسلوفاكيا عضو نشط للغاية فيه.

والنزاع المسلح. إن حماية استقلالية ونزاهة ولايتها، بما في ذلك تقاريرها عن الانتهاكات، أمر حاسم لفعاليتها ومصداقيتها.

وآلية الرصد التي أنشئت بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) لتوثيق الانتهاكات الجسيمة أمر بالغ الأهمية لحماية حقوق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة. والمجمات على المدارس والمستشفيات هي أحد الانتهاكات الجسيمة الستة المحددة في إطار الآلية. وأصبحت هذه المجمات اتجاها مثيرا للقلق، على النحو الموثق في آخر تقرير للأمين العام (S/2017/821). فخلال الأشهر الستة الماضية وحدها، تعرضت أكثر من ٥٠٠ مدرسة للهجوم. وتلك ليست سوى الحوادث المتحقق منها، وهي تشير إلى أن العدد الإجمالي الفعلي لهذه الحوادث في جميع أنحاء العالم من المحتمل أن يكون أعلى من ذلك بكثير. وعلاوة على ذلك، يوثق آخر تقرير للممثلة الخاصة (A/72/276) وقوع هجمات على المدارس في جميع البلدان التي شملها التقرير تقريبا، ويشير إلى اتجاه مفرع يتمثل في استخدام الغارات الجوية كوسيلة للهجوم. ويتمثل تطور آخر مثير للقلق في تزايد استخدام المدارس لأغراض عسكرية، في انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة.

وتدين ليختنشتاين بشدة جميع الهجمات على المدارس والمستشفيات، فضلا عن استخدامها للأغراض العسكرية. ونحث جميع أطراف النزاعات على احترام مبدأ التمييز وغيره من القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني. ويجب ضمان مساءلة الجناة حيثما انتهكت مبادئ القانون الدولي الإنساني. ونحن نؤيد إعلان المدارس الآمنة، وندعو الدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، إلى أن تحذو حذونا. ويجب حماية حق الأطفال في التعليم أثناء النزاعات المسلحة من أجل إرساء أسس السلام المستدام وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وخلال العشرين سنة الماضية، أنجز قدر كبير من العمل. فقد أُطلق سراح عشرات الآلاف من الأطفال الجنود، وتم التوقيع على نحو ٣٠ خطط عمل مع أطراف النزاع، مما أدى إلى حالة لم يعد فيها تجنيد أو استخدام الجنود الأطفال موجودين في خمسة بلدان كانا قائمين فيها في وقت سابق. ولكن هذه بالتأكيد ليست نهاية العملية. وعلى العكس من ذلك، هناك الكثير مما لا يزال يتعين القيام به. وهذا يؤكد بوضوح تقرير الأمين العام وتقرير الممثلة الخاصة فرجينيا غامبا (A/72/276). ويجب علينا أن نقر بأنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لتحقيق النتائج المنشودة.

وقبل أقل من ثلاثة أسابيع، استمعنا إلى الشهادة المؤثرة لجوي بشارة، واحدة من التلميذات الـ ٢٧٦ المختطفات من مدرسة ثانوية في بلدة شيبوك، بولاية بورنو، في نيجيريا. والطابع المدني للمدارس من المفترض أن يكون ضماناً لقدسيته. إن الهجمات على المدارس، وإلحاق الضرر بها أو تدميرها، فضلاً عن تهديد المثقفين والأكاديميين أو الهجوم عليهم أو اختطافهم، تقوض الحق في التعليم ولها عواقب بعيدة المدى. والغرض الرئيسي لهذه الهجمات هو نشر الخوف - الخوف من تلقي التعليم - لأن الجناة يعلمون أن التعليم والمعرفة هي الركائز الأساسية للتقدم.

فالتعليم يساعد على إزالة أوجه التفاوت الإقليمية. ويوفر الأدوات اللازمة للفتيان والفتيات على السواء للمضي قدماً نحو مستقبل أفضل لأسرهم ومجتمعاتهم وبلدانهم. ومن جهة أخرى، فإن انعدام التعليم يزيد خطر التطرف وتجنيد الأطفال. فمكانهم ليس في ساحة المعركة وأدواتهم ليست هي القنابل والأسلحة النارية؛ وينبغي أن يكونوا في مكاتبهم المدرسية وفي أيديهم قلم وكتاب. هذا هو الوضع الطبيعي لجميع الأطفال، ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق ذلك.

باديء ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية الحسنة التوقيت والتقرير الأخير (S/2017/821)، الذي يتناول آثار النزاعات المسلحة على الأطفال في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فرجينيا غامبا، على جهودها الملحوظة والحثيثة في التركيز على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، والسيد مبین الشيخ على إحاطته الإعلامية، التي كانت محل تقدير كبير. وبطبيعة الحال، أود أيضاً أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

تلتزم سلوفاكيا التزاماً عميقاً بحماية جميع الأطفال، ولا سيما أولئك المتضررين من النزاعات المسلحة. وقد دأبنا على تأييد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات منذ اعتماده في عام ٢٠١١، وهو البروتوكول الذي وقعت عليه ٣٦ دولة حتى الآن. ولذلك، فإننا ندعو الدول الأعضاء الأخرى على التصديق على البروتوكول الاختياري، الذي يسمح لفرادى الأطفال بتقديم الشكاوى بشأن الانتهاكات المحددة لحقوقهم بموجب الاتفاقية وبروتوكولها الاختياريين الأول والثاني.

وفي كانون الثاني/يناير، احتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة للالتزامات باريس ومبادئ باريس والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وبعد ذلك بشهر، في شباط/فبراير، احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين لقرار الجمعية العامة القرار ٧٧/٥١، الذي أنشأ ولاية مكرسة لتحسين حماية الأطفال المتضررين من النزاع. وقد كانت تلك الوثائق محورية في حشد اهتمام المجتمع العالمي بجدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، وتحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس.

حياتهم اليومية. ومن واجبنا إزاء الأطفال في أماكن مثل جنوب السودان وأماكن أخرى أن نقوم بالمزيد من أجل تزويدهم بالأشياء التي نعتبرها عادية. وأود أن أختتم باقتباس الأمين العام السابق بان كي - مون، الذي قال:

”التعليم يعزز المساواة وينتشل الناس من براثن الفقر. ويعلم الأطفال كيف يصيرون مواطنين صالحين. التعليم ليس لقلّة من ذوي الحظوة فقط، بل هو للجميع. إنه حق أساسي من حقوق الإنسان“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821)، الذي يركز على الانتهاكات الجسيمة. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والخبراء على إحاطاتهم الإعلامية وجهودهم.

منذ الحرب العالمية الثانية، تعتبر البشرية حماية المدنيين أولوية مطلقة، وقد اعتمدت التزامات سياسية وصكوكا قانونية لضمان هذه الحماية. وللأسف، كما أكدت ذلك النزاعات اللاحقة، ما زال الأطفال الفئة الأكثر عرضة للنزاعات المسلحة. ومن الصعب تفسير الفجوة التي ما زالت قائمة بعد ٧٠ عاما بين وضوح الالتزامات القانونية للدول والقيود التي لا تزال تعيق آليات المساءلة. ولذلك، فإننا نردد دعوة الممثلة الخاصة إلى جميع الدول لإيلاء الأولوية للمساءلة.

إن دولة فلسطين تؤكد على أهمية كفالة احترام القانون الإنساني الدولي - لا سيما مبادئ الحماية والحيطة والتمييز والتناسب - فضلا عن قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

ونحث جميع الأطراف من الدول ومن غير الدول على احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي تسمية جميع الجناة وإخضاعهم للمساءلة عن انتهاك حقوق الأطفال. وهذه خطوة هامة، ولذلك، أود أن أثني على الأمين العام على عرضه في تقريره قائمة بالأطراف التي ارتكبت انتهاكا أو انتهاكات ضد الأطفال. وينبغي أن نعمل مع تلك الأطراف لنعد ونوقع وننفذ خطط عمل من أجل القضاء على هذه الممارسة المهنية السيئة. وينبغي أن نسائل المجندين والحاطفين ومرتكبي الجرائم الجنسية وجميع الجناة الآخرين في محاكم قانونية على جرائمهم ضد الأطفال. وينبغي أن نؤيد توافق الآراء على الصعيد العالمي لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم عسكريا، وتعزيز المعيار المحدد في سن ١٨ عاما.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي لنا جميعا المشاركة في إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة في أعقاب التجارب الرهيبة التي عاشوها المتمثلة في التجنيد أو الانتهاكات الأخرى. ويجب أن نراعي أنهم، أولا وقبل كل شيء، ضحايا بحاجة إلى المساعدة الاجتماعية والنفسية المتخصصة، ولذلك يجب أن نقدم لهم المساعدة المهنية والدعم والتعليم. وذلك هو السبيل الوحيد الذي سيمكنهم من استئناف حياتهم والتركيز على مستقبلهم، دون أن يتأثروا بماضيهم. فالعنف ضد الأطفال، فضلا عن ربطهم بالنزاعات أو حتى دورهم النشط فيها، لا يؤثر على الأطفال أنفسهم فحسب، وإنما أيضا على البشرية جمعاء. والأطفال في نهاية المطاف هم مستقبلنا، ويتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتوفير أفضل الآفاق الممكنة لهم. وإذا لم نفعل ذلك، سندفع ثمننا غاليا.

وفي الختام، أود أن أذكر بإحدى زيارتي السابقة إلى جوبا، في جنوب السودان، التي ما برحنا ندعم فيها حملة لتلقيح الأطفال الأكثر احتياجا - الذين يعانون يوميا وليسوا فقراء فحسب، بل يقاسون حقا من جراء الجوع ويتضررون منه في

والصبيبة والفتيات على السواء على يد القوات الإسرائيلية أثناء الاعتقال والاحتجاز. وينبغي للمجتمع الدولي أن يطالب بالإفراج الفوري والدائم عن جميع الأطفال الفلسطينيين من الأسر الإسرائيلي.

ولا يمكن تبرير احتجاز الأطفال وإساءة معاملتهم. والأطفال الفلسطينيون هم الأكثر تضرراً بالسياسة الإسرائيلية المتمثلة في النقل القسري. وعلاوة على ذلك، فقد استمر بلا هوادة الهجوم المتعمد على المدارس، وإغلاق المؤسسات التعليمية، وإعاقة الحصول على التعليم، والقيود المفروضة على الوصول للمساعدة الإنسانية والرعاية الصحية - لا سيما بسبب الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة المستمر منذ عقد، والذي يرقى إلى العقاب الجماعي.

وتكرر فلسطين أن كل هذه الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية الموثقة جيداً، بما فيها تلك المحددة في تقارير الأمين العام، تستوجب بوضوح، ووفقاً للمعايير المرعية، إدراج إسرائيل ومستوطناتها في قائمة الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة تؤثر على الأطفال في حالات النزاع المسلح. وإساءة استخدام هذا الإدراج تؤثر بعمق على مصداقية القائمة، وتجعلها عرضة للنقد ومزاعم التسييس. وتجدر الإشارة إلى أن تقويض المصداقية بالنسبة لحالة واحدة تقويض لجميع الحالات. وعلاوة على ذلك، نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي للوفاء بمسؤولياته وإنفاذ القانون الدولي بغية إنهاء الانتهاكات والاحتلال الإسرائيلي من أجل إحلال السلام.

ودولة فلسطين تقر بالدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وصناديقها في فلسطين وتقدره، بما في ذلك ما يتعلق بالمسألة قيد النظر اليوم. وتود أن تعرب عن تقديرها الخاص لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في هذا الصدد.

ويؤكد أيضاً أهمية القانون الجنائي الدولي في إخضاع مرتكبي الجرائم للمساءلة، والانتصاف للضحايا ومنع تكرار الجرائم.

ودولة فلسطين قد انضمت إلى الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية. وانضمت أيضاً إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بالزج بالأطفال في النزاعات المسلحة. وأيدت كذلك إعلان المدارس الآمنة. وتمشيا مع سياستها المتمثلة في إعطاء الأولوية لحماية الأطفال، قدمت دولة فلسطين بلاغاً إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الأطفال الفلسطينيين، وكلفت لجنة القانون الدولي الإنساني المنشأة حديثاً بإعطاء الأولوية للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ودولة فلسطين تدعو إلى القبول العالمي للضغوط القانونية ذات الصلة والالتزامات المؤدية إلى تنفيذها بالكامل.

ويجب حماية الأطفال من القتل والتشويه والتجنيد والاستخدام كجنود والاعتقال والاحتجاز وإساءة المعاملة والحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية. ويعاني أطفال فلسطين منذ عقود من عجز صارخ في الحماية، رغم نداءاتنا المتكررة من أجل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، الذين تنتهك حقوقهم على نطاق واسع وبصورة ممنهجة على يد الاحتلال الاستعماري العسكري الإسرائيلي الذي طال أمده.

وقد قتل أكثر من ٢٠٠٠ طفل فلسطيني منذ عام ٢٠٠٠ على يد قوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين. وفي عام ٢٠١٦ وحده، وكما ورد في تقرير الأمين العام، قتل ٣٥ طفلاً فلسطينياً وأصيب ٨٨٧ آخرين. ويتعرض الأطفال الفلسطينيون، بما في ذلك في القدس الشرقية، للاعتقال التعسفي والاحتجاز الجماعي والإقامة الجبرية والحبس والاستجواب وسوء المعاملة والاعتداء الجنسي والتعذيب والحبس الانفرادي. وجرى التحقق في تقرير الأمين العام من ١٨٥ حادثاً لإساءة معاملة الأطفال

ويكشف تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٧ أن عدد الأطفال الفلسطينيين في مراكز الاحتجاز العسكرية بلغ أعلى مستوى مسجل منذ عام ٢٠١٠، حيث بلغ عددهم ٤٤٤ طفلاً، بينهم ١٥ فتاة. وكثيراً ما تستخدم القوات الإسرائيلية الذخيرة الحية، مما أدى إلى مقتل ٣٠ طفل فلسطيني هذا العام. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، شهد العالم كيف واصلت القوات الإسرائيلية إطلاق النار على صبي في السادسة عشرة من عمره في بني نعيم بعد أن سقط على الأرض في أعقاب الطلقات النارية الأولى التي أصابته في ساقه. وهذا مجرد مثال على الفظائع التي يرتكبها النظام الإسرائيلي يوماً بعد يوم ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين يقاومون الاحتلال غير المشروع وسياسات الفصل العنصري التي يتبعها النظام الإسرائيلي. غير أنه من العيب أن يصف النظام القائم بالاحتلال المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي في فلسطين بالإرهاب.

والحرب في اليمن دخلت عامها الثالث، وتسبب تكاليف مدمرة للمدنيين. ويفتقر حوالي ١٥ مليون شخص إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة والخدمات الصحية. ويواجه حوالي ٧ ملايين نسمة خطر المجاعة. وأسوأ من ذلك، أن كل هذه الحالات تزداد تفاقماً بسبب تفشي وباء الكوليرا على أوسع نطاق سجل في سنة واحدة على الإطلاق. ويشمل هذا الوباء الآن أكثر من ٨٠٠.٠٠٠ حالة يشتبه في إصابتها بالكوليرا في ٩٠ في المائة من المجتمعات المحلية في اليمن - وهو بلد لا يصلح فيه للعمل إلا ٤٥ في المائة من المرافق الصحية. وتقع مسؤولية هذه الحالة المدمرة على عاتق التحالف الذي تقوده السعودية، والذي يسعى إلى حل عسكري بدلاً من التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة.

إن إسرائيل لم تدرج قط في القائمة السوداء في تقارير الأمين العام، على الرغم من استهداف الأطفال الفلسطينيين بشكل صارخ. وفي العام الماضي، أدرج التحالف الذي تقوده السعودية

ختاماً، فإن الحالة في فلسطين تبرهن على عواقب إساءة استخدام الوقاية والحماية والمساءلة، وإنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد الأطفال هو السبيل الوحيد للحفاظ على أرواحهم وحقوقهم والمستقبل الذي يجسدونه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقديم تقريره السنوي (S/2017/821) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة.

لقد بلغ حجم الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال مستوى مقلقاً في ٢٠١٦. ويجب تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مساءلة الجناة عن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. والإفلات من العقاب يجب أن ينتهي من أجل منع اندلاع دورات جديدة من العنف ضد الأطفال. وضمان الامتثال التام لجميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين يجب أن يكون حجر الزاوية في جهودنا من أجل منع الانتهاكات.

وهزيمة داعش وتنظيم القاعدة والجهات المنتسبة إليهما في سوريا والعراق كان تطوراً إيجابياً في هذا الصدد. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن الجماعات الإرهابية، مثل بوكو حرام وحركة الشباب، لا تزال نشطة تماماً، وتدمر أجزاء أخرى من العالم وتروع الأطفال. وبالمثل، فإن استهداف الأطفال على أسس دينية وإثنية، مثل ما نشهده في ميانمار، أمر يبعث على القلق الشديد.

وندين بأقوى العبارات اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم وانتهاك حقوقهم واسترقاقهم والاتجار بهم، علاوة على الهجمات التي تستهدف البنى التحتية المدنية مثل المدارس والمستشفيات من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية. وتسعى تلك الأعمال إلى ترويب المجتمعات المحلية وحرمانها من مستقبلها. وبذلك تصبح الفتيات أكثر عرضة للعنف والانتهاك الجنسيين، علاوة على زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري. وندين جميع الجناة وندعو إلى مساءلتهم.

ومن الأهمية بمكان الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب علينا إعطاء الأولوية للأطفال. وينبغي الأخذ بالحماية الكاملة لحقوق الإنسان واحترام المصالح العليا للطفل في الاعتبار، في سياق جهود مكافحة الإرهاب في اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار، بما في ذلك معاملتهم بوصفهم أول الضحايا وليسوا جناة لالتحاقهم بالجماعات المسلحة من غير الدول. وبالإضافة إلى المساعدة الإنسانية الفورية، فلا غنى عن تقديم المساعدة الطويلة الأجل، بما في ذلك إعادة إدماج الأطفال وتهيئة بيئة حمائية لهم وضمان حصولهم على التعليم الجيد وتلبية احتياجاتهم المحددة في مجال الصحة البدنية والعقلية لوضع الأساس لإحداث تغيير دائم للمجتمع بأسره، وبما يفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار المستدامين.

وينبغي، لأجل ضمان إعادة تأهيل وإعادة إدماج ضحايا العنف الجنسي، أن نعمل على تعزيز التوعية في المجتمعات المحلية بشأن تجريم تجنيد الأطفال ومكافحة تعرضهم للوصم، وذلك بالتعاون مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات الشعبية والمنظمات الدينية والزعماء الدينيين المعتدلين، مع التركيز على الفتيات بصفة خاصة. ولا شك أن مشاركة الخبراء في الشؤون

على القائمة السوداء لأول مرة، ولكن من المستغرب أن يحذف اسمه من القائمة. وفي هذا العام، نلاحظ أن اسم التحالف الذي تقوده السعودية يرد في القائمة، وإن كان لتحسين قتل الأطفال. ونود أن نغتتم هذه الفرصة للدعوة إلى المساءلة عن جرائم الحرب ضد الأطفال التي يرتكبها أي شخص في أي مكان.

ويرقى أتباع نهج سياسي وانتقائي في هذه الحالة إلى مستوى خيانة الأطفال، بوصفهم أضعف فئات السكان على كوكب الأرض، والذين من أجلهم أنشئت هذه العملية لحمايتهم. ومن شأن ذلك أن يفرغ تقارير الأمم المتحدة من محتواها ويلحق ضررا بليغا بالطابع العالمي لتطبيق القانون الدولي الإنساني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر فرنسا على إتاحة هذه الفرصة لنا للتفكير في هذا الموضوع الهام للغاية، وأتقدم بالشكر أيضا للأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية. وقد تأثرنا حقا بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة فرجينيا غامبا.

تؤيد كرواتيا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

وهنغاريا دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وهي ملتزمة التزاما قويا بحماية حقوق الأطفال وتعزيزها، خاصة في حالات النزاع المسلح حيث يزدادون ضعفا بشكل خاص. وقد أيدنا مبادئ باريس، وندعو بقوة جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذونا، فضلا عن تأييدنا للصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة.

والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، كونها من صميم الجهود الوقائية التي يبذلها الأمين العام. ونحث في ذلك الصدد، الدول على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. ونحث الدول أيضا على تأييد القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وإعلان المدارس الآمنة، الذي ذكره كثير من المتكلمين. وبالمثل، تؤيد شيلي مبادئ فانكوفر بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، ونحث الآخرين على الانضمام إلى ذلك الالتزام السياسي غير الملزم قانونا، والمكمل لمبادئ باريس من عن طريق اتخاذ التدابير العملية التي تسهم في التنفيذ الفعلي للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة.

وحضرنا بالأمس، جنبا إلى جنب مع كندا وأوغندا، حدثا جانيبا بشأن المبادئ عقدته مؤسسة روميو داليري، وقد تشرفنا بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا. ونكرر التأكيد على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب ومحكمة مرتكبي الجرائم البشعة بحق الأطفال ومعاقبتهم. وفي حالة عدم وجود أو توفر هذه القدرات، يجب على المحكمة الجنائية الدولية تحقيق العدالة في تلك الجرائم، بما يتسق مع نظام روما الأساسي.

ونشدد بصفة خاصة على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2017/821). ونرحب بالتوقيع على خطط العمل الجديدة بوصفها أكثر آليات توافق الآراء فعالية لضمان وقف الانتهاكات الخطيرة ومنع تكرارها، بالمقارنة إلى أي تدابير عملية أخرى نفذتها الأطراف في النزاعات المسلحة.

وفيما يتعلق بتعديل التقرير الذي يقسم القائمة إلى بندين - أحدهما مع الأطراف في النزاعات المسلحة والذي عمل على تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين حماية الأطفال، والآخر مع الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد - وينبغي تقييم نتائج تنفيذها

الجنسانية في جميع مراحل الإدماج والمساءلة بعد انتهاء النزاع هام للغاية في ذلك الصدد.

وأخيرا، أصبح التجنيد عبر وسائط التواصل الاجتماعي ظاهرة ناشئة مثيرة للقلق. ولأجل منع هذا الاتجاه وصدده، فلا غنى عن إقامة الشراكة مع القطاع الخاص بهدف نشر المعلومات وتقديم الأمثلة المباشرة للضحايا وإيجاد بدائل إيجابية للتطرف. وتلتزم هنغاريا التزاما ثابتا يمثل هذه الجهود.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلة شيلي.

السيدة ساباغ مونيوت دي لا بينيا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): إنه من دواعي الشرف بالنسبة لنا دائما أن نرى امرأة تتولى رئاسة مجلس الأمن.

ونعرب عن امتناننا للسيد جان - إيف لودريان، وزير خارجية فرنسا، ووفد فرنسا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة في إطار الذكرى السنوية العاشرة لمبادئ باريس، التي تؤيدها شيلي. ونعرب أيضا عن تقديرنا للبيانات التي أدلى بها مقدمو الإحاطات الإعلامية، فضلا عن العمل الذي اضطلعت به السويد بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، التي تولت قيادة فعاليته وتوجيهه في الميدان.

تؤيد شيلي البيانين اللذين أدلت بهما كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، والبيان الذي أدلى به ممثل بنما باسم شبكة الأمن البشري. وعليه، سنشير اليوم إلى ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: الوقاية وأدواتها، والإبلاغ والقدرات الميدانية ومواردها.

ونعرب عن أسفنا لمحنة الضحايا وندين الانتهاكات المرتكبة بحق الصبيان والفتيات في حالات النزاع المسلح. وندعو جميع الأطراف، مجلس الأمن والدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع مثل هذه الانتهاكات، فضلا عن احترام القانون الدولي الإنساني

المرشحة للانضمام إليه وهي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ والبوسنة والمهرسك بلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ونشكر حزيل الشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، ولا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، والتي نقدم لها دعمنا الكامل. ونود أيضاً أن نشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم.

إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد عزز التزامات دولنا بإحراز تقدم بشأن تعزيز وحماية حقوق الطفل، بما في ذلك القضاء على جميع أشكال عمالة الأطفال وتجنيدهم واستخدام الأطفال الجنود. ونرحب بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821)، الذي يلقي الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والأحوال البائسة للأطفال في العديد من حالات النزاع. يؤدي التقرير السنوي دوراً بالغ الأهمية في توفير معلومات محيطة ومُتحقق منها تُجمعت من خلال آلية الرصد والإبلاغ.

ونرحب بالتزام الممثلة الخاصة للأمين العام بتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء بهدف منع الانتهاكات قبل حدوثها. ويقف الاتحاد الأوروبي على استعداد لدعمها في جهودها.

احتفلنا في وقت سابق من هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ الجمعية العامة القرار ٧٧/٥١، الذي أنشأ الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ومنذ ذلك الحين، شهدنا تقدماً كبيراً في مجال حماية الأطفال في حالات النزاع. ومنذ عام ٢٠٠٠، تم تسريح أكثر من ١١٥ ٠٠٠ من الأطفال الجنود، وتوقيع ٢٩ من خطط العمل مع أطراف النزاع، وقد اتخذ مجلس الأمن ١١ قراراً بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وكانت هناك ١٦٧ عملية تصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية

في التقرير القادم للأمين العام. ويجب أن تظل خطط العمل التدبير الرئيسي المتخذ لرفع أسماء الأطراف من القائمة. ومن شأن ذلك أن يكفل الشفافية والمساواة في معاملة جميع الجناة. ونشدد على أهمية خطط العمل.

وفيما يتعلق بحسن التوقيت، فإننا نؤيد نشر التقارير في أيار/مايو من كل عام بطريقة تسهم في العمل بشكل فعال. ومن الضروري توفر الموظفين اللازمين للمكتب المعني. ونؤكد مجدداً في ذلك السياق، دعمنا لمكتب السيدة غامبا، وندعو إلى توفير ما يلزم من الموارد البشرية لتمكينه من إنجاز مهمة التوثيق تلك.

وثمة مسألة أخرى تثير القلق هي القدرة على أرض الواقع. ونحث المجلس على ضمان نشر الموظفين المخصصين تحديداً لحماية الطفل في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية وضمن أن الميزانيات المرتبطة بخدمة المصالح الفضلى للطفل في صميم صنع القرار عندما يتعلق الأمر بإنشاء أو تجديد ولايات البعثات، دون إخضاعها لمعايير مالية قصيرة الأجل.

وأخيراً، تدرك شيلي الدور الذي لا بديل له للممثلة الخاصة. ونشدد على ضرورة الحفاظ على استقلالها في متابعة الأهداف المواضيعية وفقاً لقرارات مجلس الأمن والاحتياجات الخاصة للأطفال في حالات النزاع. ونعرب عن تقديرنا لموظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني على العمل الدؤوب الذي يقومون به لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات بموجب جدول أعمال المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لرئيس قسم حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ايتلي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان

الدولي لحقوق الإنسان، والتي تفاقم أيضاً من العقوبات التي تعترض التعليم في البلدان المتضررة من النزاعات.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء استمرار ممارسة استخدام المدارس لأغراض عسكرية، الأمر الذي لا يعرض الطلاب والمعلمين للخطر وحسب من خلال تحويل المدارس إلى أهداف عسكرية، بل ويعوق الحصول على التعليم ويتسبب في أضرار للهياكل الأساسية المدرسية ويؤدي إلى انقطاع الفصول الدراسية. إن التعليم عنصر رئيسي في منع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة، وهو يوفر أماكن آمنة للأطفال المشردين بسبب النزاعات.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لحماية الحق في التعليم وتوفير التعليم الجيد والشامل والأمين في النزاعات. وقد ارتفع التزام الاتحاد الأوروبي تجاه التعليم في حالات الطوارئ من ١ في المائة في عام ٢٠١٥ حتى بلغ ٦ في المائة من ميزانية المعونة الإنسانية في عام ٢٠١٧ وسيزيد إلى ٨ في المائة عام ٢٠١٨، وهذا أعلى كثيراً من المتوسط العالمي. لقد دعم التمويل الإنساني للاتحاد الأوروبي تعليم أكثر من ٧,٤ مليون طفل في ٥٠ بلداً.

ويتأثر حق الفتيات في التعليم بوجه خاص في أوقات النزاع إذ غالباً ما تكون مدارسهن هدفاً مباشراً للهجمات. وحتى عندما تعمل المدارس في حالات النزاع المسلح حيث كانت معدلات التحاق الفتيات بالمدارس مرتفعة قبل نشوب النزاع، يمنع بعض الآباء الفتيات من الذهاب إلى المدارس بسبب انعدام الأمن أو لأن المرافق تستخدم من جانب الجهات الفاعلة المسلحة. وتتأثر الفتيات كثيراً بالتجنيد والاستخدام من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة، مع بعض التقديرات التي تشير إلى أن ما يصل إلى ٤٠ في المائة من الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة هم من الإناث. وبالنظر إلى وجود هذه التحديات الإضافية أمام الفتيات، يركز الاتحاد الأوروبي على ضمان أن مراعاة العقوبات المحددة

حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وتشمل التجارب الناجحة الأخيرة خطتي عمل جديدتين في مالي والسودان والإفراج عن أعداد كبيرة من الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي الفلبين.

وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن تقرير الأمين العام يسلط الضوء على بعض الاتجاهات المقلقة للغاية. لا يزال الأطفال معرضين لدرجة غير مقبولة من خطر القتل والتشويه، مع حدوث زيادة مقلقة في الضحايا الأطفال في عدد من حالات النزاع، وفي بعض الحالات القطرية زاد تجنيد واستخدام الأطفال سوءاً. وإننا ندين بشدة استخدام تكتيكات الحرب البغيضة من جانب عدد من أطراف النزاع، بما في ذلك إجبار الأطفال على تنفيذ تفجيرات انتحارية. كما تم تسليط الضوء على منع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال بوصفه اتجاهًا مقلقاً في تقرير الأمين العام.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بمنع هذه الانتهاكات والتصدي لها. لقد بدأ الاتحاد الأوروبي في نهاية العام الماضي تنفيذ مشاريع مختارة في كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة تستهدف الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة والأطفال المتضررين من العنف المسلح، ودعم الجهود المبذولة لتأمين تسريحهم وضمان إعادة إدماجهم بشكل شامل وناجح في المجتمعات من خلال التدخلات الطويلة الأجل، ولكنه يعمل أيضاً على منع تجنيدهم واستخدامهم.

ويوثق الأمين العام في تقريره السنوي الأخير وقوع الهجمات على المدارس تقريباً في جميع البلدان المدرجة على جدول أعمال الأطفال في النزاعات المسلحة، مع وجود ٧٥٣ من الحوادث المتحقق منها في عام ٢٠١٦ وحده. ويدين الاتحاد الأوروبي هذه الهجمات، التي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني والقانون

المتعلقة بالإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وإننا نقدر تقديراً كبيراً العمل الملتزم للممثلة الخاصة المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة ومكتبها، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة فضلاً عن منظمات المجتمع المدني المتخصصة في هذا الموضوع. وفي حين شهدنا بعض التطورات الإيجابية، يتعين أن تظلّ حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح مسعى مستمراً ومتطوراً. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، فيما يتعلق بالجهات من غير الدول، تم توقيع حوالي ٢٩ خطة عمل مع أطراف في النزاعات لإنهاء الانتهاكات الجسيمة. ويتعين علينا مواصلة تعزيز العمل مع الجهات من الدول ومن غير الدول من أجل متابعة تنفيذها وإبرام خطط عمل جديدة. تدرك النمسا التحديات المتنوعة للعمل عندما يتعلق الأمر بالتصدي للانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول ومنعها وتقف على أهبة الاستعداد لدعم الممثلة الخاصة في تيسير الحوار.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء التجنيد المستهدف للأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول، بما فيها الجماعات المتطرفة العنيفة. وقد حددت النمسا، في رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٧، الشباب ومنع التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف المفضي إلى الإرهاب باعتبارها إحدى أولوياتها الرئيسية. وعُقدت سلسلة من حلقات العمل دون الإقليمية بشأن الشباب ومنع التطرف العنيف من أجل منطقة البحر الأسود وغرب البلقان وآسيا الوسطى، حيث تمكّن الشباب من الرجال والنساء من تبادل خبراتهم وتقديم توصيات في مجال السياسات.

ثانياً، فيما يتعلق بالأطفال المحتجزين، كثيراً ما يعتبر الأطفال الذين يدعى ارتباطهم بالجماعات المسلحة من غير الدول تهديداً أمنياً وجناتاً وليسوا ضحايا للانتهاكات الجسيمة. ولذلك، فإن وضع بدائل للاحتجاز والمحاكمة يمثل أولوية قصوى. وفي الوقت

التي تحول دون تعليم الفتيات في حالات الطوارئ في أنشطته وبرامجه. ويجب ألا تشكل الفتيات بعد الآن الجانب غير المرئي من برامج إعادة إدماج الأطفال المسرحين من القوات المسلحة والجماعات المسلحة.

ويلعب تسجيل المواليد دوراً هاماً في حماية الأطفال دون سن ١٨ عاماً من التجنيد غير المشروع من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة. وفي أعقاب البرنامج التجريبي الأولي، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ٤ ملايين يورو لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل برنامج إقليمي في أفريقيا بشأن تعزيز نظم تسجيل المواليد، الذي يضاف إلى العديد من المشاريع التي يدعمها الاتحاد الأوروبي لتعزيز الخدمات الوطنية للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية بوصفه أمراً من أمور الإدارة السليمة.

ومن المهم أيضاً ضمان مساءلة مجنّدي الأطفال في القوات المسلحة والجماعات المسلحة عن أعمالهم أمام العدالة. ويجب علينا أن نوسّع نطاق جهودنا لبناء نظم عدالة قوية متوافقة مع المعايير الدولية في جميع البلدان، وحماية الأطفال ومنع الانتهاكات لحقوقهم. ويجب علينا كفالة تحسين وصول الأطفال إلى العدالة مع نظم أقوى لقضاء الأحداث.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد تشارواث (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا عن فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح. كما تؤيد البيان الذي سيدي به سفير بنما باسم شبكة الأمن البشري.

ونود أن نشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة والأمين العام على إحاطته الإعلامية للمجلس. وهو يحظى بدعمنا الكامل في جهوده لضمان دقة تقارير الأمم المتحدة

تدريبية لمدة أسبوعين لتدريب المدربين بهدف تفعيل المواد التدريبية الموضوعية مؤخرا بشأن حماية المدنيين وحماية الأطفال. وسنواصل تقديم خبرتنا وعرض هياكلنا الوطنية لهذا الغرض.

وأخيرا وليس آخرا، نود أن نشدد على أهمية نشر مستشارين في مجال حماية الأطفال في بعثات الأمم المتحدة. فمستشارو حماية الأطفال يضطلعون بدور حاسم ليس بوصفهم جهات تنسيق تعمل كجهة اتصال داخل البعثة فحسب، وإنما أيضا في الاتصال بجميع الجهات المعنية المسؤولة عن حقوق الطفل، وكذلك رصد تنفيذ خطط العمل في كثير من الأحيان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد براون (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم مناقشة اليوم الهامة، وكذلك جميع المشاركين على إسهاماتهم، لا سيما السيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

وتؤيد لكسمبرغ تماما البيانين الذين أدلى بهما رئيس قسم حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وممثل كندا باسم فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، والبيان الذي سيدلي به ممثل النرويج باسم البلدان المؤيدة لإعلان المدارس الآمنة.

لقد عملت الأمم المتحدة لأكثر من ٢٠ عاما بلا كلل على تنفيذ آلية لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وعلى الرغم من النجاح المحرز الذي لا يمكن إنكاره الذي يتبين من الإفراج عن عشرات الآلاف من الأطفال وإعادة إدماجهم في أسرهم وفي المدارس، فإننا نلاحظ سنة بعد الأخرى استمرار الانتهاكات الخطيرة التي تؤثر على حقوق الإنسان الأساسية للأطفال بمستوى ينذر بالخطر في مناطق النزاع والبلدان في جميع أنحاء العالم تقريبا. ويشدد الأمين العام في تقريره (S/2017/821)

نفسه، لا بد من الاستمرار في رصد احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم بالقوات أو الجماعات المسلحة والإبلاغ عنه. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر باستراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي اعتمدت بوصفها قرار الجمعية العامة ١٩٤/٦٩.

كما تؤيد النمسا بشكل نشط الدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من حريتهم وأهدافها المتمثلة في زيادة التوعية بالأطفال المحتجزين في جميع أنحاء العالم وسد الفجوة في البيانات عن عدد الأطفال المحتجزين. ويشكل الأطفال في النزاعات المسلحة المحتجزون لارتباطهم بالقوات أو الجماعات المسلحة أحد مجالات الدراسة، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على تقديم دعمها للتوصل إلى نتائج مجدية للدراسة.

ثالثا وأخيرا، بخصوص الأدوات وبناء القدرات، فإننا أيضا نشجع الدول الأخرى على التوقيع على التزامات باريس والامتنال لها لحماية الأطفال من تجنيدهم أو استخدامهم بشكل غير مشروع من جانب قوات مسلحة أو جماعات مسلحة، والقواعد والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وتأييد إعلان المدارس الآمنة والمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. وينبغي أن تقترن الالتزامات السياسية بمبادرات ترمي إلى دعم الإجراءات العملية على أرض الواقع. ومن ثم فإننا نرحب بالتدابير الرامية إلى تحسين تدريب أفراد حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني للتعامل بصورة شاملة مع الحالات المتعلقة بالأطفال.

وما برحت النمسا تدعم إدارة عمليات حفظ السلام في إعداد مواد تدريبية بشأن حماية الأطفال، لكي يستخدمها حفظة السلام العسكريون، وفيما يخص استضافة دورات تدريب المدربين للبلدان المساهمة بقوات. وتستضيف النمسا حاليا دورة

والأمن المستدامين. ويجب كفالة وجود أحكام محددة فيما يتعلق باحتياجات الأطفال منذ بداية أي عملية أو اتفاق سلام. ونكرر التأكيد على رغبتنا في أن يواصل المستشارون المعنيون بحماية الأطفال الاضطلاع بولاياتهم المحددة بصورة مستقلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية. ويجب توفير الموارد اللازمة للتمكين من تنفيذ ولايات مجلس الأمن الحاسمة الرامية إلى حماية الأطفال.

وتدعم لكسمبرغ، بالاشتراك مع سويسرا، مشروعاً بحثياً لجامعة الأمم المتحدة، بالشراكة مع اليونيسيف، من شأنه أن يساعد على وضع أدوات لتحسين توجيه عمل موظفي الأمم المتحدة في الميدان، وبالتالي حماية الأطفال وفصلهم عن العنف المفرط، مع التركيز في الوقت ذاته على الوقاية. وسيتم تقديم تقرير عن هذا المشروع البحثي في أوائل العام المقبل.

وأخيراً، ستواصل لكسمبرغ دعمها السياسي والمالي المقدم لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد هاتيرم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم باسم مجموعة الدول السبعة وثلاثين المؤيدة لإعلان المدارس الآمنة. وترد قائمة البلدان التي تؤيد هذا البيان في نسخة مكتوبة.

إن إعلان المدارس الآمنة التزام سياسي حكومي دولي يدعم حماية التعليم واستمراره في النزاعات المسلحة. ويشمل ذلك تعهداً باستخدام المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. وقد أيدت ٧٠ دولة هذا الإعلان منذ المؤتمر الدولي الأول المعني بالمدارس الآمنة، الذي عقد في أوسلو في أيار/مايو ٢٠١٥. إن التعليم حق من حقوق الإنسان وشرط مسبق لتحقيق التنمية.

على حجم وشدة الانتهاكات المرتكبة خلال السنة الماضية، والتي شملت مستوى ينذر بالخطر من قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم وحرمانهم من الحصول على المساعدات الإنسانية.

ويجب أن نواصل جهودنا الدؤوبة الرامية إلى إدانة تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب جميع أطراف النزاعات، بما في ذلك الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة من غير الدول؛ ومنع وصول المساعدة الإنسانية، الذي يؤثر تأثيراً مدمراً على الأطفال؛ وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات؛ احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة؛ واستخدام الأطفال كدروع بشرية وانتحاريين. ونؤكد مجدداً دعمنا الثابت لولاية الممثلة الخاصة التي تعمل بلا كلل من أجل حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. ولا يمكن التشكيك في استقلالية عملها، ولا سيما فيما يتعلق بإدراج أسماء جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة التي حددتها آلية الرصد والإبلاغ المنشأة وفقاً للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والمدرجة في مرفقات تقرير الأمين العام. ونعول على احترام الجميع لها.

ونشجع جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل بعد أن تؤيد قواعد باريس ومبادئها التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وتصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، وتعتمد إعلان المدارس الآمنة.

ونعتقد أنه يجب معاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، بمن فيهم أولئك الذين يتشبثون بالتطرف العنيف، باعتبارهم ضحايا يستحقون الحماية الكاملة لحقوق الإنسان الخاصة بهم، وذلك من أجل مواجهة الاتجاه لاعتقال الأطفال واحتجازهم على أساس تهم أمنية، الأمر الذي يجرمهم من الضمانات والحقوق الأساسية الخاصة بهم. ويمثل الإفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم تحدياً مستمراً ومعقداً وطويلاً الأجل يكتسي أهمية حاسمة لكسر دائرة العنف وكفالة تحقيق السلام

وخبراتهم في محاولة لإيجاد حلول بناءة. وأبرز ممثلو الدول المؤيدة الخطوات الملموسة التي اتخذوها من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان.

وندعو جميع الدول إلى تأييد إعلان المدارس الآمنة والاستفادة من تبادل الخبرات الإيجابية لتنفيذه.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السفادور.

السيد خايمي كالديرون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): تعرب السلفادور عن امتنانها لفرنسا، بوصفها رئيسة مجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة الهامة التي تركز على الأطفال والنزاع المسلح. ونعرب عن التزامنا بعمل المجلس حول هذا البند من جدول الأعمال. كما نحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821).

إن السلفادور، بوصفها بلداً تغلب على النزاع المسلح عن طريق التفاوض، تدافع بإخلاص عن الالتزام بالسلام والتنمية. والتقدم الكبير الذي تحقق منذ ذلك المعلم التاريخي في عام ١٩٩٢ بشأن الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها، وتوطيد مؤسسات الدولة قد ساهم في بناء السلام المستقر والدائم لشعب السلفادور. لهذا السبب، ندرك ونؤكد أهمية حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما من خلال الامتثال للإطار الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمعايير الدولية لحماية الأطفال.

إن تعزيز حقوق الأطفال والمراهقين وحمايتهم وتمتعهم الكامل بما أولوية للسلفادور. لذلك، حققنا إنجازات كبرى من حيث حقوق الأطفال والمراهقين، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والحماية. ونشيد بعمل المنظمة لتيسير وتشجيع الحوار بشأن حماية الطفل عن طريق مختلف الحملات التي شملت، في

ويعد استمرار الحصول على التعليم الآمن أمراً أساسياً ويساعد على حماية الأطفال من آثار النزاعات المسلحة. ويكفل عدم ضياع أي جيل، ويسهم إسهاماً كبيراً في قدرة البلد على التعافي من النزاع. وإن شن الهجمات على المدارس لا تؤدي إلى حرمان الفتيات والفتيان من فرص التعلم فحسب، ولكنها يمكن أن تعرضهم لخطر الإصابة والوفاة، وتزيد خطر التجنيد، والعمل القسري، والاعتداء الجنسي، وزواج الأطفال والزواج القسري.

ونحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821). ونعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء الهجمات والتهديدات بشن هجمات على المدارس والمدرسين والطلاب، التي تحدث في كثير من البلدان. ونرحب باعتراف الأمين العام بأن إقرار وتنفيذ إعلان المدارس الآمنة يمثل خطوة إيجابية صوب تحسين حماية الأطفال. علاوة على ذلك، فإننا نؤيد الملاحظة التي أبدتها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في عرضها للتقرير السنوي للأمين العام إلى الجمعية العامة، بأن الدعم المتزايد للإعلان يجسد توافق الآراء الدولي المتزايد حول أن منع الاستخدام العسكري للمدارس يشكل أمراً أساسياً لتجنب تعطيل التعليم.

ويوفر إعلان المدارس الآمنة إطاراً للعمل والتعاون من أجل زيادة حماية التعليم أثناء النزاعات المسلحة. ويشمل التزامات بتحسين الإبلاغ وتقديم البيانات بشأن الهجمات على المرافق التعليمية، وتقديم المساعدة لضحايا الهجمات، واستحداث نهج تعليم مراعية لظروف النزاع. كما تلتزم الدول بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الواجب التطبيق، ومقاضاة الجناة، عند الاقتضاء. وفي مؤتمر بوينس آيرس بشأن المدارس الآمنة المعقود في آذار/مارس من هذا العام، ناقش ممثلو أكثر من ٨٠ دولة هذه المسائل الهامة. وتقاسمت وزارات الدفاع والتعليم، والشؤون الخارجية وأفراد من القوات المسلحة تجاربهم

في سياق النزاع المسلح الداخلي. وتعمل السلفادور على وضع قاعدة بيانات للدولة تهدف إلى حفظ الملامح الوراثية للفتيات المختفيات أثناء النزاع المسلح الداخلي. وكل ذلك يتماشى مع مبادرات السلفادور في الأمم المتحدة، مثل إعلان تاريخ ٢٤ آذار/مارس اليوم الدولي للحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولا احترام كرامة الضحايا، الصادر بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٦/٦٥.

وبالانتقال إلى تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، نحث مجلس الأمن، بالنسبة إلى الموظفين المكرسين خصيصاً لحماية الأطفال، على طلب إدخالهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفقاً للأحكام الواردة في الصيغة الجديدة لسياسة المنظمة من أجل حماية الأطفال في عملياتها لحفظ السلام، وجعل حماية الطفل مسألة شاملة تمكن من إجراء حوار بشأن خطط العمل وتحرير الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع. وبالمثل، ونظراً لأن هذا الموضوع يُعنى بالعلاقة بين القانون الإنساني الدولي وتنفيذ حقوق الإنسان، وهي علاقة يتعذر إنكارها، نود أن نكرر دعمنا للعملية التي تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف على تيسيرها منذ بضع سنوات، بغية الإسراع في إنشاء آلية متابعة فعالة تتعلق بتطبيق القانون الإنساني الدولي. وندعو جميع البلدان إلى اتخاذ موقف بناءً تجاه هذه العملية في الوقت المناسب.

أخيراً، حققت السلفادور إنجازات رئيسية من حيث حقوق الطفل في مختلف المجالات، بينما نواصل في الوقت نفسه السعي إلى إيجاد حلول للتحديات الراهنة. وهذه الإنجازات لا تقتصر على تكييف تشريعاتنا الوطنية مع مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل فحسب، بل تشمل أيضاً اتخاذ خطوات محددة للتحويل نحو نموذج يتمثل في توفير الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

حالات محددة من المفاوضات، مسألة حماية الطفل باعتبارها النقطة الهامة التي ينبغي إدراجها في اتفاقات السلام.

وتلتزم السلفادور بالأشخاص الذين عانوا كأطفال أثناء النزاع المسلح الداخلي في ثمانينات القرن الماضي. ونتيجة لذلك، أحرزنا تقدماً في وضع التشريعات وإنشاء المؤسسات المعنية بحماية الأطفال، بما في ذلك التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وتدرك السلفادور أيضاً أن احترام وكفالة حقوق الإنسان هما دعامتان أساسيتان لإرساء حكم القانون الحقيقي. ونتيجة لذلك، نلتزم التزاماً جاداً بمنع اختفاء الأشخاص وتحديد هوياتهم وأماكن وجودهم، ولا سيما الفتيان والفتيات، فضلاً عن دعم أسر الأشخاص المختفين، والتحقيق في قضاياهم، ومعاينة المسؤولين عنها، وتوفير التعويض الشامل للضحايا وأسرتهم.

وتعترف السلفادور بحقوق الأسر في معرفة مكان وجود الأطفال الذين اختفوا أثناء النزاع المسلح. وتحقيقاً لذلك، أنشأت السلفادور منذ عام ٢٠١٠ لجنة وطنية للبحث عن الأطفال الذين اختفوا أثناء النزاع المسلح الداخلي. وتعمل هذه اللجنة على التحقيق في اختفاء الأطفال، وتحديد أماكنهم، والاتصال بهم، وإعادة لم شملهم مع أفراد أسرهم البيولوجيين. وهي توفر أيضاً الدعم النفسي - الاجتماعي لأسر ضحايا الاختفاء القسري. ومنذ إنشائها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، سجلت اللجنة ٢٩٥ حالة، وأنجزت ٣٤ في المائة من التحقيقات.

علاوة على ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وضعنا برنامجاً للتعويض على ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في سياق النزاع المسلح الداخلي، بما في ذلك اختفاء الأشخاص قسراً. كما أنشأنا مجلساً مسؤولاً عن سجل ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت

الأُسرى والمعتقلين، بمن فيهم الأطفال، ووقف عمليات القتل والتشويه والخطف والاستغلال. ونعبر عن استغرابنا لخلو التقرير الذي قدّمته الأمم المتحدة من التوصيات المناسبة للتصدي لمثل هذه الانتهاكات.

لقد تطرق التقرير إلى الحرب الدائرة في اليمن، نتيجة استيلاء المتمردين الحوثيين وأنصارهم على السلطة في انقلاب على الشرعية، رفضه المجتمع الدولي وأدانه مجلس الأمن في قراره ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وحملهم المسؤولية عما يجري في اليمن وطالبهم بضرورة الانسحاب الفوري من المدن التي احتلوها وتسليم أسلحتهم الثقيلة إلى الدولة والعودة إلى مسيرة الانتقال السياسي السلمي التي كانت قائمة تحت إشراف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومشاركة الأمم المتحدة.

كما أثبت التقرير مسؤولية المتمردين الحوثيين وحلفائهم عن تجنيد الأطفال والزج بهم إلى ساحات القتال وإيقاع المئات منهم ضحايا للقصف المدفعي العشوائي في شتى أنحاء اليمن. لقد استغلت ميليشيات الحوثي المتمردة الأطفال وقامت بتجنيد الآلاف منهم واستخدمتهم دروعاً بشرية وحرمت الملايين منهم من التعليم، كما استخدمت المنشآت المدنية، مثل المستشفيات والمدارس، لإخفاء المعدات العسكرية وجعلتها منصات لقصف الأماكن المأهولة بالسكان وزرعت عشرات الآلاف من الألغام الأرضية المضادة للأفراد مما تسبب في سقوط العديد من الضحايا المدنيين، كثير منهم من الأطفال. كما أقدمت على الهجوم على حدود المملكة العربية السعودية وأراضيها وأطلقت ما يقارب ٣٠ صاروخاً باليستياً إيراني الصنع ضد المدن والقرى السعودية.

أما فيما يتعلق بعمليات قوات التحالف لاستعادة الشرعية في اليمن، فلقد التزمت المملكة العربية السعودية وبقية قوات التحالف بقواعد ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. واعتمدت قوات التحالف قواعد اشتباك واضحة بهدف حماية المدنيين، تتضمن

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): بداية، أشكركم السيدة الرئيسة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة حول الأطفال والنزاع المسلح، وأود أن أهنئكم على رئاستكم المتميزة لأعمال المجلس في هذا الشهر.

إننا نقدر دور الأمم المتحدة في الحرص على تجنب الأطفال ويلات النزاع المسلح، ونتألم ونحن نشاهد ملايين الأطفال يتعرضون للعنف في شتى أنحاء العالم، ويقعون ضحية قتال لا ذنب لهم فيه. ولقد ذكر التقرير الذي قدّمه الأمين العام انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال ترتكبها منظمات إرهابية مثل تنظيم داعش والقاعدة وجماعة بوكو حرام والشباب وغيرها، تمثل في قتل الأطفال وتجنيدهم واستغلالهم، والاعتداء الجنسي عليهم واستخدامهم قنابل بشرية، فضلاً عن الاستهداف المتعمد للمدارس والمستشفيات والمرافق المدنية. وأدان التقرير دون لیس قوات الحكومة السورية وحرس الحدود وغيرها بارتكاب هذه الجرائم الفظيعة والمقيتة.

ونحن ندين بأشد العبارات الانتهاكات الجسيمة للقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحماية الأطفال، التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي عبر أجهزته الأمنية التي تستخدم القوة المفرطة والقوة الخارجة عن القانون ضد الأطفال، وما تقوم به من الاعدامات الميدانية قتلاً بالرصاص، والمحاکمات العسكرية لمن هم دون سن المسؤولية الجنائية، فضلاً عن عمليات الاعتقال التعسفية، والتعذيب الجسدي، والأذى النفسي، والاستغلال الجنسي. كما ندين قيام القوات الاسرائيلية بدم المنازل، والإحلاء والتهجير القسريين، والاعتداءات على المدارس، وإيجاد بيئة من العنف والارهاب، وتعريض المستشفيات ودور الرعاية الصحية للهجوم والاعلاق القسري، وتعطيل الخدمات الطبية.

إننا ندعو إلى تحميل حكومة الاحتلال الاسرائيلية المسؤولية القانونية الجنائية عما ترتكبه من انتهاكات جسيمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ونطالب إسرائيل بالإطلاق الفوري لجميع

أكثر مما ينبغي. ومع ذلك، فإننا لا بد أن نشير إلى أن تقرير الأمين العام قد أشار إلى انخفاض عدد الضحايا من الأطفال المنسوب لقوات التحالف في عام ٢٠١٦ بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. وأشار بالاعتبار إلى الآليات التي اتخذتها قوات التحالف للحد من الإصابات بين الأطفال، مثل الالتزام بقواعد محددة ودقيقة للاشتباك والحرص على تجنب الأهداف المدنية والتحقيق والالتزام بالمساءلة والمحاسبة في حالات الخطأ. وأخيراً، تشكيل وحدة متخصصة في قيادة قوات التحالف لحماية الأطفال.

ومع ذلك، فإننا نعلن عن رفضنا القاطع للأرقام والإحصاءات التي أوردتها التقرير عن حالات الضحايا من الأطفال المنسوبة إلى قوات التحالف. إذ إن الآلية التي أوصى بها قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) لم يتم اتباعها ولم يتم إشراك دول التحالف في المعلومات التي استُخدمت للوصول إلى تلك الأرقام والتي كانت مستفاداً من أفراد ومنظمات واقعة ضمن أراضٍ تسيطر عليها قوات المتمردين ودون وجود وسائل فعالة للتحقق من مصداقيتها ودقتها. وإننا نأمل أن يُقابل التجاوب والتعاون من قبل قوات التحالف الذي أقر به التقرير بتجاوب مقابل يتمثل في الالتزام بالآلية المنصوص عليها وزيادة الاعتماد على المراقبين المستقلين التابعين للأمم المتحدة وإطلاع دول التحالف على حيثيات الوقائع التي يتم رصدها، وذلك حفاظاً على مصداقية الأمم المتحدة ونزاهتها.

وبالرغم مما شاب التقرير من قصور في تحري الدقة حول عمليات قوات التحالف في اليمن، فإن التحالف قد استقبل هذا الشهر فريقاً فنياً من الأمم المتحدة زار مركز قيادة قوات التحالف ووحدة حماية الأطفال، وكذلك الفريق المشترك لتقويم الحوادث و”مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية“ لمناقشة سبل تعزيز حماية الأطفال. ولقد باشر الفريق الفني في تقديم

الالتزام الصارم بمبدأي التناسب والتمييز. كما يعمل التحالف على أساس افتراض أن جميع المناطق في اليمن مدنية، حتى يثبت العكس. ويسعى إلى توفير الحماية لجميع المدنيين، وخاصة الطواقم الطبية والوحدات الطبية وطواقم وسائل الإعلام. كما تخضع جميع عمليات قوات التحالف في اليمن لمراجعة مستمرة فيما يتعلق بتعيين الأهداف العسكرية. ويتم اتخاذ التدابير التصحيحية، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

تأخذ المملكة العربية السعودية أي مزاعم تتعلق بوقوع إصابات بين المدنيين على محمل الجد. ولقد قامت المملكة وقوات التحالف في شباط/فبراير ٢٠١٦ بإنشاء الفريق المشترك لتقويم الحوادث للتحقيق في جميع المزاعم المتعلقة بسقوط ضحايا من المدنيين. وهذا الفريق مكون من ضباط عسكريين وخبراء في القانون الدولي الإنساني وخبراء أسلحة ومتخصصين. وتشكل هذه اللجنة آلية مستقلة تقوم بمراجعة شاملة، وفقاً لأعلى المعايير الدولية. ولقد قام الفريق بالانتهاء من التحقيق في ٣٧ حالة، واتخذ التوصيات المناسبة بشأنها وأعلن عن نتائجها. وهناك ١٣ حالة يجري البحث والتحري فيها.

إن المملكة العربية السعودية تؤمن بأن المكان الطبيعي للأطفال هو في صفوف المدارس وفي الملاعب والحدائق وبين أهاليهم وذويهم. ومن هذا المنطلق، فلقد بادرت المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني اليمنية، إلى إعادة تأهيل الأطفال الذين جندتهم ميليشيات الحوثيين عبر برامج توعوية وتعليمية ورعاية نفسية موجهة إلى البيئة المحلية. وبإمكانكم جميعاً أن تقارنوا بين هاتين الصورتين، إحداها للأطفال يفاخر المتمررون بأنهم في صفوف المقاتلين، والأخرى للأطفال تحولوا من مقاتلين إلى تلاميذ بإشراف ”مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية“.

إننا نعتصر ألماً لأي أذى يصيب أي طفل في أي مكان في العالم ونعتبر أن سقوط طفل واحد ضحية للعنف المسلح هو

لقد استحدثنا إجراءاتنا العملية الدائمة لكي تتوفر لقواتنا الآن أداة أقوى للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال، حيثما تواجهها تلك الانتهاكات في العمليات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. إن المعلومات التي يتم تجميعها يمكن تقاسمها مع الأمم المتحدة. ويجدون الأمل في أن يطلع عليها المناصرون والناشطون في ذلك المجال والموجودون في الميدان من أجل تحسين حماية الأطفال.

كما نقفنا ووسعنا مؤخرًا من نطاق التدريب لأفراد بعثة الدعم الوطيد في أفغانستان عن موضوع الأطفال والنزاع المسلح، وهو تدريب يسبق عملية النشر. نعمل حاليًا بالشراكة والتعاون مع الأمم المتحدة، على تنقيح دورة تدريبية على شبكة الإنترنت تشمل التطورات الأخيرة في مجال حماية الأطفال.

إننا نشهد يوميًا محنة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في أفغانستان، إذ أنه يوجد طفل من بين كل ثلاثة من الضحايا المدنيين. وتواصل الأمم المتحدة توثيق حالات تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة، في حين أن الهجمات على المدارس والمستشفيات تشكل خطراً أمنياً جسيماً على الأطفال، وتعوق حصولهم على التعليم والرعاية الصحية. ولا يزال يحدث العنف الجنسي ضد الأطفال، حيث يتمثل في حالة الاستغلال الجنسي للغلمان، لا سيما من خلال ما يعرف بممارسة الغلمان الراقصين. إن منظمة حلف شمال الأطلسي إذ تعمل في هذه البيئة المعقدة والصعبة، سعت إلى إدماج حماية الطفل في بعثة عمليات الدعم الوطيد باتخاذ الخطوات التالية.

أولاً، أنشأنا في نيسان/أبريل ٢٠١٦ منصب مستشار أقدم لحماية الأطفال، بما يكفل أن تكون حماية الأطفال ضمن قيادة بعثة الدعم الوطيد.

ثانياً، نظمنا دورة تدريبية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ووفرننا التدريب إلى ١٢٠ من

العون والتدريب للمسؤولين في وحدة حماية الأطفال لمساعدتهم على أداء مهامهم بالقدر المطلوب من الكفاءة والاحترافية.

يؤكد وفد بلدي على أن الحل الأمثل لتوفير الحماية الضرورية للأطفال هو توفير البيئة المناسبة للسلام المستدام ومنع نشوب النزاعات وإنهاء الاحتلال بجميع مظاهره والالتزام الكامل بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يكفل حماية المدنيين والأطفال ومحاسبة من يخالف ذلك. وإننا ندعو الأمين العام إلى العمل على تحقيق هذه الأهداف. كما ندعوه إلى إعادة النظر في التقرير بما يكفل الموضوعية والإنصاف والمصداقية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة حلف شمال الأطلسي.

السيد دورنيغ (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإشادة بالرئيس على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت وعلى تقديم المذكرة المفاهيمية (S/2017/892، المرفق) التي تتناول التهديدات المتزايدة التي تشكلها الحرب المعاصرة على الأطفال.

إن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تدرك أن حماية الأطفال من آثار النزاع المسلح ضرورة أخلاقية وعنصر أساسي لكسر حلقة العنف. وإذا كنا مخلصين بشأن حماية الأجيال المقبلة، يجب أن ندرك الدور الحاسم الأهمية الذي تقوم به الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

خلال السنوات الخمس الماضية منذ أن تم طرق هذا الموضوع لأول مرة في عام ٢٠١٢ في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو، وضع التحالف تدابير موجهة نحو العمل الميداني للتصدي للعنف ضد الأطفال.

لتقرير الأمين العام لعام ٢٠١٤ عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2014/339) تم تعريف هذا العام بوصفه أسوأ عام على الإطلاق بالنسبة للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. وقد زادت الحالة تدهورا، لأن البيانات الواردة في تقرير عام ٢٠١٥ (S/2015/409) تظهر أن عدد الأطفال العالقين في النزاعات المسلحة، وكذلك تجاوز نطاق وقسوة الانتهاكات واقع عام ٢٠١٤. وباختصار، لم يدع التقرير أي مجال للشك في أن فشلنا الجماعي في منع نشوب النزاعات ووضع حد لها ترك أثرا قاسيا على الأطفال.

إن التقرير السنوي للأمين العام عن عام ٢٠١٧ يشمل العام ٢٠١٦ (S/2017/821)، ولأسف يبين التقرير أن تدهور هذا الاتجاه مستمر، لأن عدد الأطفال الذين أثرت بهم بشدة النزاعات المسلحة في العديد من البلدان سجل أعلى معدل على الإطلاق. وتتضمن الانتهاكات، قتل الأطفال وتشويههم، واغتصابهم وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود وانتحاريين، واختطاف الأطفال وبيعهم، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، فضلا عن الهجمات أو التهديد بشنها ضد العاملين في مجال حماية الأطفال. ندين هذا العمل الشنيع بأشد العبارات الممكنة.

وفي الواقع أن هذه الجرائم قد تفتشت بحيث تشير إلى وجود فجوة واسعة جدا لا تزال قائمة بين الأحكام التي صدرت وتنفيذها. إن احترام القانون الإنساني الدولي، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاع المسلح يمكن أن يقطع شوطا طويلا صوب تضييق هذه الفجوة وسدها في نهاية الأمر.

يود وفد بلدي أن يبرز أمرا مزعجا للغاية، أي التحقق من عدد ضحايا سوء المعاملة على أيدي جماعات غير تابعة لدول، وهو عدد يزيد ثلاثة أضعاف عن سوء المعاملة التي ارتكبتها

كبار القادة الأفغان في وزارتي الدفاع والشؤون الداخلية. في شراكة مع بعثة الأمم المتحدة لحماية الطفل، دعمنا وزارة الدفاع الأفغانية في وضع سياسة لحماية الطفل لضمان التقيد بالالتزامات الوطنية والدولية لحماية الطفل.

ثالثا، اتخذنا تدابير لحماية الأطفال في جميع أنحاء أفغانستان. لقد تم إنشاء جهات تنسيق معنية بحماية الطفل في قياداتنا المعنية بالتدريب والمساعدة والمشورة المنتشرة في جميع أنحاء البلد. وتناط بمراكز التنسيق مهمة تعميم مواضيع الأطفال والنزاع المسلح داخل هياكل قياداتنا المعنية بالتدريب والمساعدة، لرصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك حوادث العنف الجنسي التي تؤثر على الفتيات والفتيان على السواء، وتقديم الإحاطات والتدريب في مسرح العمليات.

إن منظمة حلف شمال الأطلسي لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وكذلك القرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. والتعاون والشراكة الوثيقتين مع الأمم المتحدة أمر حتمي في هذا الصدد، ونحن نتطلع إلى مواصلة عملنا مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والنزاعات المسلحة من أجل إنشاء هيكل مستدام لحماية الأطفال داخل منظمة حلف شمال الأطلسي. ويجدوننا الأمل في أن تسترشد بهذه النتائج عمليات مماثلة داخل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، وبالتالي تساهم في الجهد الدولي الأوسع نطاقا للمساعدة على تحسين حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنيافة رئيس الأساقفة برنارديتو كليوباس أوزا، المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (تكلم بالإنكليزية): إن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة شاغل عالمي كبير، لذا يشكر الكرسي الرسولي الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة. وفقا

تشارك مشاركة كاملة في تلك المبادرات. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي تماما توصية الأمين العام بشأن إنشاء آليات طويلة الأجل ومتعددة السنوات لإعادة إدماج الأطفال الذين جرى تجنيدهم. ما من قصة مأساوية لأي طفل تنتهي بالإفراج عنه من الأسر. إن الترحيب من الأسرة والمجتمع عموما أمر حيوي لإعادة إدماج الطفل أو الطفلة وللتعافي الكامل. وهناك طريقة فعالة لا غنى عنها للقضاء على العنف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، ألا وهي اتباع الطريق المفضي إلى السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيدة كوريت (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى فرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2017/821)، ونود أن نهنئ السيدة غامبا على تعيينها في منصب الممثلة الخاصة، ونعرب عن تأييد سلوفينيا القوي للولاية المسندة إليها. ويود وفدي أن يشكر السيد الشيخ بوجه خاص على شهادته هذا الصباح.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به ممثل بنما باسم شبكة الأمن البشري، والبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح. نود أن ندلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفقتنا الوطنية.

أحرز تقدم منذ أن أُدرجت مسألة الأطفال والنزاع المسلح في جدول أعمال الأمم المتحدة.

غير أن حالة الأطفال لا تزال تبعث على الجزع. يجب أن تكون التقارير الواردة عن مخنة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في أنحاء العالم بمثابة دعوة إلى العمل. نحن نشاطر الشواغل إزاء حجم وخطورة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال

القوات الحكومية. وهذا يشكل تحديات خطيرة لوقف كل الجناة الذين يعملون خارج نطاق سيادة القانون ومساءلتهم عن هذه الأعمال البشعة.

ثمة اتجاه يبعث على القلق العميق وهو زيادة الهجمات على المناطق المكتظة بالسكان. لقد أصبحت المراكز الحضرية ساحات قتال، حيث لم تسلم من الهجمات المدارس والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية، بل تستهدف بوصفها من أساليب الحرب. وقد أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى الالتزام باحترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. لقد أشار القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) إلى الالتزام الناشئ عن القانون الدولي الذي يلزم جميع أطراف النزاع في حالات النزاع المسلح باحترام وحماية الموظفين العاملين في المجال الطبي والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ووسائل نقلهم ومعداتهم.

قال البابا فرانسيس خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا في كولومبيا أنه لا يمكننا أبدا أن نقبل بمعاناة الأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة ويحرمون من الحق في العيش بسلام وفرح في طفولتهم، وأنهم يحرمون من الأمل في المستقبل. وواجب علينا جميعا حسب مسؤوليات وإمكانات الجميع اتخاذ تدابير ملموسة قادرة على تحسين الحماية أو إنقاذ أرواح الأطفال العالقين في النزاعات المسلحة. أما على المستوى الحكومي، فتتمثل هذه التدابير في معاملة الأطفال المتورطين في النزاعات المسلحة بوصفهم ضحايا في المقام الأول، بدلا من اعتبارهم مقاتلين، وتسليمهم إلى الجهات المعنية بحماية الأطفال المدنيين لتعمل على إعادة إدماجهم. أما على الصعيد الشعبي، فإن بعضا من أهم التدابير سيتمثل في اتخاذ مبادرات لحماية الأطفال من التجنيد أو الاختطاف وبرامج المساعدة على إعادة تأهيل الناجين وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم.

من الجدير بالذكر أن الكرسي الرسولي والمؤسسات الكاثوليكية والعديد من المنظمات في جميع أنحاء العالم لا تزال

بمجرد مثالين ثبت أنهما يكتسبان أهمية كبيرة في تعزيز الرفاه العام ونماء الأطفال المتضررين من النزاع. وقد أعيد تأكيد التزامنا قبل شهر عندما اعتمد البرلمان السلوفيني قرارا جديدا بشأن التعاون الإنمائي الدولي والمساعدة الإنسانية، مع تقديم المساعدة في النزاعات المسلحة، ولا سيما للأطفال، إذ أن ذلك هو أحد المجالات ذات الأولوية.

وختاما، فإن مسألة الأطفال والنزاع المسلح مسألة شاملة لعدة قطاعات وتحتاج نهجا شاملا يسير فيه أعمال حقوق الإنسان وتحقيق الأمن والتنمية جنبا إلى جنب. ومن واجبا المشترك أن نبذل قصارى جهدنا للحيلولة دون معاناة الأطفال. وفي هذا الصدد، نحث مجلس الأمن على مواصلة تناول مسألة الأطفال والنزاع المسلح والبحث عن أنجع السبل لتحسين أوضاعهم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقديري للرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/821)، وكذلك ممثلته الخاصة السيدة غامبا، والسيد شيخ على إحاطتيهما الإعلاميتين الثابنتين.

لقد أحرز المجتمع الدولي تقدما هاما في كفالة أن يبدأ الأطفال حياتهم على أفضل نحو. إن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري ومبادئ باريس والتزامات باريس وحملة منظمة الأمم المتحدة للطفولة المسماة "أطفال، لا جنود" ومختلف أدوات وآليات مجلس الأمن قد وفر لنا زخما هاما.

مع ذلك، وكما سمعنا اليوم من العديد من الوفود، فإن الآلاف من الأطفال ما زالوا يتعرضون للعنف في مرحلة مبكرة من حياتهم. وللأسف، فإن بعضهم لا ينجون. وحتى لو نجوا،

خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن المستوى المقلق لعمليات القتل والتشويه والتجنيد والعنف الجنسي والاختطاف والحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية أمر مزعج للغاية. وتنفق مع توصيات الأمين العام بوجوب أن تمتثل أي مشاركة في الأعمال القتالية والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن امتثالا تاما للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وفي هذا الصدد، نشارك في دعوة جميع الدول الأعضاء التي لم تؤيد بعد إعلان المدارس الآمنة ومبادئ لوسنز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، إلى أن تفعل ذلك.

وينبغي اتخاذ خطوات أقوى لمعالجة المسألة وإنهاء الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات. يكتسي الرصد والإبلاغ الدقيق وفي الوقت المناسب أهمية بالغة لكفالة تسني مسألة مرتكبي هذه الانتهاكات. ولذلك، فإن آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، المنشأة عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، هي آلية رئيسية في إطار ولاية الأمم المتحدة لحماية الأطفال.

وينبغي أن تتم معاملة الأطفال في النزاعات المسلحة أساسا كضحايا. ومن المهم أن تتم المعالجة الناجعة والمستدامة للآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي تتركها النزاعات المسلحة على الأطفال بطريقة فعالة وشاملة. ولذلك، من الضروري معالجة رفاههم ككل وضمان تنميتهم ومستقبلهم.

وكانت سلوفينيا دوما نشطة في مساعدة ضحايا النزاعات المسلحة، وهي لا تزال ملتزمة بتخفيف آلام الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، بما في ذلك عن طريق توفير المساعدة الطبية وإعادة التأهيل. وفي السنوات الأخيرة، تم إعادة تأهيل أكثر من ٥٠٠ طفل في سلوفينيا. إن التدريب لغايات إعادة التأهيل الاجتماعي للمرشدين التربويين في المدرسة وفي مرحلة ما قبل المدرسة، وبرنامج التثقيف في مجال مخاطر الألغام، هما

الأطفال صياغة خطة استراتيجية طويلة الأجل لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل.

ثالثاً، ينبغي لنا التركيز بشكل خاص على إعادة إدماج الأطفال في أسرهم ومجتمعاتهم. ويجب أن تتزامن برامج إعادة الإدماج تزامناً مثالياً مع التعليم لضمان أن يستعيد الأطفال ما فقدوه من تعليم. كما ينبغي لبرامج التعليم وإعادة الإدماج إيلاء اهتمام خاص للأطفال المنفصلين عن أسرهم، فضلاً عن الأطفال ذوي الإعاقة.

رابعاً، يجب تشجيع المزيد من التعاون المكثف فيما بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية عن طريق تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتعزيز القوانين واللوائح ومن خلال سن واعتماد الصكوك والأطر الخاصة بكل منطقة من أجل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ونؤيد أيضاً الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإذكاء الوعي.

إن إندونيسيا ملتزمة بإبقاء العنف ضد المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما النساء والأطفال. ونؤمن إيماناً راسخاً بضرورة أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً أكبر من خلال أنشطة حفظ السلام وبناء السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمحنة الأطفال وسلامتهم. ولذلك، وضع مركز حفظ السلام في أندونيسيا الواقع في سينتول، غرب جاوه، منهجاً دراسياً يشمل المهارات والمعارف اللازمة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كي تتصدى للتعقيد المتزايد للتحديات التي تواجهه في حفظ السلام، بما في ذلك تعزيز الحماية للنساء والأطفال في النزاعات المسلحة. وعليه فإننا نرحب بفكرة تطوير قدرات مكرسة لحماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

في الختام، وإذ نسعى لحماية حقوق الأطفال، فإننا نناشد على النحو الواجب جميع الدول الأعضاء تعزيز التعاون في

يكون على هؤلاء الضحايا الضعفاء التغلب على ما يعتمل في نفوسهم. إننا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الخطيرة في العديد من مناطق النزاع التي تؤثر على الأطفال، ونشعر بالقلق أيضاً إزاء التقارير الكثيرة التي تبين تفاقم الاتجاهات في هذا الصدد.

وبوصف إندونيسيا أحد البلدان الرائدة في الجهود العالمية لحماية الأطفال من العنف والاستغلال، فإنها تعتقد أن من الضروري لنا أن نتبع نهجاً شاملاً لتحديد إجراءات حقيقية من أجل معالجة أثر النزاع المسلح على الأطفال. لا يمكن القضاء على العنف ضد الأطفال باتباع نهج انعزالية أو متفرقة؛ فهو يتطلب اتباع نهج اجتماعية واقتصادية وسياسية، فضلاً عن صياغة خطة استراتيجية طويلة الأجل وإطار قانوني فعال. وفي هذا المنعطف، أود أن أتشاطر معكم آراء إندونيسيا.

أولاً، يجب أن ندين بأشد العبارات جميع الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكب ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. إننا نحث الدول والأطراف الأخرى الضالعة في النزاعات المسلحة على وقف العنف ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم في هذه النزاعات. إن الهجمات على المدارس والمستشفيات والاحتجاز من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، واختطاف الأطفال، والتعذيب، وفقدان مقدمي الرعاية، والصدمات النفسية والجسدية والتجنيد القسري والحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية، هي أيضاً أمور غير مقبولة وينبغي محاسبة مرتكبيها.

ثانياً، هناك حاجة ملحة لإيجاد حلول متكاملة وشاملة من أجل معالجة مسألة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما الفتيات، كجزء من خطة المرأة والسلام والأمن. كما نحث على التنفيذ السريع والكامل لخطط العمل الرامية إلى إنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وتحث إندونيسيا أيضاً على أن تشمل الإجراءات الرامية إلى معالجة أثر النزاع المسلح على

في الوقت نفسه، نشيد أيضا بالتقدم المحرز في مجال منع الانتهاكات لحقوق الأطفال وحماية هذه الحقوق بفضل التنسيق بين إجراءات فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح والمهام التي تضطلع بها الممثلة الخاصة للأمين العام، بالتعاون مع اليونسيف وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة.

وتؤيد الأرجنتين بقوة أيضا ضرورة اعتماد وتنفيذ تدابير تهدف إلى ممارسة مزيد من الضغوط على الجهات الحكومية والجهات من غير الدول التي ترتكب باستمرار انتهاكات، فضلا عن مواصلة الاتصالات مع هذه الجهات من أجل تسريح وفصل وإعادة تأهيل وإدماج الأطفال الملحقين بالجماعات المسلحة، وذلك بالتعاون مع مجتمعاتهم المحلية.

ويجب أن تظل حماية الحقوق الإنسانية الأساسية للأطفال أولوية، ولا بد أن ينعكس ذلك في إعداد ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وكذلك في أنشطة مجلس الأمن لبناء السلام وفي الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وفي هذا السياق، من الضروري بناء وصون وتعزيز قدرات عمليات حفظ السلام في مجالات الوقاية والحماية والمساعدة والمشورة والتوثيق وفي مجال رصد انتهاكات حقوق الطفل.

وأخيرا، تعرب الأرجنتين عن قلقها العميق إزاء الاستخدام المتزايد للمدارس في أغراض عسكرية والعدد المتزايد من الهجمات على المدارس والمستشفيات، وتدين ذلك شدة. إن التعليم هو المفتاح لتحقيق التنمية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، ويسهم الحصول على التعليم في بيئة آمنة في حماية الأطفال من مخاطر النزاعات المسلحة.

وفي هذا السياق، تشيد الأرجنتين باتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية المستشفيات من الهجمات المسلحة. ونؤكد مجددا دعمنا القوي لإعلان أوصلو بشأن المدارس

بناء عالم أفضل حيث يمكن للأطفال أن يتبرعوا بفخر وبملاء إرادتهم وعلى نحو سلمي. فلنحافظ جميعا على براءة الأطفال.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلى به وفد النرويج باسم الدول التي أيدت إعلان أوصلو للمدارس الآمنة.

في البداية، أود أن أشكر فرنسا على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة في سياق الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد مبادئ باريس والتزامات باريس، التي ترمي إلى حماية الأطفال الذين تجندهم أو تستخدمهم بصورة غير مشروعة القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، واللذين انضمت إليهما الأرجنتين وتؤيدهما تأييدا تاما.

كما نشعر بالامتنان حيال البيانات التي أدلى بها الأمين العام والممثلة الخاصة والسيد مبین شیخ. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن امتناننا ودعمنا القوي لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فرجينيا غامبا، ونحن ممتنون لها على عرض التقرير (S/2017/821) ومرفقاته. ونعيد التأكيد مرة أخرى على الأهمية الحيوية لتقديم كل الدعم اللازم من الموارد البشرية والمالية لمكتب الممثلة الخاصة حتى يتسنى لها مواصلة عملها، وفقا لولايتها.

وتؤيد الأرجنتين بقوة الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل منع تفادي ووقف الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الطفل في إطار النزاع المسلح. وجرت البرهنة على هذا الالتزام في مناسبات عديدة، حيث كانت الأرجنتين من أوائل الدول التي تصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وذلك في عام ٢٠٠٢. كما أنها أيدت اتخاذ القرارات ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ٢١٤٣ (٢٠١٤) و ٢٢٢٥ (٢٠١٥).

عقدنا لهذه المناقشة: حتى يتسنى لجميع الأطفال أن يكونوا أطفالا وأن يكونوا أبرياء في بيئة آمنة ومأمونة.

تؤيد مملكة هولندا بيان الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا. كما نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكندا باسم فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

وتعرب مملكة هولندا عن شكرها للأمين العام وللممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على إحاطتيهما الإعلاميتين التفصيليتين. إن وراء الاتجاهات والإحصاءات التي تقشع لها الأبدان وفرة من القصص الشخصية مثل قصة السيد شيخ. ونحن مدينون له بالامتنان على تذكيرنا بمسؤوليتنا.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصر اليوم: تأكل القانون الدولي الإنساني؛ وقوة وموارد مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام وسائر كيانات الأمم المتحدة؛ ومسؤوليتنا المشتركة عن معالجة مسألة الأطفال والنزاع المسلح ليس هنا في مجلس الأمن فحسب، وإنما أيضا في محافل الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

أولا، إن الالتزامات القانونية الواضحة الملزمة لجميع أطراف النزاعات المسلحة هي في صلب القانون الدولي الإنساني. واحترام هذه الالتزامات أمر أساسي، ولكن الاتجاه نحو تقويض احترام القانون الدولي الإنساني يبعث على القلق. وإذا لم نتصرف الآن، سيصبح هذا التآكل انهيارا أرضيا لا يمكن وقفه.

والبروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل هي صكوك أخرى ملزمة للدول الأطراف. وتمثل الالتزامات غير الملزمة قانونا مثل مبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة حوافز ثبتت فعاليتها للتغيير الإيجابي. ومن ثم، فإن مملكة هولندا ستؤيد مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم

الآمنة، الذي اعتُمد في أيار/مايو ٢٠١٥ بمبادرة من الأرجنتين والنرويج. ويلزم ذلك الإعلان الدول بتنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، وبالتالي يكفل الحق في التعليم وحماية الأطفال والشباب في حالات النزاع.

وفي هذا السياق، فإن الأرجنتين تعرب عن امتنانها وتأييدها لتوصية الأمين العام بتأييد الإعلان وتدعو على وجه الاستعجال الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء المجلس، إلى تأييده. وفي هذا السياق، استضافت الأرجنتين في آذار/مارس المؤتمر الدولي الثاني المعني بالمدارس الآمنة الذي شاركت فيه وفود من أكثر من ٨٠ بلدا وممثلون لمنظومة الأمم المتحدة والجمعية المدني. وتمثل الهدف الرئيسي للمؤتمر في تقييم التقدم المحرز منذ اعتماد الإعلان في عام ٢٠١٥، وهو الإعلان الذي يحظى حتى الآن بتأييد ٧٠ دولة. والأرجنتين لديها قناعة راسخة بأنه لن يتسنى مكافحة آفة الهجمات على المدارس بجميع أشكالها ومظاهرها إلا من خلال التعاون الدولي، وذلك في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلة هولندا.

السيدة غريغوار - فان - هارن (هولندا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الهامة.

(تكلمت بالإنكليزية)

في طريقي إلى هنا، صادفت موكبا لأطفال صغار جدا خرجوا للاحتفال بعيد جميع القديسين. إن هذا يوم مثير جدا للأطفال هنا في الولايات المتحدة. وقد ذكرني ذلك بأسباب

فما السبب؟ يرجع ذلك إلى أن إنهاء محنة الأطفال في النزاعات المسلحة ليس مسؤولية مجلس الأمن وحده. فثمة دور حاسم يتعين على مجلس حقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني القيام به. ويرجع أيضا إلى أن إنهاء محنة الأطفال في النزاعات المسلحة في اليمن أو سورية أو جنوب السودان، وجميع البلدان الكثيرة الأخرى، يبدأ بإثبات الوقائع وتحديد الجناة.

كما أن السبب في ذلك هو أن إنهاء محنة الأطفال في النزاعات المسلحة مستحيل إذا قبلنا بالإفلات من العقاب.

ويبقى مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره، ونحن جميعا سنبقى المسألة قيد نظرنا إلى أن تنتهي كمشكلة. إننا ندين لأنفسنا، ولكن فوق ذلك للأجيال المقبلة، التي تعول علينا، بأن نوفر لها طفولة آمنة ومأمونة وسلمية تدعهم يعيشون طفولتهم. الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سايكال (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر البعثة الدائمة لفرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة الملحة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وأعرب عن امتناني للمتكلمين المدعويين على إحاطاتهم الإعلامية. كما أرحب بالسيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وأثني على عملها لإنهاء المعاناة التي يواجهها الأطفال على الصعيد العالمي بسبب النزاع.

يعاني الأطفال بصورة هائلة في جميع أنحاء العالم بسبب الحرب والعنف والنزاع المسلح. وينطبق ذلك بصفة خاصة على حالة أفغانستان، حيث تضرر العديد من الأطفال وتأثروا بالعنف والنزاع المفروضين عليهم منذ ما يقرب من أربعة عقود. ولكن يبقى السؤال هو: لماذا يعاني أطفالنا يوميا، وإلى متى نتجنب معالجة العوامل الأساسية التي تهدد حياة ورفاه الأطفال

جنودا، المقرر إطلاقها في الشهر المقبل. ونحث بقوة الدول الأخرى على أن تحذو حذونا.

ثانيا، إن مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام ذو أهمية أساسية لإطار عملنا. وآلية الرصد والإبلاغ أداة قوية للتغيير الإيجابي، وكذلك القائمة الواردة في تقرير الأمين العام. وإذا جرى الانتقاص منها بفعل النفوذ السياسي أو نقص الموارد، فإن ثمة خطرا من أن تفقد هذه الصكوك قيمتها الحالية.

والتقارير التي نناقشها اليوم تعتمد اعتمادا كبيرا على الوجود المباشر في الميدان. وفي الواقع، يُحدث حفظه السلام والمستشارون في مجال حماية الأطفال والموظفون المدنيون بصفة عامة تأثيرا حاسما على أرض الواقع.

ونرحب بالالتزام القوي الذي أظهرته الممثلة الخاصة للأمين العام في الأشهر الماضية. وبوصفنا من أشد مؤيدي ولايتها، فإننا نقدر الجهود التي بذلتها في سياق المشاركة الاستباقية مع الأطراف الواردة في تقريرها.

ونشيد بأن الشكل الجديد للقوائم المتباينة يستهدف إحداث أثر وقائي. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى توخي أقصى قدر من الشفافية بشأن كيفية إعداد القوائم. ولا يمكن كفاءة الاستيفاء والدقة والمصدقية إلا من خلال عملية محايدة وقائمة على الأدلة.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة بالقرار الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر بإنشاء فريق من الخبراء البارزين للنظر في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان الدولية التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن. وقد قامت مملكة هولندا، جنبا إلى جنب مع مجموعة أساسية من مقدمي مشروع القرار، بدور نشط في المناقشات التي أفضت إلى اتخاذ القرار المتعلق بذلك بتوافق الآراء. وكان ذلك إنجازا كبيرا ذا صلة مباشرة بمناقشة اليوم.

واتفاقية حقوق الطفل. إننا نقوم بتنفيذ مختلف التدابير والبرامج، تمشيا مع التزاماتنا الوطنية والدولية، بهدف كفالة أن يعيش أطفالنا في سلام وأمن وكرامة.

وقد اعتمدنا عددا من السياسات، في ذلك الصدد، لضمان عدم تجنيد أي طفل في قوات دفاعنا وأمننا الوطنيين. ففي عام ٢٠١٠، أنشأنا لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وفي عام ٢٠١١، وضعت تلك اللجنة خطة عمل وطنية لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال في قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ومن بين الإصلاحات الأخرى، أنشأنا ٢١ وحدة لحماية الطفل بمعية مراكز التجنيد التابعة للشرطة الأفغانية الوطنية والمحلية، وقد منعت أكثر من ١٠٠ حالة من حالات التجنيد دون السن القانونية في الخدمة العسكرية.

وقمنا بتعيين منسقين رفيعي المستوى في جيشنا الوطني من أجل تعزيز حماية الأطفال. وقد وقع رئيس أفغانستان السابق على قانون الحماية لمكافحة تجنيد القصر في قوات الأمن الوطنية الأفغانية، الذي استند إلى المادة ٧٩ من الدستور، وصادق عليه البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وقد صادقت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على خارطة طريق نحو الامتثال مكونة من ١٥ نقطة، بدعم من الأمم المتحدة. ومن بين تلك التدابير، وافقت الحكومة على فحص جميع وحدات الشرطة الوطنية والمحلية لتسريح جميع الجنود دون السن القانونية وإنشاء نظام للتحقيق مع المسؤولين عن تجنيد الأطفال واتخاذ الإجراءات التأديبية ضدهم. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اعتمدت مبادئ توجيهية لتقدير السن لمنع تجنيد الأطفال في قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والتصدي له، من قبل اللجنة التوجيهية في كابل، استخدمت للمتطوعين الذين يرغبون في الالتحاق بالجيش الوطني، من أجل منع تجنيد القصر في صفوف قوات الأمن.

في النزاعات المسلحة؟ قبل ساعات قليلة فقط، وقبل مجيئي إلى هنا، بلغنا أن هجوما إرهابيا آخر شن في كابل - موديا بحياة الكثيرين ومخلفا وراءه العديد من الضحايا. لم نسمع التفاصيل بعد، غير أنني لا أشك في أن من بين ضحاياه أطفال أو أفراد من أسرهم.

إن أفضل طريقة لحماية الطفل هي كفالة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وبغض النظر عما نفعله، فإن سلامة الأطفال البدنية والنفسية ستكون دائما في خطر - على النحو الذي نشهده في أفغانستان - طالما استمر انعدام الأمن والعنف. ويتجذر الإرهاب والعنف وانعدام الأمن، في بلدنا، في عوامل موجودة خارج أفغانستان، بأبعاد إقليمية وعالمية. ومن ثم، ينبغي أن يكون الهدف هو التغلب على العوامل الهيكلية التي تحرك النزاع والعنف في جميع أنحاء العالم. ولجلس الأمن دور أساسي يضطلع به في ذلك الصدد، بوصفه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين. ونحن نتوقع من المجلس أن يستجيب على النحو الملائم لكفالة حماية ورفاه الأطفال الأفغان والأطفال في العالم بأسره.

وتلتزم حكومة أفغانستان، من جانبها، التزاما تاما بالعمل على نحو وثيق مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح من أجل تحسين حياة الأطفال الأفغان. كما نسعى إلى الاستفادة من تلك العلاقة، كما اتضح من الاجتماع البناء والإيجابي بين الممثلة الخاصة الجديدة، السيدة غامبا، ومستشارنا للأمن القومي على هامش الجمعية العامة، حيث اتفقا على تيسير الانخراط أكثر بشأن هذه المسألة.

إن حماية الأطفال والنهوض بحقوقهم تأتي في صدارة أولويات الحكومة الأفغانية. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن جهودنا المبذولة من أجل تمكينهم تتواصل بلا هوادة، في إطار مختلف الصكوك الدولية، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة،

المسلح (S/2017/821) المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، فإن العراق يضع أمام حضراتكم ملاحظاته حول ما ورد في الجزء المتعلق بالعراق من التقرير.

ووفقاً للتقرير، فإن صياغته تخللتها مشاورات واسعة النطاق في جميع أرجاء الأمم المتحدة، سواء في المقر أو في الميدان. ويعكس هذا نهجاً جديداً للتعاون مع الدول الأعضاء. وقد أجرينا مشاورات عديدة مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ومع ذلك، لم يؤخذ أي من ملاحظتنا في الاعتبار، باستثناء بعض الملاحظات العادية التي لم يكن لها تأثير حقيقي على مضمون التقرير. وذلك على الرغم من تعاوننا الكامل مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وقيامنا بالرد على جميع الأسئلة التي طرحها وتسليطنا الضوء على قدر كبير من المعلومات في الفرع المتعلق بالعراق. كما تشاورنا مع وزارة العدل ووزارة الدفاع ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية فيما يتعلق بمحتوى التقرير.

ويسلم التقرير بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) كان السبب الأساسي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وكانت داعش سبباً في تشريد آلاف الأطفال وتجنيد الأطفال واستخدام الأطفال كمفجرين انتحاريين وجواسيس ومصادر للمعلومات. ويقر كذلك بأن انتهاكات تنظيم الدولة الإسلامية لم ترتكب في العراق فحسب، بل إن عملياتها أثرت أيضاً على ليبيا ولبنان وسوريا واليمن. وأشار مجلس الأمن في قرارات عديدة إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية يشكل منظمة إرهابية. غير أن تقرير الأمين العام تناول تنظيم الدولة الإسلامية كطرف في النزاع. ولم يذكرها بالاسم الفعلي، أي المنظمة الإرهابية والمتطرفة.

وعلاوة على ذلك، لا توجد أي إشارة على الإطلاق في هذا التقرير إلى الضحايا من الأطفال الذين يولدون نتيجة جرائم الاغتصاب التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، وعلى

ومنذ إجراء تلك الإصلاحات الجديدة، تم لم شمل ٣٥ من الأطفال القصر الذين كانوا يعملون في القوات المسلحة، مع أسرهم، ومنعت ٢٨٩ حالة من حالات تجنيد الأطفال داخل مراكز التجنيد الإقليمية الثمانية. وجدير بالذكر أن توجيهات وزارة التعليم في أفغانستان في العام ٢٠١٦، التي أصدرت تعليمات إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية بوقف استخدام المدارس لأغراض عسكرية، أمر جدير بالثناء. وقد أنشأت الحكومة الأفغانية لجنة للتحقيق في حالات الاعتداء والاستغلال الجنسيين للأطفال في القوات المسلحة، ورحبت باللجنة المستقلة لحقوق الإنسان وبتحقيق مكتب المدعي العام في جرائم مرتكبة من قوة الشرطة الوطنية الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، جددت الحكومة الأفغانية مؤخرًا القانون الجنائي، وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت قانون حماية الطفل، الذي يسعى كذلك إلى تجريم مختلف أشكال سوء المعاملة والاعتداء، بما في ذلك ممارسة ما يسمى بالباتشا بازي (الغلمان الراقصون).

وتواجه أفغانستان تحديات هائلة في جهودنا الرامية إلى كفالة السلام والأمن الدائم، الأمر الذي يؤثر على وثيق على إمكانيات شباب البلد. وسنواصل الدعوة إلى تنفيذ السياسات الحالية حتى تتمكن من إنهاء الممارسات التي تعرض حياة ومستقبل أطفالنا للخطر. ويشعر وفدي بلدي بالامتنان لشركائنا الدوليين على تقديم الدعم لنا في هذا المسعى. وتتطلع أفغانستان إلى مستقبل مشرق خال من العنف والإرهاب، يمكن فيه لجميع الأطفال العيش بحرية وسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): السيد الرئيس، يتقدم وفد بلدي بالشكر لوفد فرنسا، رئيس المجلس لهذا الشهر، على إدارة هذه المناقشة البناءة. في الوقت الذي نثمن فيه الجهود الكبيرة التي بذلت في إعداد تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع

وفي ضوء ما قلته هنا، ندعو الأمم المتحدة إلى أن تكون مهنية ومحددة فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في التقرير. ويجب التحقق من المصادر. ويتضمن التقرير معلومات غامضة عن العراق، وكذلك اتهامات ضد قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي، ونحن نرفضها. وعلاوة على ذلك، فإن المصادر الواردة في هذا التقرير ليست غير موثوقة فحسب، بل إن بعضها له دوافع مشكوك فيها. وبعض المصادر ليست حتى في مناطق العمليات أو في المناطق المحررة. ويجب أن نشير أيضا إلى أن السيد يان كويش، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أكد مرارا وتكرارا أنه لم يتمكن هو أو مكتبه من التحقق من مصداقية كثير من المصادر الواردة في التقرير. وقال إن المعلومات غير المحددة في تقرير الممثل الخاص للأمين العام تشكل عبئا على بلد يدافع عن أراضيه ويواجه واحدة من أكثر المنظمات الإرهابية شراسة.

ولذلك، فإننا نعيد التأكيد على ضرورة جمع المعلومات والإحصاءات من مصادر رسمية توافق عليها الحكومة العراقية. وينبغي ألا تكون المعلومات مستقاة من مصادر غير موثوقة ولا يمكن التحقق منها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زاندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تود سويسرا أن تشكر فرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة اليوم. وأود التركيز على ثلاث مسائل.

أولا، ترحب سويسرا بإصدار التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821) وإدراج الجناة استنادا إلى أدلة موثوقة جمعتها آلية الرصد والإبلاغ التي استعرضتها وتحققت منها بدقة. ونلاحظ أنه تم في هذا العام التمييز بين لأطراف المدرجة في القائمة "التي اتخذت تدابير... بهدف تحسين حماية الأطفال" (S/2017/821، المرفق الأول)، وتلك

الرغم من أن هذه الحالات موثقة في التقرير السنوي للممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل (S/2017/249). وقد دعونا إلى إدراج هذه الحالات الموثقة في التقرير بحيث يمكن عرضها على المجتمع الدولي. ونحن لا نفهم لماذا لم تدرج في التقرير حتى الآن، على الرغم من أن هذه الظواهر خطيرة وسيترتب عليها عواقب شائنة إن لم ترد في التقرير.

وتقرير الأمين العام يعرب عن القلق إزاء ما يسمى بإجراءات المراقبة المدنية التي تستخدمها القوات الحكومية، وعدم إمكانية وصول الأطفال إلى المساعدات الإنسانية في المناطق التي استولى عليها تنظيم الدولة الإسلامية. ومع ذلك، رحب العراق بتدريب قوات الأمن العراقية الذي يقدمه خبراء الأمم المتحدة، على النحو المبين في رسالتنا المؤرخة ١٦ أيار/مايو الموجهة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام.

ووفقا للتقرير، قامت قوات الحشد الشعبي بتجنيد ٥٧ طفلاً. وطلبنا إلى مكتب الممثل الخاص أن يقدم لنا اسم طفل واحد والوحدات العسكرية التي جندوا فيها، من أجل اتخاذ التدابير القانونية اللازمة، حيث أن قوات الحشد الشعبي وضعت تحت إشراف الحكومة العراقية رسمياً منذ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. غير أن مكتب الممثل الخاص لم يستطع أن يقدم لنا اسم واحد من الـ ٥٧ طفلاً.

إن العراق دولة طرف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل والمتعلق بالزج بالأطفال في النزاع المسلح. واتخذنا أيضاً تدابير أخرى، بالتعاون مع شركائنا، ولا سيما المملكة المتحدة، لتيسير اعتماد القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) في ٢١ أيلول/سبتمبر، بشأن جمع الأدلة على الجرائم المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، على أيدي أفراد من تنظيم داعش من أجل تقديمهم إلى العدالة.

بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة قد أفرج عنهم منذ عام ٢٠٠٠. ولكن ما زال يتعين عمل المزيد. وسويسرا تؤكد مجدداً دعمها لولاية وعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومكتبها، وتدعو إلى تمديد ولايتها في القرار بشأن حقوق الطفل لهذا العام وتخصيص موارد كافية لها حتى يمكنها الاضطلاع بولايتها بالكامل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة شؤون الأطفال والشباب في أيرلندا.

السيدة زابوني (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، وأشكر على وجه الخصوص، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، على إدلائها بشهادة قيمة في مناقشة اليوم.

تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونحن هنا اليوم لمناقشة موضوع لا يرغب أحد منا في مناقشته. وبصفتي وزيرة شؤون الأطفال والشباب في أيرلندا، فإنني سأركز على المساعدة في بناء مجتمع أفضل وأكثر أمناً للأطفال والشباب. فهم مستقبلنا. مع ذلك، وبالرغم من التقدم الذي أحرزناه في بعض المجالات، فإن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821) يسلط الضوء على اتجاهات مثيرة للقلق الشديد. وتشمل تلك زيادة مقلقة في عدد الأطفال من ضحايا النزاع، علاوة على الزيادة الكبيرة في تجنيد الأطفال واستخدامهم في حالات معينة من حالات النزاع. ويشير التقرير أيضاً إلى تزايد عدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني وأثر ذلك على الأطفال.

وخلال النزاعات الاجتماعية القائمة، كثيراً ما تزداد العوائق المادية والمالية أمام تعليم الأطفال بسبب الهجمات العشوائية أو تلك التي تستهدف المؤسسات التعليمية. ومن شأن استهداف

التي لم تفعل ذلك. ونطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن هذه التدابير وعن التقدم المحرز.

ثانياً، وكما بينت فرنسا، فإن التحديات التي يشكّلها التطرف العنيف على حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، هي شاغل رئيسي لنا. وأغلبية الأطراف الواردة أسماؤها في مرفقات التقرير السنوي هي جماعات مسلحة. ولا نعرف ما يكفي عن مسارات الأطفال داخل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وخارجها، بما فيها تلك المدرجة في القائمة على أنها مجموعات إرهابية ومتطرفة عنيفة. ولذلك، قدمت سويسرا، بالاشتراك مع اليونيسيف وإدارة عمليات حفظ السلام ولكسمبرغ، الدعم لمبادرة بحثية لجامعة الأمم المتحدة بهدف إعداد توجيهات برنامجية لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة التي تستخدم العنف الشديد.

وتدعو سويسرا أيضاً الدول الأعضاء المشاركة في مكافحة التطرف العنيف إلى تنفيذ تدابيرها في امتثال تام للقانون الدولي، وأن تشمل قواعد الاشتباك الخاصة بمحاكم تدابير الوقاية والحماية الضرورية. وعلاوة على ذلك، ينبغي معاملة الأطفال المعتقلين والمحتجزين بتهم تتعلق بالأمن في عمليات مكافحة الإرهاب بوصفهم ضحايا لانتهاكات جسيمة، وليس بوصفهم يشكلون تهديدات أمنية أو جناة.

ثالثاً، على الرغم من الضغوط المالية، فإن ضمان توفير الموارد الكافية لحماية الطفل في إطار بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية أمر أساسي، لأنها تؤدي دوراً محورياً في إقامة حوار مع أطراف النزاع بغية وقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها، بما في ذلك من خلال التوقيع على خطط العمل وتنفيذها.

ختاماً، فإن سويسرا تقر بأن العديد من الخطوات الإيجابية قد اتخذت منذ إنشاء الولاية المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ومن بينها أن أكثر من ١٢٤ ٠٠٠ طفل كانوا مرتبطين في السابق

ولا شك أن للمجتمع المدني دورا حاسما يؤديه في دعم الأطفال الضعفاء المعرضين للخطر. وتعزز أيرلندا بدعمها للعمل الهام الذي تؤديه اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في العثور على الأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم بسبب النزاعات أو التشريد بهدف لم شملهم مع ذويهم. وتدعم أيرلندا أيضا اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين، التي تركز على حالات النزاع وما بعد النزاع والكوارث الطبيعية. ويُلقى تقرير الأمين العام الضوء على عدد من المسائل الخاصة بالأطفال من ضحايا النزاع في كولومبيا. وإن من دواعي سرورنا الوطني أن أيرلندا تقدم المساعدة الرامية إلى تنفيذ اتفاقات السلام، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بنوع الجنس والعدالة. وإذ نقرب من الذكرى السنوية العشرين لاتفاق الجمعة الحزينة، فإننا مدركون لأهمية هذه المسائل استنادا إلى خبرتنا الخاصة.

ويبين تقرير الأمين العام بوضوح الحالة الأليمة التي يواجهها الأطفال في الكثير من حالات النزاع، ويسلم بأن الأطفال هم الذين يتحملون في كثير من الأحيان وطأة النزاعات التي يتسبب بها البالغون. وليس بيننا من يخلو من العيوب. فنحن في أيرلندا ندرك جيدا العواقب التي يمكن أن تنشأ من عدم توفير الحماية دائما وتقدير أطفالنا والاستماع إليهم. وعليه، يجب علينا جميعا مضاعفة جهودنا لحماية الأطفال من النزاعات وأثناءها. ونظرا لولاية مجلس الأمن، فإنه تقع على عاتقه مسؤولية خاصة عن ضمان استخدام الأدوات والآليات الفعالة لإنهاء الانتهاكات بحق الأطفال.

وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة الحسنة التوقيت للغاية اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيد لوكسين (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال

البنى التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، أن يكون له آثار مدمرة على صحة الأطفال وسلامتهم وتعليمهم. وتقر سياسة المساعدة الإنسانية لأيرلندا بأن الأطفال كثيرا ما يتأثرون بالنزاعات بشكل غير متناسب. ودائما ما يكون الأطفال أكثر الفئات ضعفا في حالات النزاع من جراء آثار سوء التغذية والمرض وغيرهما من المخاطر الأخرى التي تهدد رفاه الأطفال. وتشمل هذه انفصالهم عن أسرهم أو غيرها من مقدمي الرعاية، إلى جانب التجنيد في صفوف القوات أو الجماعات المسلحة والاستغلال الاقتصادي والاعتداء البدني أو الجنسي أو العنف الجنساني والمضايقات البدنية والنفسية. وغالبا ما يضعهم أمراء الحرب والمجرمين والخارجين على القانون في الخطوط الأمامية للنزاعات.

وتتشاطر أيرلندا القلق البالغ الذي أعرب عنه الآخرون إزاء انفصال الأطفال عن ذويهم نتيجة للحروب والإرهاب وتطهير الأشخاص. وقد وجهت قبل عام وكالتنا الوطنية المعنية بشؤون الطفل والأسرة "Tusla" بإنشاء مكتب مشاريع وطنية لمساعدة الأطفال الذين يعيشون بمفردهم سابقا في "نجم أدغال" في ميناء كاليه الفرنسي. ونقدم الآن المساعدة إلى ٣٠ شابا من الذين فروا من النزاعات في أفريقيا وآسيا لبدء حياتهم من جديد في أيرلندا. ويمكنني أن أؤكد اليوم أن الأفرقة العاملة في وكالة "Tusla" ستلتقي خلال الأسبوعين المقبلين بـ ١١ طفلا آخرين لتقييم إمكانية وصولهم إلى أيرلندا. وقد بنينا القدرات التي تمكننا من القيام بذلك، وإنني عازمة على مواصلة الاضطلاع بدور فعال في مساعدة الأطفال المنفصلين عن ذويهم ودعمهم وحمايتهم. وتولي أيرلندا أولوية لحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين في حالات الأزمات والنزاعات. وبصفتها رئيسة لجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة هذا العام والعام المقبل، ستعمل أيرلندا على إدماج خطة المرأة والسلام والأمن في جميع مجالات عملها.

حد سواء. واتساقا مع تلك السياسة، أعلنت المدارس بوصفها مناطق سلام أيضا. وما برحت الدولة الفلبينية - التي تتمتع بامتياز الحفاظ على أحد أفضل نظم التعليم العام في العالم النامي - تحت جميع المدارس بالتمسك بإدارة المناهج الأساسية للتعليم والتربية. وما دامت الدولة تفتقر إلى الموارد الكافية لتقديم الدروس المتعلقة بالماركسية - اللينينية، فإنها تحت على تخصيص تلك الدروس للتعليم المنزلي لمن يرغب في ذلك من المواطنين.

وظل الجيش دائما في طليعة حماة رفاه الأطفال في حالات النزاع المسلح. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦ أصدرت القوات المسلحة تعميما بعنوان "حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح" وهو بمثابة مرشد للسياسة العامة للقوات المسلحة في منع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. ويحدد ذلك التعميم إجراءات الرصد والإبلاغ والتصدي للانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة التابعة للدول أو من غير الدول. ويستمر سن المزيد من قوانين الحماية وإصدار التعميمات وبيانات السياسة العامة في هذا الصدد. غير أننا، شأننا شأن الحاضرين هنا في جلسة اليوم، نفضل قياس النجاح على أساس النتائج وليس بمجرد النوايا الحسنة التي مهدت الطريق المؤدي إلى الحرب. وعليه، فلا مناص من توخي الدقة والموضوعية في الإبلاغ. لأن من شأن ذلك أن يعزز أو يثبط الرغبة الصادقة في مواصلة العمل على حماية الأطفال في حالات النزاع.

وستواصل الفلبين المساعدة في أعمال الأمم المتحدة الرامية إلى حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ودعم نشر تقريرها السنوي اتساقا مع امتثالها لأرفع معايير القانون الدولي ومبادئ الشفافية والمساءلة.

وفي الاجتماع الذي عقده مع الممثلة الخاصة للأمين العام، أعرب مكتبها عن عزمه على استمرار التعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه المسائل. وأرحب بتلك المبادرة لأنها تتصدى لشاغلين يشكلان - استنادا إلى خبرة حكومة بلدي

والنزاع المسلح على عملهما الاستباقي في مجال الوقاية وتعزيزها فضلا عن رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلحة وضمن المساءلة عنها.

يسلط تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح (A/HRC/34/44) الضوء على الآثار المأساوية للنزاعات المسلحة على الأطفال، في ذات الوقت الذي يشدد فيه على الممارسات الجيدة والتقدم المحرز في الطريق قداما. وتلاحظ الفلبين رفع اسم جبهة مورو الإسلامية للتحرير من التقرير بعد أن توقفت أخيرا عن تجنيد الأطفال في حالات النزاع المسلح. وأفرج - في إطار عملية بلغت ذروتها في وقت مبكر من هذا العام - عن ما مجموعه ١ ٨٦٩ طفلا أقرت الجبهة بأنهم ملحقين بجناحها المسلح وأسقطت عنهم مهامهم القتالية.

وعلى الرغم من استمرار جيوب النزاعات في البلد، بما في ذلك الحصار الذي تم فكّه مؤخرا على مدينة ماراوي، ما تزال الدولة بوصفها المسؤولة عن حالة حقوق الإنسان في البلد، لا تعطي الأولوية لرفاه الأطفال ومنع التمرد من استخدام الأطفال لأغراض القتال سعيا إلى تحقيق مكاسب مشيئة ومشكوك فيها. وتعتبر أماكن وجود الأطفال في الفلبين مناطق سلام وفقا للقانون المتعلق بالحماية الخاصة للأطفال من الانتهاكات والاستغلال والتمييز. ويعني ذلك أنه يجب ألا يتعرض الأطفال للهجوم عن طريق استخدامهم مقاتلين. بل إنهم يستحقون الاحترام والحماية الخاصة.

وإن من الأهمية بمكان حماية الأطفال من جميع أشكال التهديد والاعتداء والتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة. ويجب أيضا تقديم الخدمات الاجتماعية للأطفال بصرف النظر عن الأوضاع التي يعيشون فيها دون أي عوائق. ولا يمكن تحقيق أي مكاسب عسكرية نتيجة إيذائهم أو تعريضهم للخطر أو تركهم بمفردهم دون رعاية. ويجب استمرار تقديم خدمات التعليم للأطفال في حالات الحرب والسلام على

ونرحب بالتوصيات الواردة في التقرير والرامية إلى تعزيز الإجراءات الملموسة من أجل حماية الفتيات والفتيان والمراهقين في النزاعات المسلحة، وفقا لأحكام القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥). على المنظمة ودولها الأعضاء ووكالات وقطاعات منظومتها حماية المصالح الفضلى للطفل تحت أي ظرف من الظروف. من المؤلم أن نضطر لذكر تلك الحقيقة وأن تثير قلقنا، وكأنها ليست الوضع العالمي الراهن.

نحن ندين جميع الأنشطة التي تنتهك حق الفتيان والفتيات والمراهقين في الرفاه، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، التي تتضرر فيها تحديد الحقوق الأساسية للأطفال. يتيح لنا الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للالتزامات باريس لحماية الأطفال المجندين أو المستخدمين بصورة غير مشروعة من جانب قوات أو جماعات مسلحة فرصة طيبة لمواصلة التوعية بالتحديات التي لا تزال تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. وفي هذا الصدد، ندعو مرة أخرى جميع الدول إلى الامتثال للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما لن الأطفال لا يستحقون الحماية العامة في النزاعات المسلحة فحسب، بل والحماية الخاصة التي تسلم بضعفهم الشديد في تلك الحالات.

كما ندين بشدة العنف ضد الأطفال واستغلالهم الجنسي، ونرحب بالتدابير التي اعتمدها الأمم المتحدة لتعزيز سياسة عدم التسامح إطلاقا بهدف منع ومكافحة أعمال العنف والاعتداء الجنسي التي يرتكبها أفرادها وأفراد عمليات حفظ السلام، التي يقع القصر، للأسف، ضحية لها.

لقد وقع ٧٢ بلدا، بما فيها المكسيك، على الاتفاق الطوعي بين الأمين العام والدول، والذي قدم في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في ١٨ أيلول/سبتمبر. إننا ندعو مجلس الأمن إلى كفالة حماية الأطفال كعنصر رئيسي من عناصر الولايات التي يضعها لعمليات السلام. وبالمثل،

- تحديا أمام توحى الإنصاف والتوازن في الإبلاغ من جانب الممثلة الخاصة. أولا، فهي تتناول قصر الفترة الزمنية التي يجب على الدول الأعضاء تقديم تعليقاتها على مشروع التقرير، ثانيا، انعدام الوضوح والتفاصيل فيما يتعلق ببعض الحالات الواردة في التقارير، ما يجعل من الصعب على الحكومات المعنية التحقق من صحة تلك المزاعم، وبذلك لا يكون العمل متسقا مع الاستعدادات السابقة له.

لا حاجة بنا ولا رغبة لدينا في إخفاء الانتهاكات. نريد ولدينا جيش يقاتل لكسب النزاعات، كما أظهر حصار مراوي بامتياز، ولا نريد إثارة نزاعات جديدة بارتكاب تجاوزات، ولا سيما ضد الأطفال. وهذا هو التمييز المشبوه للمتطرفين. نحن فخورون بجيشنا، لا بالخجل منه. لقد شهدت شخصا الحرص والحذر الذي يبديه الجيش لتفادي سقوط ضحايا من المدنيين عندما عملت كصحفي تلفزيوني يغطي ميدان القتال لحساب شبكة تلفزيون ABS-CBN الإخبارية. غير أننا لا نعرف كيف ينظر المتمردون إلى الممارسات التي نمقتها جميعا.

وتأمل حكومتي في أن يؤدي إنشاء وتعزيز علاقة عمل مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى تتمكن الحكومات من تيسير إصدار تقارير دقيقة ومتوازنة في الوقت المناسب، بما يمهد السبيل للقضاء على العنف ضد الأطفال في الحروب التي لا تزال الدول الأعضاء، للأسف، تشنها لحماية شعوبها من الأعداء وبلدانها من التمزق.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة هواكبيث (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وكذلك الأمين العام أنطونيو غوتيريش والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، على عرض التقرير السنوي عن الموضوع (S/2017/821).

إطارها ومع سائر أعضاء الأمم المتحدة، فإنها ستواصل الكفاح لمنع معاناة من هم حاضر ومستقبل مجتمعاتنا والتخفيف منها، إذ أنه من واجبنا تحويل الشدائد إلى فرص لجميع أطفال العالم. الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد إتيغوجي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وفد فرنسا على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع بالغ الأهمية في سياق رفاه الأطفال. كما أشكر الأمين العام وباقي مقدمي الإحاطات الإعلامية على تشاطر آرائهم. ونقدر الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، لتعزيز فعالية ومصداقية الأمم المتحدة في تعزيز رفاه الأطفال المتضررين من النزاع.

إن حالات النزاع تضع الأطفال في مواجهة خطر كبير، خاصة عندما تكون الجماعات المسلحة من غير الدول معنية. الأطفال عرضة لخطر القتل أو الاختطاف أو التشويه. ويتعرضون أيضا للخطر بصور أخرى. إنهم يواجهون الإيذاء الجنسي، والتجنيد كجنود أطفال، والاتجار والاسترقاق وغير ذلك من الفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة. وهذا الوضع يؤكد ضرورة قيام الدول والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة باتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز حماية الأطفال في مناطق النزاع.

من الواضح أن الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول تنشط في أجزاء عديدة من العالم اليوم. ويتضح أيضا بشكل متزايد أنها مسؤولة عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتبيّن أنشطتها أنها تشكل بالفعل تهديدا خطيرا لرفاه الأطفال.

إن نيجيريا تدين بأشد العبارات الممكنة عمليات الاختطاف الجماعية للأطفال على أيدي الجماعات المسلحة

تؤيد المكسيك مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع التي تهدف إلى التصدي للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، وهي اقتراح مقدم من المملكة المتحدة يهدف إلى تعزيز استجابة المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. كما نؤكد من جديد دعمنا لحملة الأمم المتحدة "أطفال، لا جنود" ولتحقيق أهدافها.

غير أن علينا، بالرغم من تلك الاتفاقات والالتزامات السياسية، أن نركز اهتمامنا، مع شعور بالآسى، على الزيادة في تغذية نزعة التطرف وتجنيد القصر واستخدامهم من جانب المجموعات المسلحة من غير الدول. يشكل انتشار الجماعات الإجرامية، ولا سيما الإرهابيون، تهديدا كبيرا للأطفال والمراهقين. ولهذا يجب على الدول أن تعمل لإيجاد وتعزيز استجابة شاملة للتطرف العنيف، مع إيلاء اهتمام خاص للأسباب الجذرية لانتشاره.

وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف دليل جيد لوضع تدابير شاملة لمنع نشر تلك الآفة في أوساط الفئات الضعيفة، بمن فيها الأطفال، ومعالجتها ومكافحتها. ونتفق مع الأمين العام في دعوته إلى الرد على التهديدات التي تحول دون توطيد السلام المستدام من جميع جوانبه، في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين.

ويجب أن تكون إحدى الأولويات هي تنفيذ تدابير إعادة إدماج فعالة للأطفال الذين كانوا مرتبطين في السابق بالجماعات المتطرفة، بغية ضمان معاملتهم كضحايا يستحقون حماية حقوقهم للإنسان والرعاية النفسية، لا كتهديدات أمنية تخضع للمقاضاة أو الاحتجاز دون إمكانية إعادة التأهيل. وكجزء من التزامها بجدول الأعمال هذا، تقف المكسيك مع الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، التي تمثل التزاما جماعيا من أجل الأطفال. والمكسيك عضو أيضا في فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح. وبصفة المكسيك عضو في تلك المجموعات وفي

بمجموعة واسعة من التدابير لحماية الأطفال المتأثرين بالحرب وإعادة تأهيلهم. ولكي ترقى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية إلى مستوى التزاماتها بموجب الإعلان، يجب عليها أن تواصل تعزيز كفاءتها وقدراتها المحلية كي تلبي بفعالية الاحتياجات المتفاوتة للأطفال وتتصدى لمواطنيهم في حالات النزاع.

إن الأعمال المشينة التي ترتكبها جماعة بوكو حرام لا تسلب الأطفال النيجيريين براءتهم فحسب، بل إنها تشكل أيضا انتهاكات جسيمة للقوانين الدولية والمحلية، التي توفر ضمانات تكفل حقوق الأطفال ومصالحهم أثناء فترات الأعمال العدائية والنزاعات المسلحة. ونتيجة للأفعال التي تفتقرها تلك الجماعة، أصدرت الحكومة النيجيرية تعميما، يبعث برسالة قوية إلى إرهابيي بوكو حرام مفادها أنهم سيخضعون للمساءلة عن انتهاكاتهم المستمرة للقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها نيجيريا.

وتلتزم نيجيريا التزاما راسخا بالوفاء بالتزاماتها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، فضلا عن الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل. وقد أدرجت هذه الصكوك في قوانين بلدنا. وهي تتضمن أحكاما واسعة النطاق مناهضة انتهاك حقوق الأطفال، ونحن عازمون على إنفاذها.

والأهم من ذلك أن نيجيريا قد انتهت لتو من صياغة سياسة وطنية بشأن حماية المدنيين والتخفيف من الضرر. وتؤكد هذه السياسة التزام الحكومة بحماية المدنيين وتخفيف الضرر الواقع عليهم، مع التقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمبادئ الدستورية والقوانين المحلية أثناء تخطيط جميع العمليات الأمنية وتنفيذها، وبتحسين حماية المدنيين من الأعمال التي ترتكبها جهات مسلحة من غير الدول.

وتعتقد نيجيريا أن المجلس ينبغي أن يواصل إيلاء الاهتمام لمسألة الأطفال والنزاع المسلح. فهي مشكلة آخذة في التنامي

من غير الدول، بما في ذلك العمليات التي تقوم بها جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ونحن ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأطفال المخطفين. ونطالب الأطراف في النزاعات المسلحة بأن تتوقف فورا عن شن الهجمات غير المشروعة والتهديد بشنها ضد المدارس والتلاميذ والمدرّسين. ونحن، من جانبنا، أطلقنا مبادرة المدارس الآمنة التي تهدف إلى توفير بيئة تعليمية آمنة ومأمونة للأطفال في جميع أنحاء نيجيريا.

إن انتشار الجماعات المسلحة من غير الدول، وأساليب عملها غير المألوفة وارتباطها بالشبكات الإجرامية عبر الوطنية تجعل من الصعب بوجه خاص إنفاذ الأحكام القانونية لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. يمكن لهذه الحالة، إلى حد ما، تفسير الفوضى والفحش التام اللذين تتسم بهما أنشطة الجماعات المسلحة وتجعلها خطرا شديدا على رفاة المقاتلين، وخاصة الأطفال. لقد شوهد هذا بوضوح في حالة تنظيم الدولة الإسلامية وجماعة بوكو حرام.

وللمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور هام تؤديه في معالجة مخنة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فهذه الشراكة الهامة تركز على الاتفاق المبرم بين المؤسستين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بهدف اتخاذ تدابير لحماية الأطفال الأفرقة من تأثير النزاع المسلح.

وتحث نيجيريا كلتا المنظمتين على مواصلة تعزيز التعاون المربح لجميع أطرافه بشأن هذه المسألة الهامة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، أظهرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التزاما قويا بتعزيز رفاة الأطفال المتضررين من النزاع بإصدارها إعلان أكرام المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب في غرب أفريقيا، الذي اعتمد في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠. وهذا الإعلان يلزم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية باتخاذ

إن دولة قطر، وإيماناً منها بأهمية التعامل مع الأسباب الجذرية المؤدية إلى التطرف العنيف والنزاعات المسلحة المرتبطة به، فإنها تولي التعليم اهتماماً كبيراً في سياساتها وبرامجها التنموية والإغاثية التي تنفذها على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك للآثار الإيجابية للتعليم في تنشئة الأطفال على أسس سليمة بعيدة عن العنف والتطرف. وبناءً على قناعتنا بأن الحق في التعليم لا يسقط بسبب النزاع المسلح، فقد أولت دولة قطر اهتماماً كبيراً لمسألة ضمان التعليم للأطفال في حالات الطوارئ، وخاصة في حالات النزاع المسلح. وتجسد هذا الاهتمام من خلال تأسيس مؤسسة "التعليم فوق الجميع" وغيرها من المبادرات وبرامج التعليم التي تُنفذ بالتعاون مع المنظمات الدولية، والتي تمكنا من خلالها من الوصول بخدمات التعليم ذات الجودة العالية إلى ملايين الأطفال حول العالم.

وفي عام ٢٠١٦، بادرت دولة قطر، بالتعاون مع رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، وبمشاركة العديد من الدول الأعضاء، بتنظيم مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى للجمعية العامة حول حماية الأطفال والشباب المتأثرين بالتطرف العنيف، والتي خرجت بتوصيات هامة لكيفية المضي قدماً في هذا المجال. واستكمالاً لهذه الجهود، قامت دولة قطر بتوقيع مذكرة تفاهم في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومؤسسة "صلتك" في دولة قطر من أجل تعزيز قابلية الشباب للتوظيف في المنطقة العربية والإسلامية، وذلك في إطار برنامج بناء قدرات الشباب وإطلاق مشاريع لوقايتهم من التطرف العنيف.

وفي إطار التزامنا بحماية الحق في التعليم في حالات الطوارئ، كان بلدي من أوائل الدول التي صادقت على إعلان المدارس الآمنة، المُعتمد في مؤتمر أوصلو. وفي هذا الصدد، نود أن نشني على إطار العمل الصادر عن "التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات"، والذي يوفر اقتراحات وأمثلة وممارسات

وتتطلب اتباع نهج تعاوني بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة - الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية - ليتسنى التصدي لها بفعالية.

ختاماً، فإننا نؤكد من جديد التزامنا الثابت بحماية حقوق الأطفال في حالات النزاع. ونتخذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام لرفاه الأطفال. وسننتصر، مع جيراننا وشركائنا الدوليين، في الحرب ضد الإرهابيين، ونحن عازمون عزماً لا يلين على تقديمهم إلى العدالة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة لبحث موضوع هام يمس الشريحة الأضعف في المجتمع، ألا وهي الأطفال. ونود أن نشني على الجهود الحثيثة لبلدكم الصديق في مجال حماية الأطفال في سياق النزاعات المسلحة. والشكر موصول لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة والسيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيد مبین شیخ لإحاطاتهم الإعلامية التي قدموها صباح اليوم.

إن مواصلة مجلس الأمن بحث هذا الموضوع على مدار السنوات الماضية يعكس التزام المجتمع الدولي بتوفير الحماية للأطفال الذين يشكلون أمل الشعوب لبناء مجتمعات آمنة ومستقرة. والوفاء بالالتزامات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على أطراف النزاع لحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة يُعتبر عاملاً هاماً في حماية المدنيين، وخاصة الأطفال الذين يدفعون الثمن الأكبر لهذه النزاعات لكونهم الشريحة الأضعف. ولكن في ظل النزاعات المسلحة التي نشهدها اليوم، فإن المجموعات المتطرفة العنيفة لا تعير اهتماماً لأي التزامات تجاه القانون الدولي الإنساني وترتكب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال دون تردد أو خوف.

هذا المجال. ومن المطمئن أن نقرأ في تقرير الأمين العام أن هناك تطورات إيجابية فيما يتعلق بالتواصل مع أطراف النزاعات. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته حملة "أطفال، لا جنود".

(تكلم بالإنكليزية)

ولكن من المحزن أنه حدثت زيادة بأكثر من الضعف في تجنيد الأطفال واستخدامهم في بعض البلدان، على سبيل المثال في سورية والصومال، مقارنة بالعام السابق. كما أن عدد الضحايا وصل إلى أعلى مستوياته في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشاط الأمين العام قلقة إزاء الآثار المترتبة على الأطفال نتيجة تزايد عدم احترام القانون الدولي.

وعلى الدول الأعضاء أن تتقيد بالتزاماتها وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. علاوة على ذلك، من المهم مضاعفة الضغط على الجماعات المسلحة من غير الدول حيث تجند الأطفال وتستخدمهم في أنشطتها التي يتوسع نطاقها عبر الحدود.

وفي هذا الصدد، نرى بوضوح أن الإفلات من العقاب هو أحد الأسباب الرئيسية وراء تكرار هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ولا يمكننا ردع ارتكاب تلك الجرائم إلا من خلال ثبات الملاحقات القضائية. لذلك، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يؤثر على الجهات الحكومية وغير الحكومية في مناطق النزاع ويجعلها تمثل للقانون الدولي، بما في ذلك عن طريق استخدام أدوات الجزاءات بشكل أفضل، فضلاً عن إحالة المسائل إلى المحكمة الجنائية الدولية في الحالات التي تكون فيها الدول غير قادرة على تقديم الجناة إلى العدالة المحلية أو غير راغبة في ذلك. ويجب علينا في الوقت نفسه أن نأخذ في الاعتبار أن الأطفال الذين دُفعوا إلى الحرب ينبغي في المقام الأول اعتبارهم ضحايا لا مجرمين. وينبغي بذل كل جهد ممكن لإعادة إدماجهم في الحياة الطبيعية، ولا سيما الفتيات المجنندات سابقاً وضحايا

مثل كى تستفيد منها الدول في تنفيذ التزاماتها بإعلان المدارس الآمنة.

إن دولة قطر تعرب عن بالغ قلقها إزاء الانتهاكات التي يعاني منها الأطفال في الأرض العربية الفلسطينية المحتلة وفي سورية، والتي أشار إليها الأمين العام في تقريره (S/2017/821). ونود أن نؤكد على أهمية انخراط المجتمع الدولي بشكل حاسم ومثابر للتوصل لحل عادل ودائم لهذه النزاعات التي يدفع فيها الأطفال ثمننا باهظاً.

وختاماً، إن دولة قطر لن تدخر جهداً لدعم الجهود الدولية الرامية لحماية الأطفال في كافة الظروف وبكافة الوسائل ولتوفير البيئة المواتية لتنشئتهم في ظروف آمنة وصحية، كفيلة بتطوير قدراتهم ليصبحوا صناعاً لمستقبل ينعم بالسلام والأمن والرفاهية لجميع شعوب العالم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن ولافيا وليتوانيا وبلدي، إستونيا. نؤيد تماماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

ونشكر فرنسا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، كما نشكر الأمين العام وممثلته الخاصة وممثل المجتمع المدني على إحاطاتهم الإعلامية.

إن إيلاء اهتمام خاص للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أمر هام تماماً في ضوء آخر تقرير للأمين العام (S/2017/821) نظراً لأن الانتهاكات التي ارتكبتها هذه الجماعات تعادل تقريباً ثلاثة أضعاف تلك التي ارتكبتها القوات الحكومية. وهذا يطرح مجموعة جديدة من التحديات أمام الدول الأعضاء. ونشكر الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، واليونسف على عملهما الذي لا يرقى إليه شك في

من يعانون من أزمات المنطقة الناتجة عن التطرف والإرهاب واستمرار التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

إننا نرحب بتركيز المناقشة على الانتهاكات التي ترتكبها جهات فاعلة من غير الدول، وذلك من منطلق شعورنا بالقلق البالغ تجاه خطورة الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المتطرفة والإرهابية المدعومة من دول مارقة ضد الأطفال في كل من سوريا والعراق وأفغانستان والصومال وليبيا واليمن. وبالنسبة إلى هذه الجماعات، خصوصاً تنظيم داعش، فإن قتل الأطفال وتجنيدهم واختطافهم والاعتداء عليهم جنسياً واستخدامهم كدروع بشرية أمور تُعتبر من الأساليب المتعمدة التي تقع في صميم عملها. ولقد وصلت الانتهاكات ضد الأطفال إلى أكثر مناطق الالتزام حدة ورسوخاً في المنطقة ألا وهي الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث ما زال الأطفال هناك يعانون من آثار الاحتلال والتعرض للاحتجاز والقتل والتشويه، وخاصة في الضفة الغربية.

وبالرغم من كل هذه الأزمات، لدينا اقتناع راسخ بأن هناك إمكانية للتوصل إلى حلول سياسية شاملة لهذه الأزمات. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

في ما يتعلق بالحالة في اليمن، أود أن أشير إلى أن دولة الامارات عضو في التحالف لاستعادة الشرعية في اليمن، الذي تم انشاؤه بناء على طلب الحكومة اليمنية الشرعية من أجل حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، من انقلاب الحوثيين. ولقد حرص التحالف منذ إنشائه على الاستمرار في تنفيذ وتعزيز إطار عمل لحل سياسي للأزمة اليمنية يكون مبنياً على قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

إن دولة الإمارات تدين الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الحوثيون المدعومون من إيران، والتي شملت تجنيد واستخدام الأطفال كجنود ودروع بشرية، واستخدام المستشفيات المدنية والمدارس في الأغراض العسكرية، وزرع الألغام الأرضية وشن

الاغتصاب المتكرر، وهم غالباً ما تنبذهم وترفضهم أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. علاوة على ذلك، إن تعزيز نظم حماية الطفل هو أحد أكثر التدابير فعالية من حيث التكلفة لبناء القدرة على الصمود وتعزيز التنمية المستدامة. وبوسع نظم حماية الطفل القوية أن تخفف من آثار النزاعات والأزمات على الفتيان والفتيات. ويمكن لإتاحة المجال أمام الأطفال بأن يعيشوا حياة الأطفال أن تصبح التدبير الأقوى والأكثر فعالية من حيث التكلفة لإعادة تأهيل الأطفال ذوي التجارب المؤلمة وإعادة إدماجهم.

أخيراً، نعلم جميعاً أن التعليم هو أحد العناصر الرئيسية للوقاية. لذلك، المهم كفاءة تعليم الأطفال في أوقات الأزمات. وفي حالات الطوارئ، يمكن توفير الرعاية للأطفال في المدارس وتفقدتهم وحمايتهم من الاختطاف، والتجنيد، والاستغلال الجنسي والاقتصادي. والتعليم يساعد أيضاً على تجنب تجنيدهم أو إعادة تجنيدهم، ويمهد السبيل أمام إعادة ادماجهم في المجتمع بشكل أفضل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد المشرخ (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالفرنسية): باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، والسيد مبین شیخ علی إحاطاتهم الإعلامية.

(تكلم بالعربية)

تؤمن دولة الامارات بأن الأولوية يجب أن تكون تعزيز السلم والاستقرار لضمان مستقبل أفضل للأجيال الشابة. لذلك، فإن المناقشة الجارية اليوم تتسم بأهمية بالغة لأن أطفالنا هم أكثر

ختاماً، تود دولة الإمارات المساهمة بالاقتراعات التالية بهدف تعزيز نتائج التقارير المقبلة المعنية بحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

أولاً، التأكد من اعتماد التقرير وآلية الرصد التابعة له على مصادر مستقلة وموثوقة تتناول بشكل متوازن الانتهاكات المرتكبة في جميع أنحاء النزاع. ثانياً، ضمان إجراء مشاورات متواصلة وشاملة مع الدول على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) من أجل تجنب المعلومات المضللة وتيسير إجراء تقييمات دقيقة وشاملة.

وأخيراً، ترحب دولة الامارات بالتعاون والتشاور اللذين تقوم بهما السيدة فرجينيا غامبا ومكتبها مع الدول الأعضاء. كما نرحب بزياراتها إلى مقر التحالف، مؤكداً في هذا الصدد على التزامنا بمواصلة العمل مع مكتب السيدة غامبا ودعمنا وتقديرنا العميق لولايتها العالمية والضرورية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جورجيا.

السيدة أغلادزي (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا للرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

إن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة هي مسؤوليتنا المشتركة، ومع ذلك لا يزال الأطفال يتعرضون للخطف في حالات النزاع المسلح والتجنيد كمقاتلين. وهم يقعون ضحايا أعمال العنف والقتل والتشويه والاعتقال التعسفي في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من الإدراك الواسع لطبيعة المشكلة، علينا أن نحقق المزيد من التقدم الملموس على أرض الواقع. ووفقاً لما يرد في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821)،

الهجمات على حدود المملكة العربية السعودية الشقيقة، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وحوادث عمليات نزوح داخلية، فضلاً عن تدمير المؤسسات المدنية الحيوية. ويذلل التحالف جهوداً متواصلة للتخفيف من آثار النزاع على الأطفال إيماناً منه بأن خسارة أي طفل هي خسارة فادحة. لذلك، وبالإضافة إلى وضع تدابير عامة للحماية، اتخذ التحالف إجراءات محددة لمواجهة تجنيد الحوثيين للأطفال وذلك من خلال إعادة تأهيل الأطفال الجنود وتأمين عودتهم الآمنة والسريعة ليكونوا تحت رعاية الحكومة اليمنية من أجل لم شملهم مع أسرهم بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

ونؤكد في هذا الصدد على أن التزام دولة الامارات بحماية الاطفال هو التزام شامل، حيث أن جهودنا الرامية إلى تلبية الاحتياجات الطبية العاجلة وضمان صحة وسلامة الأطفال المتأثرين بالنزاع على المدى الطويل شملت أيضاً إنشاء مستشفى ومراكز طبية متخصصة للنساء والأطفال، ومأوى للأيتام والأطفال المنفصلين عن والديهم بسبب الحرب في العراق، وكذلك توفير التعليم والتدريب المهني للأطفال النازحين المقيمين في الملاحيء بالعراق والأردن.

إن الكلام عن أي انتهاكات تُرتكب ضد الأطفال على أيدي جهات فاعلة من غير الدول يجب أن يشمل التصدي لاستغلال الفتيات واخضاعهن عبر استخدام أساليب العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاتجار بالبشر والرق الجنسي بهدف نشر الرعب في المجتمعات المحلية وتحقيق مصادر للدخل. لذلك، يتعين على المجتمع الدولي الاستمرار في الالتزام بالتنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن، وجعل التركيز على منع نشوب النزاعات والمشاركة الجادة للمرأة جزءاً لا يتجزأ من استجابته الكاملة.

الجنود في مجتمعاتهم المحلية وبذل كل جهد لتطبيق وتنفيذ التزامات باريس من خلال المساعدات السياسية والإنسانية والتقنية للدول الأعضاء. ومن الضروري أن تقوم كافة أطراف النزاع بالإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن الأطفال المدرجين في القوات المسلحة.

يجب علينا نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء الإنسانيين والإيمائين، اتخاذ خطوات ملموسة للتخفيف من عواقب أعمال القتال المسلح على أجيال الشباب. وقد أعطت جورجيا الأولوية لحماية حقوق الطفل في جميع مناحي الحياة من خلال التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين. إن حكومتنا لا تدخر جهداً في مساعدة الأطفال المتضررين من النزاع والتشريد القسري من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوستيا الجنوبية، وفي ضمان الظروف المعيشية الملائمة لهم من خلال توسيع نطاق برامج الرعاية الاجتماعية وتنفيذ الاستراتيجيات ذات الصلة.

إننا نشعر ببالغ القلق من أن الحقوق الأساسية للأطفال ما زالت تنتهك يوميا في كل من المنطقتين المختلفتين من جورجيا. ومنذ عام ٢٠١٥، منعت اللغة الجورجية كلغة تعليم في المراحل الأولى في بقية المدارس الجورجية في مقاطعة غالي، مما أسفر تدرجياً عن منع كلي لتعليم اللغة الأم في منطقة أبخازيا. وفي السنوات الأكاديمية من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، حرم حوالي ٤٠٠٠ طالب من حقهم في الحصول على تعليم بلغتهم الأم، اللغة الجورجية. واستهلت عملية مماثلة في منطقة تسخينفالي. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، حظر تعليم اللغة الأم في المدارس الجورجية لأخالغوري وزانور وسيناغوري في إطار استراتيجية روسيا الشاملة التي تهدف إلى محو الهوية الجورجية في المناطق المحتلة.

في هذا الصدد، وبينما نؤكد من جديد التزامنا بحماية الحقوق الأساسية للطفل، ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة جهوده

كانت هناك على الأقل ٤٠٠٠ حالة انتهاك موثقة ضد الأطفال، ارتكبتها قوات الحكومة، وأكثر من ١١٥٠٠ حالة انتهاك ضد الأطفال موثقة، ارتكبتها طائفة من الجماعات المسلحة من غير الدول في عام ٢٠١٦.

وللهجمات غير المتناظرة أثر شديد على الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرة الجهات المسلحة من غير الدول والجماعات الإرهابية.

ومن بين الاتجاهات المثيرة للقلق الواردة في التقرير، الاستخدام المروع لأساليب الحرب من جانب عدد من أطراف النزاعات، بما في ذلك منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. لقد شهدنا جميعاً أطفالاً عالقين في المناطق المحاصرة أو محرومين من الغذاء والماء والمساعدة الطبية، بما في ذلك اللقاحات. وفي عام ٢٠١٦، تحققت المنظمة من أكثر ٧٥٠ من الهجمات على المدارس والمستشفيات. وإذ تفيد التقديرات بأن أكثر من ٢٤٥ مليون طفل يعيشون في مناطق نزاعات، فإن مسألة الأطفال المنقطعين عن التعليم بسبب آثار النزاع مثيرة للقلق بشكل خاص.

وفي الوقت نفسه، أحرز تقدم ملموس في مجال حماية الأطفال من خلال حملة الأمم المتحدة "أطفال، لا جنود". وبمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، أفرج عن الآلاف من الأطفال من الأسر وتم إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. وقد أعدت أدوات فعالة واستمدت مبادرات هامة من ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، مما يوفر إطاراً قوياً للتصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في جميع أنحاء العالم.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد التزامات باريس، نؤكد من جديد تعهدنا بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وتنفيذ الجزاءات المفروضة على الأشخاص الذين جنّدوا أطفالاً بصورة غير قانونية وإعادة إدماج الأطفال

وقد أقام السودان كذلك نظاما قانونيا متكاملا لعدالة القصر، يشمل قانون الطفل لعام ٢٠١٠، مع إقامة النيابة الخاصة به وتدريب وكلاء النيابة عليه. ولتعزيز منع انتهاكات حقوق الأطفال، عينت حكومة السودان المدعي العام لجرائم دارفور للتحقيق في كل المزاعم في دارفور منذ تفجر النزاع في عام ٢٠٠٣ حتى نهايته هذا العام، لا سيما المزاعم المتصلة بانتهاك حقوق الأطفال. كما أنشأت الحكومة لجنة لتقصي الحقائق بشأن اختطاف وتجنيد الأطفال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وتم أيضا تدشين الخطة الوطنية العشرية الشاملة لترقية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان.

ووقع السودان في آذار/مارس ٢٠١٦ على خطة عمل مشتركة هامة مع الأمم المتحدة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وتمت مراجعة وتعديل اللوائح والنظم الخاصة بإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي توقف فيها النزاع. أتاح كل ذلك تقديم الحماية والعناية الكافية للأطفال المتضررين، خاصة في مجال التحصين ضد الأمراض.

ونود اغتنام هذه الفرصة لتوجيه الشكر الجزيل إلى مكتب ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاعات ومكتب اليونيسيف في الخرطوم والمكتب الإقليمي لليونيسيف في الأردن على التعاون النموذجي الذي نشيد به الآن، خاصة في إطار إيواء الأطفال الذين كانوا يقاطلون في صفوف قوات حركة العدل والمساواة المتمردة وحمائهم وتقديم الدعم النفسي لهم بعد الإفراج عنهم.

ويغتنم وفد بلدي هذه السانحة لتجديد التزامه التام بتطبيق الخطة المشتركة لحماية الأطفال في النزاع المسلح، وهي خطة هامة جدا، بما يكفل استمرارية هذه الجهود وانطلاقا من مسؤوليته تجاه الأطفال وتحقيق الأمن والاستقرار لهم. ونأمل أن تؤدي هذه الخطوة الإيجابية إلى رفع اسم السودان من تقارير الأمين العام في هذا الصدد. ونحن واثقون بأن المراجعة الموضوعية

الرامية إلى حماية حقوق الأطفال في المناطق المحتلة من جورجيا وغيرها من المناطق المتضررة من النزاع في العالم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

لسيد محمد (السودان): يعرب وفد بلدي، في مستهل هذا البيان، عن تقديره للرئاسة الفرنسية على المبادرة بعقد هذه الجلسة الهامة. كما يشكر السيد الأمين العام على إحاطته الإعلامية في هذا الصدد، وكذلك الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في النزاع المسلح، السيدة فيرجينا غامبا. والشكر كذلك إلى السيد مبین شیخ.

ونود أن نؤكد، بادئ ذي بدء، على إدانة السودان لوقوع أي ضحايا مدنيين في أي مكان في العالم، خاصة وسط الأطفال. لقد ظل السودان يبذل جهودا كبيرة من أجل تعزيز حماية الأطفال وكفالة حقوقهم بالتعاون مع مكتب ممثلة الأمين العام المعنية بالأطفال في النزاع المسلح والأجهزة الأخرى المعنية بالأطفال، كمنظمة اليونيسيف والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وغيرهما.

لقد جاء ذلك استجابة للالتزامات السودان الدولية والإقليمية، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الملحقين بها، فضلا عن اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢، هذا إلى جانب توقيع السودان على مبادئ والتزامات باريس التي تحل ذكراها العاشرة.

وقد تم إنشاء المجلس القومي لرعاية الطفولة ووحدات حماية الطفل والأسرة في قطاعات الشرطة ووحدات حماية حقوق الإنسان في القوات المسلحة. ولا بد في هذا الصدد من أن نشير إلى أن القوات المسلحة السودانية لها قوانين عريقة، حتى منذ قبل استقلال السودان عام ١٩٥٦، منعت تجنيد القصر من الأطفال تحت سن الـ ١٨ تماشيا مع نصوص القانون الدولي.

في الختام، يجدد وفد بلادي حرصه على مواصلة التعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام، إيماناً منا بالمبادئ السامية التي بُني عليها لحماية وصيانة كرامة حقوق الطفل، بالإضافة إلى فريق العمل التابع لمجلس الأمن في هذا الصدد. كما تجدد حكومة السودان التزامها بإنفاذ جميع الصكوك الدولية والإقليمية في مجال تعزيز وحماية حقوق الأطفال التي هي طرف فيها والتعاون الوثيق مع جميع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالأطفال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة، وأن أشيد بالتفاني الثابت حيال قضية الأطفال ودورها لكونها المهندس الرئيسي لخطة عمل دولية، نفذت في أوائل الألفية الثانية التي تهدف إلى معالجة الانتهاكات الخطيرة التي تؤثر على الأطفال. إن هذه المناقشة التي تتماشى مع المبادئ والالتزامات المعتمدة في باريس خلال المؤتمر الذي انعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٧ بعنوان "حرروا الأطفال من الحرب"، وفي المؤتمر الذي انعقد في ٢١ شباط/فبراير بعنوان "حماية الأطفال من الحرب"، مواصلة للجهود الدولية الرامية إلى حماية الأطفال ومنع تجنيدهم وإرسالهم إلى ساحات القتال، وتعزيز تصميمنا على العمل من أجل ضمان حياة أفضل لجميع الأطفال. أود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية.

منذ عدة سنوات، وحتى أكون أكثر دقة، منذ أن قدم تقرير غراسا ماشيل (A/51/306) إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة في عام ١٩٩٦، بشأن استعراض انتباه العالم بأسره إلى الاحتياجات المحددة للأطفال في النزاعات المسلحة، ما برح المجتمع الدولي يعمل من أجل حماية الأطفال الذين وقعوا في هذه الفئة الضعيفة. فمن رحم هذا النداء من أجل العمل، خرج الصك العالمي الذي يسر إطلاق سراح عشرات الآلاف

ستحقق هذا الأمر. ونشير كذلك إلى التقرير السنوي للأمين العام (S/2017/821) لعام ٢٠١٦ الذي صدر الأسبوع المنصرم حول حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، والذي ثمن إنجازات السودان في هذا المضمار، حيث نعتبر ذلك مقدمة وتمهيدا للخطوة الضرورية والمنطقية والعادلة التالية، وهي رفع اسم السودان من هذه القائمة.

وفيما يتعلق بهذا الأمر، نود أن نشير إلى الصعوبات التي تحدث عنها مكتب اليونيسيف في السودان منذ عامين ونيف عن تحصين الأطفال في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، حيث منعت عناصر متمردة ناشطة في المنطقتين تحصين الأطفال، ونهيب بمجلس الأمن الأخذ علماً بهذه المواقف أو هذا الموقف الذي يهدد حياة ومستقبل الأطفال السودانيين في هاتين المنطقتين.

ولأجل أن تكون مخاطبة الأطفال مخاطبة أمينة بشكل كامل وشامل، فإن وفد بلدي يدعو إلى استصحاب المعالجات بما يشمل مساعدة حكومات الدول التي تعاني من نزاعات في جهود إنهاء هذه النزاعات.

ولا بد من تعزيز خطط العمل المشتركة مع الحركات المسلحة بإدانة استغلالها وتعيدها على الأطفال، ومن ثم إرغامها على إلقاء سلاحها وانتهاج سبيل التفاوض. هذا إلى جانب إشراك الحكومات في أي تحرك ذي صلة بملف الأطفال في النزاعات، والعمل معها بشفافية، وعلى أسس تراعي مبدأ السيادة الوطنية.

من جانب آخر، وفيما يتعلق بالحالة في اليمن، فإننا نشتم ما ورد في تقرير الأمين العام الصادر في الأسبوع المنصرم من اعتراف بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها دول التحالف وقيادتها لاستعادة الشرعية في اليمن لتعزيز حماية الأطفال في اليمن، وإعلان التحالف باتباعه بطريقة صارمة مبدأ افتراض أن جميع الأهداف مدنية حتى يثبت العكس، واتباع كل تحوط ممكن لدرء وقوع ضحايا مدنيين، خاصة في صفوف الأطفال.

إن المملكة المغربية تتابع بقلق بالغ التطورات الخطيرة في اليمن التي تتسم باستخدام القوة والعنف من جانب الحوثيين ومحاولاتهم المستمرة لتقويض التقدم الذي أحرزه الحوار الوطني اليمني وشرعيته. وفي ضوء تلك الأحداث وما ينجم عنها من أخطار، تعرب المملكة المغربية عن تضامنها الكامل مع الشعب اليمني الشقيق خلال هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ، حيث زادت معاناة ذلك الشعب في أعقاب انتهاكات القواعد التي اتفق عليها الطرفان بحسن نية من أجل ترسيخ الشرعية في اليمن.

علاوة على ذلك، يؤيد المغرب التحالف لاستعادة الشرعية في اليمن، الذي أنشئ بناء على طلب الحكومة الشرعية في اليمن ووفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة الرامية إلى حماية المدنيين في أعقاب التصعيد العسكري من جانب الحوثيين الذين قوضوا السلام والاستقرار والأمن في اليمن. ويتمثل الهدف الرئيسي للتحالف في دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. تؤيد المغرب روح التعاون المفتوحة التي أعرب عنها جميع أعضاء الائتلاف الذين سيعملون بتعاون وثيق مع جميع الأطراف المعنية من أجل استعادة السلام والاستقرار في اليمن، والتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع وفقاً للقرارات ذات الصلة، وفي الوقت نفسه، ضمان حماية جميع المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

إن السبب الرئيسي في وفيات الأطفال في اليمن يعود إلى تجنيدهم المتعمد والمنهجي كجنود من جانب الحوثيين واستخدامهم كدروع بشرية، الأمر الذي تم توثيقه في عدد من تقارير الأمم المتحدة. ونأسف لعدم ورود هذه المسألة في التقرير. ونلاحظ أن الافتقار إلى معلومات موثوقة ونزيهة وذات مصداقية، وعدم التشاور مع أعضاء التحالف في اليمن قد أثر على حياد البيانات الواردة في التقرير.

من الأطفال الذين تم التخلي عنهم لفترة طويلة ليواجهوا قدرهم في المناطق التي مزقتها العنف والحرب، وحرموا من أبسط الحقوق. يُلقى بالأطفال في حالات النزاع في حياة تتسم بالعنف والرعب. ويجري فصلهم عن أسرهم ويحرمون من طفولتهم وكثيراً ما يعاملون في منتهى الوحشية. لقد استخدم العديد منهم كمحاربين أو سعاة، أو رقيق جنسي، أو جواسيس أو مهربين، أو ناقلي ذخائر. إذ يستخدم الكثير منهم كدروع بشرية أو يتم نشرهم لارتكاب الهجمات الانتحارية. ويعطى البعض منهم المخدرات قبل إرسالهم إلى القتال، بينما يجبرون على ارتكاب فظائع ضد مجتمعاتهم في بعض الأحيان. وهذا أمر غير مقبول.

سوف يستفيد عمل المجتمع الدولي من وجود نهج استراتيجي متعدد الجوانب ليس فقط في معالجة النزاعات الجارية فحسب وإنما أيضاً في التشديد على أبعاد الوقاية. وفي الوقت نفسه، لا غنى عن اعتماد نهج عملي يجمع بين الحوافز والقيود، لا سيما فيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب. إن المغرب يدين بأشد العبارات جميع أشكال العنف الموجه ضد الأطفال، بما في ذلك الاختطاف والاحتجاز على أيدي الجماعات المسلحة، واستخدامهم كدروع بشرية ورهائن، وتجنيدهم في مخيمات اللاجئين، وإرغامهم على الانفصال عن أسرهم.

كان المغرب من أوائل البلدان التي وقعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وأيدت مبادئ باريس والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والتزامات باريس لحماية الأطفال من التجنيد غير المشروع أو استخدامهم من قبل قوات مسلحة أو جماعات مسلحة. اعتمد المغرب تدبيراً هاماً جداً لمكافحة جميع أشكال العنف المرتكب ضد الأطفال.

تلك الأرقام هائلة، ومستمرة في الزيادة. وكل رقم يضاف إلى تلك الإحصاءات يمثل طفلاً. لقد ولد جميعهم في ميانمار، وينبغي أن يتمتعوا بالحماية من جانب دولتهم. وبدلاً من ذلك، آثروا عدم البقاء هناك. وتوجد الكثير من القصص الصادمة. اسمحو لي فقط أن أتشاطر معكم قصة أو قصتين منها وثقتها بعثة الاستجابة السريعة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أيلول/سبتمبر.

وقالت فتاة تبلغ من العمر ١٢ عاماً من بلدة راثيرونغ، إن "قوات الأمن في ميانمار وأفراداً من راخين حاصروا منزلنا وبدأوا في إطلاق النار. كانت حالة تبعث على الذعر - فقد أطلقوا النار على شقيقي أمامي. كان عمرها ٧ سنوات فقط. صرخت وطلبت مني أن أهرب. حاولت حمايتها ورعايتها، لكن لم يكن يتوفر لدينا أي مساعدة طبية في منطقة التلال، وكانت تنزف كثيراً حيث توفيت بعد يوم واحد. وقد دفنتها بنفسي. وكانت هناك طائرات عمودية تحلق في السماء، واستخدموا القاذفات في محاولة لمهاجمتنا عندما كنا في التلال. كانت أمي وأشقائي الأربعة خارج المنزل. وأنا لا أعرف أين هم الآن. كان والدي قد سُجن قبل شهر من ذلك. ونحن لا نعرف لماذا سجن، ولا نعرف ما إذا كان ميتاً أم لا يزال على قيد الحياة".

وقالت فتاة أخرى عمرها ١٢ عاماً من بلدة بوثيرونغ، "كُلُّ واحدٍ فقد شخصاً ما. والعديد من الأطفال يبحثون عن أفراد أسرهم. لقد كانت فوضى عارمة، واعتقدت بأننا كنا آمنين لحظة وصولنا إلى الحدود، ثم جاء جيش ميانمار من كل حذب وصوب وبدأ بإطلاق النار علينا. وفر العديد من الناس نحو الغابة القريبة، إلا أن بعض كبار السن ماتوا أمام عيني".

هل ينبغي لنا أن نسمح بذلك عندما يكون لدينا التزامات عديدة بحماية أطفالنا من العنف والنزاع المسلح؟ هل ينبغي

أخيراً، لا يتطرق التقرير أيضاً إلى الدور الذي يؤديه التحالف في تقديم المساعدة الإنسانية ولا سيما مركز الملك سلمان للإغاثة والمعونة الإنسانية الذي يهدف برنامجه الجديد إلى الإدماج، وقد استفاد منه أكثر من ٢٠٠٠ طفل يمني. الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بونس (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. ونخطط علماً بالورقة المفاهيمية الشاملة (S/2017/892، المرفق)، ونخطط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام (S/2017/821) وتوصياته.

تقاسمت بنغلاديش، الآراء والأولويات في وقت سابق من هذا الشهر في مجلس الأمن. وما فتئنا ملتزمين بحماية الأطفال في النزاع المسلح. إن حفظة السلام من مواطنينا ما برحوا يعملون لمنع تجنيد الأطفال من قبل أطراف النزاع. ولا يزالون حريصين على عدم استخدام المدارس للأغراض العسكرية.

إن الشواغل التي تساورنا بشأن حماية الأطفال أصبحت قريبة من وطننا مرة أخرى. فالأطفال ربما يمثلون أكبر مجموعة من ضحايا أزمة الروهينغا في ولاية راخين بميانمار. منذ ٢٥ آب/أغسطس دخل بنغلاديش ٦٠٠ ٠٠٠ شخص، يشكل الأطفال حوالي ٦٠ في المائة منهم. وحتى الآن، حددت شعبة الخدمات الاجتماعية ٤٨٤ ٢٢ طفلاً منهم في عداد الأيتام. إن الحالة المزرية التي يواجهها هؤلاء الأطفال في ميانمار مؤلمة للغاية. إذ أن نحو ٢٤٠ ٠٠٠ من هؤلاء الأطفال بحاجة إلى دعم إضافي؛ وإن ٣٠ ٨٤٣ جرى تشخيص حالتهم الصحية بأنهم يعانون من سوء تغذية حاد؛ وقد تلقى أكثر من ١٣٥ ٠٠٠ لقاحات الحصبة والحصبة الألمانية؛ وتلقى ٣٣٤ ٧٢ منهم لقاحات ضد شلل الأطفال. وزهاء ٤٥٣ ٠٠٠ فرد، معظمهم من الأطفال، بحاجة إلى المساعدة الطارئة، و ٣٤٨ ٠٠٠ طفل بحاجة إلى الدعم النفسي.

جميع أنحاء العالم. رزان، طفلة عمرها سبع سنوات فقط، من سورية. قالت:

”أحب أن أترك الحالي، أن أتمكن من الخروج بدون أن يخطفني أحد. وألا يكون هناك مقاتلون أو أي شيء، ولا أي قصف.“

على أما فاطمة محمد فتتحسر على طفلتها البالغة من العمر ٣ أشهر التي تكافح سوء التغذية الحاد في اليمن، قائلة ”هناك أوقات أتمنى فيها الموت بدلا من عيش هذه الحياة.“ ومارتا، أسرتها جماعة بوكو حرام في نيجيريا وهي مراهقة. وهي تتذكر قائلة،

”قالوا لي ألا أتجول في الخارج، وعندما فعلت قاموا بضربي. وقالوا لي ألا أتكلم، ولكنني تكلمت فقاموا بضربي. وقالوا لي ألا أغني؛ ولكنني غنيت فقاموا بضربي. فعندما أغني بلغتي قبليتي أنسى، لكن إذا جلست صامتة أتذكر كل شيء وأجهش بالبكاء.“

إن صرخات الأطفال في المناطق التي مزقتها الحروب تتجاوز الحدود والنجوم. لقد لقي الآلاف من الأطفال حتفهم في النزاعات المسلحة. وربما لم يفقد آلاف آخرون أرواحهم، لكن معنوياتهم تضعف كل يوم. إن آمال الفتيان والفتيات وأحلامهم يمكن أن تنحطم كركام المباني المقصوفة. في الأسبوع الماضي، شهد العالم صورة مروعة لرضيع سوري يحتضر من سوء التغذية. ومرة أخرى، شهدنا وحشية نظام الأسد، واستخفافه بالحياة البشرية بعيون طفل يقل وزنه عن وزن كيس من الأرز، يكافح بين يدي ممرضة مذعورة. يُقتل الكثير من الأطفال أو يشوهوا في جميع أنحاء العالم. وقد يُجبر الأطفال في النزاعات المسلحة على أن يصبحوا جنودا على الخطوط الأمامية أو رقيقا عالقين في منطقة محاصرة أو قَتلة للأبرياء.

لنا السماح بأن يتعرض العديد من الأطفال للقتل والتشويه والاختطاف والاتجار والتطرف العنيف والعنف الجنسي وعمالة الأطفال؟ وهل ينبغي اعتبار هؤلاء الأطفال بأنهم الذين تخلفوا عن الركب؟ باسم هؤلاء الأطفال، فإننا نناشد المجلس التصرف بطريقة حازمة وجريئة. ينبغي للمجلس، بعد مرور أكثر من شهرين على الأزمة، أن يتخذ قرارا يبعث رسالة واضحة ضد العنف والإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان. لم يعد بوسع المجلس أن يتغاضى عن الحالة في ميانمار، وأن يعتبرها مسألة داخلية أو ثنائية. ومن الأهمية بمكان أن يظل الوعي بالحالة في ميانمار مدرجا في جدول أعمال المجلس حتى يسمح لجميع هؤلاء الأطفال بالعودة إلى ديارهم في ولاية راخين بأمان وكرامة. واستنادا إلى العلامات المبكرة، فإن بنغلاديش مقتنعة بأن جهودنا الثنائية لن تحقق ذلك. إن ميانمار تشطب بالفعل من الوثائق الرئيسية الإشارات إلى العودة والترحيل.

وقد بعثت رئيسة وزرائنا باحتضانها الجرحى والمصابين بصدمات من أطفال الروهينغيا، رسالة واضحة إلى أمتنا بأسرها. وستدعم بنغلاديش هؤلاء الأطفال في ملاجئ مؤقتة ما دامت قادرة على ذلك، ولكن ما يتوق هؤلاء الأطفال إليه أكثر من أي شيء آخر هو سماع أن بإمكانهم العودة إلى ميانمار في أقرب وقت كمواطنين فخورين. وتمثل الأمم المتحدة والمجلس أملهم الأخير. علينا ألا نخذلهم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد هويمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الترحيب بالسيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

وأود أن أبدأ بمشاطرة المجلس بعض أصوات أصغر ضحايا الحروب، وهم الأطفال الذين يعانون من النزاعات المسلحة في

المراهقين الفلسطينيين منزل فتاة إسرائيلية تبلغ من العمر ١٣ عاماً، وتسلسل إلى غرفة نومها وطعنها حتى الموت. هذا الفعل وقراره بارتكابه هما نتيجة مباشرة للتحريض الفلسطيني المستمر. لقد بلغنا واقعا يقوم فيه الأطفال بقتل الأطفال. لم يعد يمكننا أن نقبل ذلك. يجب على المجلس أن يبعث برسالة واضحة إلى الفلسطينيين مفادها أن الكيل قد طُفح.

ونحنى الممثلة الخاصة غامبا بتعيينها في منصبها الجديد، ونقدر جهودها المشتركة مع الأمين العام لتحسين أحدث التقارير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821) بالمقارنة مع السنوات السابقة. ولكننا نتوقع أيضا أن يشمل السياق البالغ الأهمية الذي أوردناه للتو. بدون ذلك، وبدون الروايات المحايدة والحقيقة، لن نعرف سوى جزء ضئيل من الواقع. نتوقف نزهة هذه المؤسسة على قيامنا بالإبلاغ بمعلومات كاملة.

وثمة مسألة أخرى حاسمة نتوقع أن تتم معالجتها فوراً هي التحيز على المستوى المؤسسي ضد إسرائيل والذي ينجم عن تكوين الفريق العامل الرسمي المعني بتقصي الحقائق الذي يقدم التقرير. إن الفريق العامل مسؤول عن جمع المعلومات التي تُدرج في مشروع التقرير. ومن بين أعضائه وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. ولقد شعرنا بالدهشة بعد أن علمنا مؤخراً بأن إحدى تلك المنظمات غير الحكومية، وهي الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال - فلسطين، أقامت بشكل واضح صلات مع منظمة إرهابية. ترتبط الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال - فلسطين ارتباطاً وثيقاً بالجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي منظمة إرهابية معترف بأنها جعلت اختطاف الطائرات أداة مفضلة للإرهاب. إن حسن عبد الجواد، عضو المجلس الحالي في الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال - فلسطين، هو أيضاً أحد قادة الجهة الشعبية لتحرير فلسطين التي مقرها بيت لحم. وكان ذلك لم يكن كافياً، فقد تم سجن عضو سابق في مجلس الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال - فلسطين، وهو

تعرف إسرائيل هذه المآسي حق المعرفة. ونفهم ما تعني مواجهة أعداء يستغلون الأطفال بصورة منهجية كأسلحة حرب ويعرضون أطفالنا للخطر. إننا نعيش كل يوم مع خطر الهجوم الإرهابي التالي. إن حماس، وهي الطرف المسيطر على غزة والمُقرّ دولياً بأنها منظمة إرهابية، حاولت مرارا وتكرارا، وسنة بعد سنة، وبكل الوسائل الممكنة إيذاء شعبنا. ولم يكن تشييد شبكتها الواسعة من الأنفاق لأغراض إرهابية قراراً غير مخطط له. إنه جزء من عملية منهجية مستمرة للتسلل إلى إسرائيل عبر متاهة تحت الأرض، وهدفها واحد ولا يوجد هدف غيره - اختطاف الأطفال الإسرائيليين الأبرياء وقتلهم. في حزيران/يونيه، شيدت حماس نفقا لأغراض إرهابية مباشرة تحت مدرسة ابتدائية تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أنوروا). وفي نهاية الأسبوع الماضي، عُثر على نفق آخر من هذه الأنفاق تحت ساحة مدرسة تابعة لأنوروا، مما يعطي دليلاً آخر على استغلال حماس الوحشي للأطفال الفلسطينيين، وكذلك على إساءة استعمال مرافق الأمم المتحدة. في البداية، وجدنا أن حماس تحبب صواريخ في المدارس. ثم شهدناها عمليات اختطاف المستشفيات وتحويلها إلى مراكز للقيادة العسكرية. والآن نراها تهدد سلامة أطفال مدارس الأنوروا من خلال حفر أنفاق مباشرة تحت فصولهم الدراسية.

لم يعد بوسعنا ببساطة أن نتسامح مع هذه الانتهاكات الصارخة. ولا يمكننا تجاهل الاتجاه الذي يشجع ويجرض على الإرهاب ويمجده، والذي يُعلم الأطفال من خلاله القتل. يذهب الأطفال الفلسطينيون إلى مدارس سميت على أسماء قتلة شنيعين. ويعبرون شوارع تكرم أسماءها الإرهابيين. ويشاهدون قادتهم على التلفزيون يوزعون الحلوى احتفالاً بقتلة الإسرائيليين الأبرياء. ولذلك، ليس من المستغرب أن يرتكب العشرات من المراهقين الفلسطينيين الهجمات الإرهابية الوحشية ضد شعبنا. وفي إحدى أبشع الهجمات التي وقعت مؤخراً، اقتحم أحد

السيدة فلوريس هيريرا (بنما) (تكلمت بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن أعضاء شبكة الأمن البشري، وهي شبكة أقليمية تضم الأردن وأيرلندا وبنما وتايلند وسلوفاكيا وسويسرا وشيلي وكوستاريكا ومالي والنرويج والنمسا واليونان وجنوب أفريقيا، وهي ذات مركز مراقب، وبلدي، بنما. إن شبكة الأمن البشري مجموعة غير رسمية مؤلفة من دول تدعو إلى إدماج نهج الأمن البشري في السياسات والبرامج على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية.

ونود أن نبدأ بالإشادة بالتمثلة الخاصة السابقة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، على عملها الممتاز وتقاريرها الزاخرة بالمعلومات، التي تمثل دليلا هاديا في هذا المجال المواضيعي المهم. وفي الوقت نفسه، نود أن نهنئ المثلة الخاصة الجديدة، السيدة فرجينيا غامبا، على تعيينها، ونتطلع إلى التعاون الوثيق معها في مجال الأطفال والنزاع المسلح. في حين يسعدنا أن نسمع عن التقدم الكبير المحرز فيما يتعلق بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بعد مرور ٢٠ عاما على إنشاء هذه الولاية، من المثير للقلق، مع ذلك، أن نسمع عن استمرار الهجمات على المدارس والمستشفيات، وبالتالي منع الأطفال من نيل حقوقهم؛ وتسييس الحرب عن طريق منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال في حالات النزاع؛ وتجنيد واستغلال الأطفال من جانب أطراف النزاعات، بما في ذلك استخدامهم المتزايد كدروع وقنابل بشرية؛ واحتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة؛ وإساءة معاملة الأطفال غير المصحوبين الذين يفرون من المناطق التي مزقتها النزاع؛ وقتل الأطفال وتشويههم، وارتكاب جريمة الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال.

والشبكة قلقة بشكل خاص إزاء الآثار العديدة المستمرة والمتفاقمة للنزاع المسلح على الفتيات والصعوبات الكبيرة التي يواجهونها، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والوصم.

شهبان جبارين بعد إدانته بالتحديد لصالح الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. إن إدراج منظمة غير حكومية مرتبطة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تقرير عن الأطفال والنزاع المسلح، لا يختلف عن استخدام مجلات داعش للتحديد وغرف الدردشة الجهادية عبر الإنترنت في دليل عن نزعة السلام. وهذا أمر غير مقبول تماما، ونأمل أن تقوم الممثلة الخاصة بمعالجة المسألة.

وعلى الرغم من كل هذه الحماقات، فإن الواقع هو أن إسرائيل تبذل جهدا خاصا.

وتتصرف إسرائيل بما يتماشى تماما مع القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهي تبذل جهودا غير عادية لتجنب الإضرار بالمدنيين، حتى لو أدى ذلك إلى تعريض جنودنا للخطر. وستحمي إسرائيل دائما حقوق جميع الأطفال وأمنهم، دون تمييز أو معاملة خاصة. وفي الواقع، عاجلنا منذ عام ٢٠١٣ مئات الأطفال السوريين الجرحى الذين أصيبوا في ظل نظام الأسد لأن الأطفال أطفال، ويستحقون جميعا أن يكونوا آمنين وسالمين.

ويجب أن نسمح للأطفال بأن يكبروا ويغيروا العالم، وأود أن أختتم باقتباس من فتاة اسمها هانا. لقد قالت هانا عقب هروبها من جماعة بوكو حرام في نيجيريا:

”لا أزال أعاني من الذكريات، لكنني أحاول التركيز ومواصلة دراستي في المدرسة لكي أصبح سيدة أعمال“.

إن حماية أطفالنا هي حماية لمستقبلنا. ويجب ألا نعتبر حياة الطفل من المسلمات. ويجب أن نتيح للأطفال أن يكونوا أطفالا، بغض النظر عن العرق أو الدين أو محل الميلاد أو التراث.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمثلة

بنما.

الرئيسية) (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جنوب أفريقيا بعقد هذه المناقشة المفتوحة الخاصة وبالبلغة الأهمية بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ولا سيما في ضوء تزايد انتهاكات حقوق الأطفال، ليس في النزاعات المسلحة فحسب، بل أيضا في ما يتعلق بالتهديدات غير المتناظرة المستجدة للسلم والأمن العالميين، مثل الإرهاب. ونرحب أيضا بالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما الأمين العام وممثلته الخاصة، ونشيد بالسيد مبین شيخ على شهادته الشجاعة والدور الذي يقوم به في مجال الدعوة بغية منع تجنيد الأطفال على يد الجماعات الإرهابية.

وتكرر جنوب أفريقيا ما عبر عنه الأمين العام من قلق إزاء خطورة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. ونشعر ببالغ القلق والهلع جراء قتل أكثر من ٨٠٠٠ طفل أو تشويههم في حالات النزاع خلال عام ٢٠١٦. إن الأطفال هم في الواقع أضعف أفراد مجتمعنا، وحتى في أوقات السلام، فإنهم يتطلبون الرعاية والأمن وبيئة مستقرة لضمان استفادتهم الكاملة من إمكاناتهم وإسهامهم بشكل إيجابي في المجتمع. والسؤال الذي يتعين أن نطرحه على أنفسنا في هذه المناقشة، هو: هل نقوم بما فيه الكفاية؟ وهل المبادرات التي نتخذها كافية؟ وما الذي ينبغي أن نفعله لضمان تحملنا مسؤوليات حماية أضعف الفئات في مجتمعاتنا؟

إن أعمال الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح مثيرة للإعجاب. ونشيد بوفد السويد، بصفته رئيس الفريق العامل، على توليده الزخم المطلوب بشدة في إدارة الفريق وإنجاز عمله. و جنوب أفريقيا تدعو إلى زيادة الموارد المخصصة لهذه المسألة، ولا سيما فيما يتعلق بمساعدة الفريق العامل في التعامل مع حجم البلاغات والحوادث لكي يتسنى له الرد بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

ولا يزال التركيز بشكل خاص على دعم وتعزيز جميع الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان للإناث من الأطفال تكتسي أهمية بالغة.

وبينما لا يوجد شك بوضوح في حقيقة أن بعض الأطفال يُجبرون على الانضمام إلى الجماعات المسلحة، فإن أي طفل لا يختار المشاركة في النزاعات المسلحة. وبدلا من ذلك، فإن الأطفال اليائسين الذين يحاولون الخروج من برائن الفقر سيكونون أكثر ضعفا أمام التجنيد في الجماعات المسلحة. ولذا، فإن من المهم للغاية معالجة الأسباب الجذرية والعوامل المساهمة لحالتهم من أجل ضمان تحقيق السلام والأمن على المدى الطويل وتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها الثلاثة.

ونؤيد آراء الأمين العام وتوصياته الواردة في تقريره (S/2017/821)، التي تدعو إلى زيادة حماية الأطفال في جميع الحالات وعلى جميع المستويات، وذلك على سبيل المثال من خلال إقرار مبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة. ومن الأمور الأساسية ضمان احترام الدول والجهات من غير الدول للقانون الدولي وتعزيزه وحمايته، وأن يكون بالإمكان مساءلتها عن أي انتهاكات. ووجود قدرات لحماية الطفل على أرض الواقع أمر أساسي، على غرار آلية الرصد والإبلاغ التي تنص عليها ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بحماية الأطفال. ولذلك، لا يمكن المبالغة في التشديد على أهمية نزاهة ومصداقية وتجرد وموضوعية هذه الآلية.

في الختام، تود شبكة الأمن البشري الإعراب عن دعمها الثابت لمكتب الممثلة الخاصة في الاضطلاع بولايتها الهامة، فضلا عن تكرار دعوتها التي تحث من خلالها جميع الدول الأعضاء على التصديق وإضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، بغية ضمان عدم تخلف أي طفل عن الركب.

كما يكرر وفد بلدي تأكيد تأييده للقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

وقد رحبنا بنتائج تقرير السيدة غراسا ماشيل عن أثر النزاعات المسلحة على الأطفال (أنظر A/51/306)، فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٧٧/٥١ بشأن حقوق الطفل. فقد كان إيداننا ببداية التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى تكريس الاهتمام والمناصرة وتنسيق الجهود لمعالجة أوجه الضعف الخاصة والانتهاكات التي يواجهها الأطفال في الحالات المتصلة بالنزاع.

وترحب جنوب أفريقيا بتوصيات تقرير الأمين العام (S/2017/821) وتركيزه على التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بتنسيق الجهود للتصدي للانتهاكات وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. كما نرحب، في ذلك الصدد، بدعوة الأمين العام إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تشارك في التفاوض على وقف الأعمال العدائية أو على اتفاقات السلام، لأن تدرج، من البداية، أحكاما محددة تتعلق بحماية الأطفال، من أجل إعطاء الأولوية لمنع حدوث الانتهاكات الجسيمة. لقد عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عددا من الجلسات المفتوحة، دارت حول موضوع الأطفال والنزاع المسلح ودعت إلى بذل جهود أمنية جماعية للتصدي لويلات الإرهاب والتطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف في أفريقيا، بهدف كفالة احترام حقوق الطفل ورفاهه. وفي منطقتنا دون الإقليمية، ستستضيف جنوب أفريقيا برامج لبناء قدرات القادة الشباب في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في إطار مساهمة جنوب أفريقيا في النهوض بالشباب تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، الذي يركز على دور الشبان والشابات في بناء السلام ومكافحة التطرف العنيف.

ونحن ندين بأشد العبارات جميع الانتهاكات للالتزامات المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك التجنيد واستخدام العنف الجنسي والقتل والتشويه والهجوم على المدارس والمستشفيات والاختطاف. كما ندعو جميع البلدان إلى العمل على ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المتضررين من أعمال العنف. وبينما نؤيد الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي اتخذت تدابير لمعالجة عدم قدرتها على الانضمام إلى هذه الالتزامات، فإننا نؤيد تأييدا تاما آليات الإبلاغ الدقيقة والموثوق بها، بما في ذلك إدراج أسماء أولئك الذين يرتكبون انتهاكات في قوائم بغية ثني هؤلاء الأشخاص عن ارتكاب هذه الممارسات. ومع ذلك، لا يكمن التحدي الرئيسي في قدرتنا كدول أعضاء على التقيد بهذه الالتزامات، بل بالأحرى في كيفية تصدينا لمسألة الجهات من غير الدول التي تنتهك حقوق الأطفال، والتي لا تحترم غالبا مبادئ وأهداف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تسعى إلى تحقيق السلام والرخاء في العالم. ويجب وضع استراتيجيات جديدة لمواجهة هذا التهديد.

وما فتئت جنوب أفريقيا تنصدر العمليات الرامية إلى تعزيز الالتزامات المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وتدل مبادئ كيب تاون وأفضل الممارسات المتعلقة بمنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وتسريح الأطفال الجنود في أفريقيا وإعادة إدماجهم الاجتماعي، التي اعتمدت في عام ١٩٩٧، على دعمنا الثابت لهذه العملية. وقد شكلت الأساس للالتزامات باريس لحماية الأطفال المجندين أو المستخدمين بصورة غير مشروعة من جانب قوات أو جماعات مسلحة، والقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس). ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى التعهد بالالتزام القوي والثابت بمبادئ باريس.

وإجبارهم على العيش في حياة مليئة بالعنف والرعب. فمن حق الطفل أن يحصل على الحماية ويشعر بالأمان في مدرسته وفي بيته وفي مجتمعه. وفي هذا الصدد، تعرب دولة الكويت عن قلقها الشديد، تجاه الآثار السلبية التي تخلفها النزاعات المسلحة على الأطفال، بما في ذلك تجنيد واستخدام واستغلال الأطفال والاختطاف الجماعي والعنف الجنسي ضدهم وقتلهم وتشويههم. وينبغي على المجتمع الدولي أن يستجيب بفعالية للقضايا التي تهدد السلم والأمن، مع الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد التزامات باريس ومبادئ باريس لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من قبل القوات والجماعات المسلحة، تود دولة الكويت أن تؤكد من جديد تأييدها لهذه الالتزامات الداعية إلى إنهاء الممارسات اللاإنسانية بحق الأطفال. كما تؤكد على أهمية الحفاظ على جميع الأدوات والآليات التي اعتمدها مجلس الأمن لتعزيز الإجراءات الرامية إلى التصدي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

إن الحديث عن الأطفال في النزاع المسلح يجبرنا، مرارا وتكرارا، على التطرق إلى ما يعانيه الشعب الفلسطيني الأعزل وأطفاله. وانتهاكات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني وأطفاله واضحة على مدى عقود من الزمن، حيث تستمر إسرائيل في ارتكاب جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الأطفال، الذين تحملوا انتهاكات قاسية لم تقتصر على مجرد القتل والاعتقال والاستجواب والتعذيب، بل تطاول وتواصل أيضا إلى تدمير مرافقهم التعليمية والصحية الترفيهية وغيرها. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن الأثر المدمر للقيود التي تفرضها إسرائيل على تنقل الفلسطينيين من خلال نقاط التفتيش وحوادث الفصل العنصري وحصارها المستمر لقطاع غزة، قد أدى إلى تفاقم المعاناة الإنسانية وارتفاع في معدلات الفقر والبطالة والعزلة واليأس والحرمان التي يعاني منها الأطفال الفلسطينيون بمعدلات

وختاماً - كما لاحظ رئيسنا الراحل نيلسون مانديلا ذات مرة - فإن "الطابع الحقيقي للمجتمع يتكشف في الكيفية التي يعامل بها أطفاله". إننا نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يتخذ موقفا حازما ومتضافرا لضمان تأمين أطفالنا وشبابنا عموما، من ويلات النزاعات والانتهاكات الأخرى التي تهدد بتقويض آفاقنا المستقبلية في صون السلام والأمن والتنمية الدولية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أود أن أتقدم بالشكر للرئاسة الفرنسية على توجيهها اهتمام مجلس الأمن إلى هذا الموضوع الهام، وأشيد في الوقت نفسه، بجهود فرنسا، خلال رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، والسيد مبین شیخ علی إحاطتكم الإعلامية القيمة، معربا، في هذا الصدد، عن بالغ التقدير والامتنان للجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة حيال موضوع الأطفال والنزاع المسلح، الذي بات يشكل، بدون شك، أحد التحديات الصعبة التي تواجه المجتمع الدولي.

ما يشهده العالم اليوم من أزمات واضطرابات يثير، بشكل مفرغ، إلى تزايد معاناة المدنيين في النزاعات المسلحة، لا سيما الفئات المستضعفة في النزاعات، وهم الأطفال، حيث يتم سلب براءتهم وحقهم الأصيل في الحياة والعيش الكريم والبقاء والنمو بسبب هذه النزاعات التي يتم استغلالهم فيها. إن الأعمال المروعة التي تقوم بها جماعات إرهابية، مثل ما يسمى بتنظيم داعش الإرهابي وبوكو حرام، لا تميز بين المدنيين وغير المدنيين، حيث تستهدف هذه الجماعات، في كثير من الأحيان، صغار السن ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي ويسمح بأن يتم انتزاع هؤلاء الأطفال من حياتهم الطبيعية

على منشآت تعليمية في إقليم أراكان. ولا بد لنا من اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان التقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لضمان الأمن وحرية التنقل من دون اضطهاد على أسس دينية أو عرقية، وضرورة تعزيز آليات المساءلة بحق جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

إن الإعراب عن غضبنا مراراً وتكراراً في ضوء هذه الفظائع ليس كافياً. لقد حان الوقت لوضع حد لهذا العنف ضد الأطفال ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم. فلا يمكن للعالم أن يفقد جيلاً من الأطفال الأبرياء في الحروب والنزاعات. حيث فر ٢٨ مليون طفل من ديارهم نتيجة لتلك النزاعات. وإن جهودنا المشتركة ووحدةنا الدولية باتت مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى لتوفير الحماية الفعالة للأطفال وضمان حقوقهم المشروعة.

وفي هذا الصدد، تود دولة الكويت أن تغتنم هذه الفرصة لكي تؤكد من جديد دعمها لولاية مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح وحرصها على بذل كل ما بوسعها لتقديم الدعم للأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل ضمان معالجة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بجميع أشكالها، ومنع ارتكاب المزيد من الجرائم ضدهم ومساءلة الأطراف المسؤولة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد كاسترو كوردوبا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):
نود أن نشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة.

وكوستاريكا قرأت تقرير الأمين العام عن مسألة الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821)، المقدم وفقاً للقرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥). ودرسته بعناية. ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل النرويج باسم مجموعة البلدان المؤيدة لإعلان المدارس الآمنة، والبيان الذي أدلى به ممثل بنما باسم شبكة الأمن البشري.

تنذر بالخطر. وفي هذا الصدد، ندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته بالتصدي لهذه الانتهاكات المتكررة لضمان العدالة والحماية للأطفال الفلسطينيين الضعفاء، بما يوفر لهم الأمل بأن حقوقهم المشروعة في العيش في بيئة حرة خالية من الظلم والعنف سوف تتحقق. وسوف تستضيف دولة الكويت، في المستقبل القريب، مؤتمراً دولياً حول معاناة الطفل الفلسطيني، ل يتم تسليط الضوء فيه على الانتهاكات المتواصلة بحقهم على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية.

لا أحد يستطيع أن ينسى المناظر المروعة التي شاهدناها هذا العام بعد الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي أسفرت عن وقوع العشرات من القتلى، بمن فيهم أطفال، في سورية. فيجب علينا أن نبعث برسالة واضحة بأن استخدام هذه الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة، غير مقبول ولن يتم التساهل معه. ويجب وقف العنف وإراقة الدماء في سورية. إن مجلس الأمن مطالب بالخروج بحل ينهي هذه الأزمة ويوقف هذه الانتهاكات الجسيمة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفيما يتعلق بالأزمة في اليمن، فإن دولة الكويت، وهي عضو في التحالف، تؤكد بأن التحالف لإعادة الشرعية في اليمن يقوم بدور محوري وهام في حماية المدنيين والأطفال في اليمن، حيث أنه ملتزم بأعلى مبادئ ومعايير القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ويتخذ إجراءات شاملة وهامة لحماية المدنيين لتقليل الأضرار الجانبية. وبعد التحالف من أكبر الداعمين والمساهمين في الجهود الإنسانية التي تصب في اتجاه تخفيف المعاناة الإنسانية في اليمن وإعادة تأهيل المناطق المتضررة.

إن عالمنا اليوم، ولا سيما مجلس الأمن، يقف أما مسؤولية أخلاقية وإنسانية لوقف الانتهاكات الجسيمة والفظائع المقتززة التي يتعرض لها المسلمون الروهينغيا، التي تمادت إلى حد قتل الأطفال وتشويههم، حيث تلقت الأمم المتحدة ٤٨٩ تقريراً عن حالات تجنيد وقتل أطفال، بالإضافة إلى ست هجمات

الفتيات والفتيان، وأن تعرقل أطراف النزاع المسلح توفير مياه الشرب أو الكهرباء أو الغاز أو المواد الغذائية أو الأدوية أو المعونة الإنسانية للسكان المدنيين، مما يزيدهم هشاشة.

ويجب على الدول اعتماد تدابير للحماية وكفالة أن تكون المدارس أماكن آمنة، بما في ذلك في ظل أصعب الظروف، وأن تتضمن خطط المساعدة الحكومية استجابة إنسانية والإطار التعليمي بوجه عام. ونحن بحاجة إلى ضمان حماية المدارس وكذلك البنية الأساسية التعليمية. وفي عام ٢٠١٥، كانت كوستاريكا من بين البلدان الـ ٣٨ الموقعة على إعلان المدارس الآمنة، الذي وقع في أوصلو، وهو العدد الذي ارتفع إلى ٧٠ بلداً اليوم. وندعو البلدان التي لم تنضم إلى هذه المبادرة بعد إلى أن تفعل ذلك.

ونحث أيضاً على وضع قوائم بأسماء من يرتكبون هذه الانتهاكات الجسيمة بطريقة محايدة ومستقلة وقائمة على الأدلة. ونعتقد أن هناك حاجة إلى وضع استراتيجية موحدة وأكثر فعالية لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في الميدان والإبلاغ عنها والاستجابة لها، بما في ذلك استدامة قدرات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

أخيراً، تحث كوستاريكا على اعتبار الأطفال الذين تجنّدهم الجماعات المسلحة ضحايا، وأن توفر لهم الحماية والوصول إلى خدمات حماية الطفل في جميع مراكز الاحتجاز التي قد يوجدون فيها، ووضع حد لإفلات من يرتكبون هذه الانتهاكات الجسيمة من العقاب.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد مايونغ أونون (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أثنى عليكم، سيدتي الرئيسة، لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح في الوقت المناسب. وأود أن

وكوستاريكا تتشاطر الرأي القائل بأن هناك التزاماً خاصاً على جميع الأطراف في النزاع المسلح فيما يتعلق بحماية الأطفال، وهذا الالتزام ينبع مباشرة من القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والعديد من قرارات المجلس. ولذلك، تؤيد كوستاريكا أيضاً إعلان المدارس الآمنة والبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

والبيانان اللذان استمعنا إليهما صباح اليوم من السيدة غامبا والسيد شيخ قد وصفا بوضوح بالغ الأوهال التي يعاني منها الملايين من الفتيات والفتيان نتيجة النزاعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات غير المتناظرة التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول لها أثر شديد على الأطفال بصورة خاصة، لا سيما عندما تحدث في مناطق مكتظة بالسكان، أو تنفذ ضد المدارس والمستشفيات. ولا يزال الأطفال يتعرضون لانتهاك حقوقهم، والعنف الجنسي والتشويه والتجنيد كمقاتلين، بما في ذلك ارتكاب الهجمات الانتحارية والقتل. ومن يقدر على البقاء على قيد الحياة ينتظرهم مستقبل غامض، وينشأون في بلدان دمرتها الحرب، بدون أي تعليم مع فرص محدودة جدا لتطوير قدراتهم الفردية.

وتقع على عاتق الدول المسؤولة الرئيسية عن توفير الحماية والمساعدة للأطفال، ولذلك يجب أن تعزز قدراتها الوطنية لتلبية احتياجاتهم وإبقائهم بعيداً عن النزاع المسلح والتطرف العنيف والتجنيد على أيدي الجماعات المسلحة غير الحكومية. ولهذا السبب، يرى بلدي أنه ينبغي لنا تنسيق الجهود الدولية في مجال الوقاية والإنذار المبكر، لأن هذه هي الطريقة الأكثر فعالية للوفاء بالتزاماتنا الدولية في هذا المجال.

ومع ذلك، فإننا نسلم أيضاً بوجود النزاعات والحاجة الماسة إلى كفالة ألا تصبح معايير اتفاقية حقوق الطفل والقانون الإنساني الدولي حبراً على ورق. ومن غير المقبول أن تجند

أن يكون هناك نهج واحد يناسب الجميع في التعامل مع تلك الجماعات. وكل يجب معالجتها وفقاً للسياق الفريد الذي تعمل في إطاره. ونرى أن إجراء مزيد من التحليل لهذه الجماعات أمر فائق الأهمية لضمان اتباع نهج مخصص من جانب الجهات الفاعلة التنفيذية في الميدان، فضلاً عن مجلس الأمن.

وتثير مناقشاتنا اليوم مسائل بالغة الأهمية فيما يتعلق بكيفية استخدام الأدوات المتاحة لنا، بما في ذلك استكشاف حلول غير حصرية وإجراءات ملموسة، للتأثير على الجماعات المسلحة من غير الدول وإرغامها على صون حياة الأطفال.

ويشدد وفد بلدي على أهمية التشاور والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن والدول الأعضاء في التصدي للجماعات المسلحة من غير الدول لضمان اتخاذ تدابير مستدامة تؤدي إلى تحسين حالة الأطفال في النزاعات المسلحة. وترى ماليزيا أن عمليات السلام تتيح منتدى هاماً للتصدي للجماعات المسلحة من غير الدول، وتدعو إلى وضع الأحكام المتعلقة بحماية الطفل وإدماجها في جميع عمليات السلام والمفاوضات والاتفاقات ذات الصلة.

وختاماً، إن للجهود المتضافرة لجميع الجهات الفاعلة أهمية بالغة لوضع حد للانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال. وأؤكد التزام وفد بلدي بالعمل مع المجتمع الدولي لكي يؤدي دوراً بنائياً لتحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نبدأ نحن أيضاً بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على ملاحظاته النبيرة هذا الصباح. ونعرب عن تقديرنا لإحاطتي كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، والسيد مبین الشيخ اللتين أدليا بهما صباح اليوم.

أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على إحاطتهما الإعلاميتين. كما نعرب عن تقديرنا للسيد مبین شيخ لتشاطره تجربته القيمة والمفيدة كأحد الجنود الأطفال المجندين السابقين وعمله المستمر من أجل منع الأطفال من الانضمام إلى الجماعات الإرهابية.

لا مجال للشك في التزاماتنا الدولية المشتركة إزاء تنمية الأطفال والمحافظة عليهم وحمايتهم في حالات النزاع المسلح خلال العقدين الماضيين في مجلس الأمن. ونذكر أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لمبادئ باريس والالتزامات ذات الصلة. وهي تمثل إطاراً أساسياً مهماً مفتوحاً يوجه جهودنا الجماعية الرامية إلى إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم.

واستراتيجيات إعادة الإدماج الشامل يجب أن تراعى فيها الاحتياجات الخاصة للفتيات، فهن الأكثر عرضة لخطر الاغتصاب والعنف والاستغلال الجنسيين والإيذاء. ونود أن نسلط الضوء على محنة أطفال الجيل الثاني للنزاع المسلح، أي الأطفال الذين يولدون أثناء الحرب، وضرورة الاعتراف بهذه الشريحة كضحايا في أوضاع ما بعد النزاع.

ويجب أن نكون واضحين بشأن حقيقة أن إنهاء الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال ومنع ارتكابها لا يمثلان سوى وجه واحد للعملة. ولا يقل أهمية كفاءة وضع الآليات الملائمة وبرامج إعادة الإدماج القائمة على المجتمع المحلي لتيسير الجهود الطويلة الأجل الرامية إلى تحقيق المصالحة وإعادة تأهيل الضحايا من الأطفال وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية.

ونحن ندرك أن عدداً كبيراً من الأطراف المدرجة في مرفقات تقرير الأمين العام (S/2017/821) تمثل طائفة واسعة من الجماعات المسلحة غير الحكومية ذات دوافع متنوعة تعمل في ظروف متباينة إلى حد كبير. ولكن من المهم الإقرار بأنه لا يمكن

عودتها. ثانياً، يتعين تحديد مرتكبي العنف بحق الأطفال وتقديمهم إلى العدالة عبر النظم القضائية الوطنية أو آليات العدالة الدولية عند الاقتضاء. وما يزال إنشاء الأطر القانونية المناسبة القادرة على إجراء التحقيقات والمحكمة أمراً أساسياً لتلك الغاية. وقبل ذلك، فإن هدف حماية أرواح الأشخاص يرتبط ارتباطاً لا فكاك منه بهدف منع نشوب النزاعات. وعليه، فإن من الضروري التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات فضلاً عن إيجاد حلول سياسية شاملة لها.

وما تزال حكومة بلدي على التزامها التام في ذلك الصدد. وقد كانت باكستان في طليعة البلدان الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ صدقت باكستان أيضاً على البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وأنشأت اللجنة الوطنية لرعاية الطفل والتنمية التي تعنى بتنسيق ورصد وتيسير تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين. كما أقرت الجمعية الوطنية مشروع قانون عام ٢٠١٧ بشأن إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الطفل، التي ستعمل على تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم ورصدها.

وتؤيد باكستان ولاية الممثلة الخاصة وترى أنه لا غنى عنها. ولا مناص من الامتثال للمعايير القانونية لتلك الولاية، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن. وفي ذلك السياق، يود وفد بلدي - حرصاً على تسجيل الموقف - أن يذكر أن الإشارات الواردة في تقرير الأمين العام إلى باكستان ليست ضمن نطاق ولايتها المنشأة. ويجدون الأمل في الحفاظ على هذا المبدأ في المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

ونثني على الجهود التي تبذلها السيدة غامبا وعزمها على حماية الأطفال الأبرياء العالقين في النزاعات المسلحة.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2017/821) وكذلك الإحاطة الإعلامية التي قدمها في وقت سابق هذا الصباح، لا يزال الأطفال يقتلون ويشوهون ويختطفون ويتعرضون للعنف الجنسي في حالات النزاع. ومما يؤسف له أنه ليست ثمة مؤشرات على قرب انتهاء ذلك الاتجاه المثير للقلق. ومما يزيد الأمر سوءاً منع وصول المساعدات الإنسانية إلى اللاجئتين الفارين من النزاعات. فبالأمس حذر تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أن ثلثي اللاجئتين والمهاجرين من الأطفال غير المصحوبين في اليونان أصبحوا بحاجة إلى تقديم الرعاية المناسبة إليهم.

وعلى مدى العقدين الماضيين اتخذت الأمم المتحدة عدداً من المبادرات، بما في ذلك مبادرة "أطفال لا جنود" - وهي عبارة عن حملة تركز على الأنشطة ذات الأولوية والمعايير والجدول الزمنية وأنشطة الاستعراض. وأسهمت تلك الجهود في نشوء توافق آراء على الصعيد العالمي يقر بأنه ليس ثمة أي ظروف مهما كانت أن تبرر تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات. وبطبيعة الحال، فإن ذلك لا يعني أن عملنا قد أنجز واكتمل. بل على العكس من ذلك، فإن معاناة الأطفال في النزاعات المسلحة لا تزال مسألة تبعث على القلق العميق. وما تزال العديد من النزاعات الطويلة الأمد التي تزداد تعقيداً تترتب عنها آثار مدمرة على الأطفال. وتبرهن العديد من الحالات على تجاهل صادم للقانون الدولي، في ذات الوقت الذي يسود فيه الإفلات من العقاب.

وأود أن أشدد على نقطتين في ذلك الصدد. أولاً، إن من الضروري تعزيز الامتثال والمساءلة وآليات تطبيقها على جميع الدول الأطراف في النزاع سواء كانت جماعات مسلحة تابعة للدول أم من غير الدول لوقف انتهاكات حقوق الأطفال ومنع

الحكومية في تجاهل القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولكل ذلك آثار ضارة للغاية على حقوق الأطفال وعلى آفاق البلدان فيما يتعلق بتحقيق السلام الدائم والتنمية والاستقرار.

ونشيد بالتقدم الكبير المحرز ووجود إطار معياري قوي وآلية للرصد والإبلاغ والتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. ومع ذلك، ما تزال أمامنا تحديات هائلة ويجب التصدي لها بحزم. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية جسيمة في ذلك الصدد فيما يتعلق بالتصدي للطابع المتغير للنزاعات والنزاعات الطويلة الأمد وانتشار التطرف العنيف جنبا إلى جنب مع الجماعات المسلحة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية. ولا يزال الأطفال في حالات النزاع المسلح بحاجة إلى الحماية الخاصة، وينبغي عدم نسيانهم أو تجاهلهم. وينبغي أن تأخذ ولايات عمليات حفظ السلام بحماية الطفل على نحو مستمر. ويجب توفير الوسائل المالية والموارد البشرية اللازمة لها لكي تكون فعالة في ذلك الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون الأطفال محورا رئيسيا لجميع خطط بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وفي ذلك الصدد، تؤيد البرتغال إدراج أحكام متعلقة بحماية الأطفال في ولايات عمليات حفظ السلام، فضلا عن التدريب الإلزامي السابق للنشر في مجال حماية الطفل لجميع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة للأمم المتحدة. ونؤيد أيضا الفحص الدقيق لحفظة السلام لضمان عدم التحاق الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة بحق الأطفال للعمل في الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن الوقاية والإدماج وإعادة التأهيل والتعاون على الصعيدين المحلي والدولي تشكل جميعا عناصر هامة للغاية لنجاح خطة العمل هذه.

إن الأطفال الذين وقعوا ضحايا للنزاع بحاجة إلى المساعدة البدنية والنفسية للتعافي من أضرار الصدمة النفسية التي لحقت

السيدة بوكارينهو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أود في هذا اليوم الأخير من الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن، أن أهنئ فرنسا على مبادراتها الهامة خلال هذا الشهر، بما في ذلك عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وهو جدول أعمال توليه البرتغال أهمية كبيرة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، على التزامهما بجدول الأعمال هذا، وعلى إحاطاتيهما الإعلاميتين الشاملتين هذا الصباح. وأشكر السيدة غامبا على تقريرها الأول (A/72/276). وتعيد البرتغال التأكيد على تأييدها المستمر لولايتها الهامة، ونثني على جهودها في تحسين حماية حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح.

وتؤيد البرتغال تماما البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

ترحب البرتغال بالنهج الجديد للأمين العام وحياده فيما يتعلق بإدراج الجناة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في القائمة استنادا إلى الأدلة. وتبعث المعلومات الواردة في أحدث تقاريره (S/2017/821) على القلق. وعلى الرغم من حدوث تحسن في بعض البلدان، خاصة فيما يتعلق باعتماد خطط عمل لإنهاء الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال، فهناك بلدان أخرى شهدت عودة جديدة لتجنيد الأطفال واستخدامهم وانتهاكات حقوق الأطفال، بما في ذلك عمليات القتل نتيجة للعمليات العسكرية التي تشنها جهات فاعلة حكومية وأخرى من غير الدول. وقد شهدت تلك العمليات تصاعدا.

ومن غير المقبول أن يُجرّم الكثير جدا من الأطفال في حالات النزاع من وصول المساعدات الإنسانية بل ويحرمون من معظم حقوق الإنسانية الأساسية كالغذاء والمياه والرعاية الصحية، علاوة على تمادي الجماعات المسلحة والقوات

جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد إلى النظر في التأييد والتنفيذ الكامل لمبادئ باريس.

وفي الختام، إن حماية الأطفال من ويلات الحرب واجب أخلاقي وجزء ذو صلة بالسلام والأمن الدوليين. والمجتمع الدولي قادر على تحسين حالة الأطفال في النزاعات المسلحة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. لا بدّ من التزامات سياسية لا لبس فيها ونوايا حسنة لإحداث فرق كبير من أجل الأطفال الأبرياء الذين وقعوا في شرك حروب الكبار.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد بيترسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

أولاً، أودّ أن أؤكد مجدداً دعم بلدان الشمال الأوروبي الكامل لالتزامات باريس ومبادئ باريس لعام ٢٠٠٧ وأن أعرب عن تقدير بلداننا لتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821) والبيان الذي أدلت به الممثلة الخاصة، السيدة غامبا، هذا الصباح.

تدين بلدان الشمال الأوروبي بشدة تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب أي طرف من أطراف النزاع. تستخدم الجماعات المسلحة من غير الدول، بما فيها الجماعات المتطرفة العنيفة، الأطفال لارتكاب أعمال العنف. يجب أن يُعتبر جميع الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة أساساً من الضحايا. وفي الوقت نفسه، يجب ألا ننسى الأطفال الذين يسافرون إلى أماكن النزاع ويعودون منها مع أسرهم، إضافة إلى الأطفال الذين يولدون في سياق النزاع.

إن منع تغذية نزعة التطرف عند الأطفال ومكافحتها مسألة تممنا جميعاً. وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية

بهم وإلى إعادة إدماجهم اجتماعياً. لا ينبغي إغفال هذه المساعدة أبداً. وينبغي أن تشمل الجهود فعلياً التسريح والعودة الآمنة للأطفال المشردين واللاجئين.

ويتعين على المجتمع الدولي كفالة أن برامج إعادة تأهيل الطفل والتدريب التعليمي جزءاً من التخطيط للجهود الرامية إلى معالجة حالات ما بعد النزاع وأن تخصص موارد كافية لذلك العنصر بالذات. الآن، بتنا جميعاً ندرك مدى الحاجة الملحة إلى التصدي للتحدي المتمثل في إعادة إدماج الأطفال المحرومين من حريتهم لارتباطهم المزعوم بالجماعات المتطرفة. ومنذ البداية، لا بد من الاعتراف بأن هؤلاء الأطفال ضحايا رئيسيون للتجنيد القسري وقد تعرضوا لوحشية شديدة.

يجب ألا يستمر الإفلات من العقاب عن الهجمات على المدارس والمستشفيات واستخدامها لأغراض عسكرية. وتؤكد البرتغال مجدداً مشاركتها النشطة في توفير إمكانية حصول الأطفال على التعليم، بما في ذلك التعليم العالي في حالات الطوارئ، وتدعو جميع الحكومات إلى تأييد إعلان المدارس الآمنة. إن إمكانية الحصول على التعليم هي آلية لمنع التجنيد واستهداف الأطفال، بما في ذلك في سياق التطرف العنيف والإرهاب، ووسيلة فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في آن معاً. يوفرّ الهدفان ٤ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة أطراً جيدة للعمل في هذا السياق.

إن اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، إلى جانب مبادئ باريس - والتي أقرتها أكثر من ١٠٥ دول، ومنها البرتغال - تواصل توفير أساس ملائم للعمل. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لالتزامات باريس ومبادئ باريس، التي توفر مبادئ توجيهية لحماية الأطفال من التجنيد والاستخدام من قبل القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وتدعو البرتغال

المجموعة إلى التماس التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، مع إيلاء الاهتمام المناسب لجميع الركائز. وتحظى تلك المبادرة بالدعم والمشاركة الكاملين من بلدان الشمال الأوروبي.

وباسم بلدان الشمال الأوروبي، أودّ أن أشدد على ستة تحديات تواجه المجتمع الدولي في معالجة هذه المسألة.

أولاً، نحن بحاجة إلى تعزيز جهودنا الرامية إلى توفير تعليم عالي الجودة للأطفال في أوقات النزاع. إن إمكانية الوصول إلى المدارس الآمنة والتعليم هو حق من حقوق الإنسان وشرط مسبق لتحقيق التنمية. ونحن بحاجة إلى تزويد الأطفال بالأدوات اللازمة لتطوير التفكير النقدي، وهو جزء حيوي من منع تغذية نزعة التطرف والتطرف المصحوب بالعنف.

ثانياً، يتحتم علينا تبادل أفضل الممارسات وزيادة التعاون على جميع المستويات. ويجب علينا دعم الجهات غير الحكومية صاحبة المصلحة والتعلم منها، مثل المجتمع المدني والمنظمات النسائية ومنظمات الشباب والعلماء والممارسين، من أجل التكيف مع التحديات الجديدة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى العمل معاً مع الكيانات الخاصة، ووضع الحلول العالمية الجيدة لمنع انتشار مواد الدعاية الإلكترونية وتجنيد الأطفال للمشاركة في التطرف العنيف. ونحن بحاجة إلى تحديد من يغذون نزعة التطرف على الإنترنت من الذين يستهدفون أطفالنا وشبابنا ووقفهم.

رابعاً، يجب علينا ضمان التنفيذ الشامل والمتوازن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن الضروري زيادة التركيز على تنحية الظروف المؤدية إلى الإرهاب واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وكذلك هي الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لضمان منع التطرف العنيف.

في العراق والشام يخسر الأراضي حالياً، فإن خطر أيديولوجية ودعاية تلك الجماعة ما زال باقياً. وكجزء من عواقب ذلك، سنظل نواجه جيلاً جديداً مولوداً في النزاع أو مدفوعاً للتطرف. هذا مثال واحد فقط، وهو يثير عدداً من التحديات التي يتعين علينا معالجتها. نحن نعلم أن صلات القرى والتجنيد القسري والاسترقاق ونقص التعليم والدعاية عبر شبكة الإنترنت وخارجها كلها عوامل توضيحية هامة لتغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف.

ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض الردود العسكرية ضد الجماعات المسلحة من غير الدول التي تمارس التطرف المصحوب بالعنف أثارت تحديات أمام حماية الأطفال. ففي بعض الحالات، عمدت الميليشيات المتحالفة مع الدول وجماعات الأمن الأهلية إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم في مهام الإسناد أو حتى في الأعمال القتالية. ينبغي للدول الأعضاء، لدى تصديها للتطرف المصحوب بالعنف، كفالة أن قواعد الاشتباك لديها تراعي احتمال وجود أطفال مقيمين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة أو أنه يجري استخدامهم على خطوط الجبهة بعد اختطافهم أو تجنيدهم.

ونحن بحاجة إلى معالجة هذه المشكلة على وجه الاستعجال. إننا بحاجة إلى منظور طويل الأجل لمنع تجنيد المزيد من الأطفال واستخدامهم من قبل جماعات مسلحة من غير الدول، بما فيها الجماعات المتطرفة العنيفة. ونحن بحاجة إلى التصدي لجميع أشكال التطرف العنيف من خلال طائفة متنوعة من التدابير الوقائية والطويلة الأجل الدولية والوطنية والمحلية. وأودّ أن أشدد على أن هذه التدابير يجب أن تكون دائماً وفقاً للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان ومبادئ سيادة القانون.

لقد أطلقت الأردن والنرويج مؤخراً مجموعة أصدقاء منع التطرف العنيف، التي تنشط الآن في الأمم المتحدة. وتهدف

الأطفال في بعض البلدان لعام ٢٠١٧، أو كان هناك انخفاض في عدد الانتهاكات. ومع ذلك، وفي بلدان أخرى، تفاقمت خطورة هذه الانتهاكات مع تسجيل أعداد مذهلة من الوفيات، وعمليات التشويه، وحالات التجنيد، والاستغلال، والإعتداء الجنسي، والهجمات المباشرة على الفتيان والفتيات - إذ بلغت هذه الجرائم والانتهاكات المسجلة في عدة مناطق أرقاماً قياسية. وبالنسبة إلى فنزويلا، من المساوي وغير المقبول أخلاقياً أن تستمر هذه الانتهاكات، وأن تظل العقبات التي تعترض حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة قائمة. ويبدو أن ضميرنا الجماعي لم يتأثر، ونحن نفشل في اعتماد التدابير العاجلة التي من شأنها أن تمكننا من عكس مسار هذه الحالة. فثمة خطأ كبير بالنسبة إلى البشرية في المجتمع المعولم اليوم.

ونعتقد أن أفضل استراتيجية يمكننا أن نستخدمها لحماية الأطفال من العواقب الوخيمة للحروب هي منع نشوب النزاعات وتسويتها، ولا سيما من خلال معالجة أسبابها الجذرية بصورة شاملة. وهناك تناقض بين تحقيق السلام الوطيد والدائم ووجود عدد كبير من الفتيان والفتيات الذين يشبّون محاطين بالعنف المسلح والكرهية، فضلاً عن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي الذي هو نتيجة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وإن التهميش، إلى جانب تأثير النزاعات المسلحة، يعرّض لخطر جسيم الفرص أمام الأطفال والمراهقين بعد بضع سنوات لتحمل المسؤولية عن مستقبل البلدان، بالتوافق مع ثقافة السلام والتنمية المستدامة.

ويذكر تقرير هذا العام أيضاً أن الهجمات التي شنتها المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم داعش وحركة الشباب وجماعة بوكو حرام، من بين منظمات أخرى، كان لها تداعيات خطيرة على الأطفال. فهذه الكيانات الإرهابية ترتكب الأعمال الوحشية التي تشكل خطراً على الإنسانية نفسها، وتؤدي إلى تجاوزات وانتهاكات لحقوق الأطفال. وفي هذا الصدد، نكرر إدانتنا باستمرار للتدخل العسكري الأجنبي وللحروب القائمة في

خامساً، يجب إدراج الشواغل المتعلقة بحماية الطفل في جميع الجهود الرامية إلى إنهاء النزاعات. وذلك يتضمن بعثات الأمم المتحدة، حيث ينبغي أن يشكل تدريب الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين في مجال حماية الطفل أولوية رئيسية. ويجب حماية دور المستشارين المعنيين بحماية الطفل.

سادساً وأخيراً، وربما الأكثر إلحاحاً، علينا التأكد من أن يحظى الأطفال المصابون بصدمات نفسية والأطفال المتضررون من التطرف بالاهتمام الذي يحتاجونه. ونحن بحاجة إلى تكييف برامج محددة لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع، بما في ذلك الدعم النفسي - الاجتماعي. ويجب أن نكفل حماية الأطفال ومعاملتهم كأطفال وفقاً لنظم قضاء الأحداث.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد راميرث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكر وفد فرنسا على ترؤس أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الحالي وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نعرب عن تقديرنا للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، ونعرب لها عن دعمنا الكامل. ونحن ممتنون أيضاً للبيان الذي أدلى به السيد ميين شيخ ونرحب بوجود السيد روميو دالير.

لا يزال الأطفال هم الضحايا الرئيسيون للنزاعات المسلحة التي تجري في مختلف المناطق في جميع أنحاء العالم، والتي تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بهم بشكل حاد بسبب أفعال الجماعات المسلحة، بما في ذلك المنظمات الإرهابية والقوات العسكرية لبعض الدول.

وفي هذا الصدد، ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2017/821)، تمّ تسجيل عدد قليل جداً من حالات الانتهاكات المرتكبة ضد

ومجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير لإنهاء هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي الختام، تؤكد فنزويلا مجدداً التزامها بدعم ومساعدة الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى حماية الأطفال ومساعدتهم، لأنه التزام أخلاقي ملج لا بد من الوفاء به تماشياً مع القانون الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد فرنسا الذي يرأس مجلس الأمن في هذا الشهر على عقده اليوم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. لا يمكن أن يكون هناك شيء أكثر أهمية وأكثر إلحاحاً من إجراء مناقشات عن مشكلة الأطفال والنزاع المسلح وتوفير حلول لها. ما من طفل ينبغي أن يشارك في الحرب، وما من طفل ينبغي أن يعاني من الحرب. وكل من يجند الأطفال للقتال في النزاعات ينبغي أن يلقي أشد العقاب بموجب القانون.

إن ملديف تحيط علماً بالدور النشط جداً الذي يقوم به المجلس بشأن هذه المسألة. ونحن ندرك على وجه الخصوص الدور الهام الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في حماية حقوق الأطفال. ومع ذلك، نشهد يوماً فتياناً وفتيات يتعرضون للتعذيب والسجن والتجويب والقتل والاعتداء الجنسي في حالات النزاع. وفي بعض أرجاء العالم، تتعرض منازلهم ومدارسهم للتدمير، وفي بعض الحالات، تُستخدم المدارس لأغراض عسكرية، مما يحرم آلاف الأطفال من الحصول على التعليم.

وينبغي للمجلس، وبخاصة الفريق العامل، أن يظل موضوعياً للغاية في جمع وتحليل المعلومات عن الحالات المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة. كما ينبغي أن يظل حازماً في

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اللذين هما من الأسباب الرئيسية التي تجعل الأطفال ضحايا العنف وتدمر مجتمعاتهم، مما يجردهم من حقوقهم ومستقبلهم.

وفي هذا الصدد، نطالب بوضع حد لجميع التدخلات العسكرية الأجنبية، ولا سيما في تلك المناطق، فضلاً عن وضع حد لزعزعة استقرار مجتمعات بأكملها خدمة لأغراض جغرافية - سياسية واقتصادية، وعمليات نقل الأسلحة، وتمويل الجماعات الإرهابية والمتطرفة وتمويلها وتدريبها وتوفير الملاذ الآمن لها. ونحث جميع الدول على العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وأحكام الصكوك الدولية، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وبالمثل، نشعر بالقلق إزاء أن التصدي لخطر الإرهاب يؤدي أيضاً إلى تزايد عدد انتهاكات حقوق الإنسان، وإلى المزيد من المعاناة في صفوف السكان المدنيين، وخاصة الأطفال. لذلك، ندعو إلى بذل كل الجهود لمواجهة هذه الآفات، وإلى الاحترام الصارم للقانون الإنساني الدولي، وفقاً لمبدأي التمييز والتناسب. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل باتساق عندما تتخذ الإجراءات لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ويجب علينا أن نتقيد بمبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية والحياد لدى المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. وينبغي عدم استثناء أحد، سواء الجماعات المسلحة غير الحكومية أو القوات المسلحة الحكومية.

وفي هذا الصدد، لا بد لنا من قول كلمة عن حالة الأطفال الفلسطينيين الذين يتعرضون لأعمال العدوان والعنف التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال. بالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ٧٠٠ طفل محتجزون تعسفاً في السجون الإسرائيلية. وبالمثل، نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف التي ترتكبها قوات السلطة القائمة بالاحتلال ضد الأطفال، حيث أودت بأرواح منهم وخلفت العديد من الجرحى. وندعو حكومة إسرائيل

١٨٨ جزيرة. وأنشأنا أيضاً مراكز ستعمل على توفير الخدمات للأسر والأطفال في ١٩ جزيرة مرجانية في ملديف، وستساعد على توفير الرعاية العاجلة التي تحتاج إليها أي ضحية.

وكما يعلم المجلس جيداً، أصبح الأطفال والشباب أهدافاً دائمة للتجنيد في النزاعات من جانب الجماعات المتطرفة العنيفة. والأداة المفضلة المستخدمة في هذا التجنيد هي وسائل التواصل الاجتماعي. فحماية الأطفال من أذى وسائل التواصل الاجتماعي هي مجال آخر ذو أولوية لحكومة بلدي التي تتخذ تدابير قوية بشأنه. ويمكن للمجلس أن يعمل على نحو أوثق في هذا المجال مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بغية تمكين الدول الأعضاء من وضع وتنفيذ السياسات التي يمكنها أن تحمي الأطفال من العنف الإلكتروني.

إن حماية حق الأطفال في أن يعيشوا حياة خالية من العنف أو الإيذاء أو النزاع تعني حماية المستقبل - مستقبلنا المشترك. وملديف على استعداد للاضطلاع بدورها وتمكين المجلس من المساعدة في تشكيل مستقبل أطفالنا وأطفالهم من خلال حلولنا المشتركة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

السيد كاريو غوميث (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي، الذي يقدر مبادرة الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. ونشكر الأمين العام والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على إحاطتهما الإعلاميتين.

إن إضفاء الطابع العالمي على التزاماتنا المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة سيكون أساسياً لقدرة المجتمع الدولي على التصدي على نحو شامل ومنسق لجميع جوانب تلك الآفة. ولذلك، يحث وفد باراغواي الدول الأعضاء،

اتخاذ الاجراءات لوضع حد للنشاط القذر المتمثل في استخدام الأطفال كجنود أو حتى كدروع بشرية في النزاعات. وثمة سبيل هام يمكن للمجلس من خلاله تسريع جهوده الرامية إلى تحقيق هذه النتيجة هو غرس قيم الاحترام لدى الأطفال. وبالعامل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستطاعة المجلس أن يشجع الحكومات الوطنية على اتخاذ إجراءات قوية لتعزيز هذه القيم على صعيدي الفرد والمجتمع.

إن مسألة حماية حقوق الطفل في ملديف هي من المسائل ذات الأولوية العليا بالنسبة إلى حكومة الرئيس عبد الله يمين عبد القيوم. فأعمالنا تستهدي بالإيمان بأن للأطفال الحق من الله في أن يحصلوا على الحبة والرعاية والحماية من العنف والإيذاء والإهمال وإساءة المعاملة. ولقد اتخذت ملديف عدداً من التدابير التشريعية، فضلاً عن المبادرات المتعلقة بالسياسة العامة لتعزيز نظام حماية الطفل.

وفي الأشهر الأخيرة، أنشأت ملديف قاعدة بيانات لحماية الطفل أدت إلى تعزيز آليات الإحالة بين وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة ودائرة الشرطة في ملديف بغية تبادل المعلومات بسهولة، والأهم من ذلك توليد البيانات المصنفة بفترة قصيرة. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة التعليم نظاماً للمعلومات يقوم بالرصد الوثيق للمواظبة على الدراسة، كما يتأكد من تسجيل كل طفل في المدرسة وفقاً لسياسة الحكومة بعدم تخلف أي طفل عن الدراسة. وبغية مواصلة التشجيع على الإبلاغ عن حوادث العنف، أقامت الحكومة خطاً هاتفياً يعمل مجاناً على مدار الساعة، مع تطبيق الهاتف المتحرك للإبلاغ، بهدف مساعدة الأطفال على الإبلاغ من خلال التقارير أو الشكاوى التي يمكن تقديمها دون الكشف عن هوية صاحبها. وينبغي له أن يساعد على إزالة الحواجز التي تعوق الأطفال من التماس الحماية، على الرغم من جغرافيتنا الفريدة وانتشار السكان في

ويجب أن تكفل الأطر المؤسسية لإعادة إدماج الفتيان والفتيات ضحايا النزاعات المسلحة، أو لرعاية الأطفال اللاجئين، الحماية الشاملة للأطفال. ويجب التركيز على مصالح الطفل الفضلى في تنفيذ هذه الأطر، وذلك بالاعتماد على التشريعات وولاية قضائية خاصة، مع الاستعانة بمحاكم وقضاة وأعضاء نيابة عامة ومحامين منتدبين متخصصين وطلب المشورة من مهنيين متعددي التخصصات بشأن جميع القضايا المتعلقة بالأطفال بأي صفة كانت. وفي باراغواي، تدعم شبكة من المجالس البلدية ذلك النظام من خلال بذل جهود وقائية لحماية مصالح الطفل الفضلى وتعزيزها والإشراف عليها، فضلا عن تنفيذ تدابير لحماية الطفل ودعمه من قبيل تزويد الأطفال وأسرهم بالتوجيه والدعم وإتاحة التعليم والرعاية الطبية، بما في ذلك المساعدة النفسية.

ختاما، فيما يتعلق بمجلس الأمن، يجب أن يكون توفير حماية خاصة للأطفال في النزاعات المسلحة أولوية وجزءا واضحا وصریحا من ولايات عمليات حفظ السلام. ويجب على المجلس أن يدمج آليات الوقاية وبروتوكولاتها في الولايات بهدف مساعدة الضحايا وكفالة محاسبة الجهات التي تجند الأطفال أو تستخدمهم في النزاعات المسلحة.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلت بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، على عملها الممتاز. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم. لقد أسهمت فرنسا إسهاما كبيرا في جهود المجتمع الدولي لمنع تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، وبخاصة من خلال المبادئ والالتزامات المعتمدة في

في المقام الأول، على التصديق أو الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتعديلاته البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. كما نحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على الامتناع عن القيام بأي عمل يتعارض مع أهداف تلك الصكوك الدولية ومقاصدها.

وتشدد باراغواي على أهمية مبادئ والتزامات باريس لعام ٢٠٠٧ لحماية الأطفال من التجنيد غير المشروع أو استخدامهم من قبل القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وإعلان المدارس الآمنة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، الذي اعتمد في أواسل في عام ٢٠١٥، وهي صكوك نلتزم بها. ونحث الدول الأعضاء على الانضمام إلى تلك الصكوك واتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذها.

في الوقت نفسه، يجب على الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة التعاون بشكل وثيق مع الدول التي تشهد حالات نزاع أو حالات ما بعد انتهاء النزاع من أجل تعزيز قدراتها المؤسسية والتصدي للتحديات التي تشكلها مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة. وتحقيقا لتلك الغاية، تتعاون حكومتنا باراغواي وكولومبيا في تنفيذ اتفاق السلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي من خلال برنامج للتبادل الثقافي لمنع تجنيد واستخدام القصر على يد الجماعات المسلحة وتعزيز الإدماج الاجتماعي والتعايش السلمي والحوار بين الثقافات من خلال الموسيقى. وفي إطار مبادرة التعاون، نظم معلمون من باراغواي أنشطة تدريب على القيثارة في كولومبيا للمعلمين والطلاب في سان خوسيه دي غوافياري وبورتو كارينيو في مقاطعة بيتشادا.

المدارس الآمنة في أوصلو في أيار/مايو ٢٠١٥ وبوينس أيرس في آذار/مارس ٢٠١٧، ندعو جميع الدول إلى التوقيع على إعلان المدارس الآمنة وتنفيذه بهدف حماية المدارس في المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء العالم من العنف بأي شكل من الأشكال. فالأطفال هم مستقبل مجتمعاتنا. ويجب علينا جميعاً أن نفعل كل ما في وسعنا لحماية ذلك المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أندورا.

السيدة فيفيس بالمانا (أندورا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، التي تتيح لنا فرصة لحشد جهودنا للتصدي لمحنة الأطفال في النزاعات المسلحة.

ونؤيد تأييداً تاماً البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كندا باسم فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، والنرويج باسم مجموعة الدول الـ ٣٥ التي أقرت إعلان المدارس الآمنة. وأود أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية.

إن لكل طفل أهميته في كل مكان وفي كل الأوقات. ولذلك، فإننا نرحب بالتقرير (S/2017/821) وتعليقات الأمين العام وملاحظات ممثله الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا. كما نشكر مكتبها على جهودها على مدى ٢٠ عاماً وجميع الجهات الفاعلة المعنية في الميدان مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة. فيفضل عملهم المستمر، أدركنا الطابع المستمر والمقلق لهذه المشكلة في حالات النزاع المسلحة المعقدة مع جهات من غير الدول.

لكننا نرى أيضاً أملاً. ونرى أن الدول قد أصبحت على دراية بالحالة، وهو ما يتجلى في وضعها لخطط عمل وطنية.

تلك نتائج مشجعة للأمم المتحدة التي نجحت في وضع أطر تتيح للأطراف في النزاعات المسلحة احترام حقوق الطفل.

المؤتمرين الدوليين المعقودين في باريس في شباط/فبراير ٢٠٠٧ وفي عام ٢٠١٧.

إن الأطفال الذين لا يستطيعون حماية أنفسهم هم الضحايا الرئيسيون للنزاعات المسلحة. وإلى جانب التهديدات المروعة لحياة الحرية والكرامة التي يواجهونها، فإن الأطفال في المناطق المتضررة من النزاع عرضة تماماً للتعذيب أو الاستخدام بصورة غير مشروعة من جانب القوات أو الجماعات المسلحة، وهي ممارسة تستحق الاهتمام الكامل والاستجابة الفورية من قبل المجتمع الدولي إذا أردنا إحراز أي تقدم حقيقي في ذلك الاتجاه. ومن الضروري أن توقف جميع الدول مبيعات وصادرات الأسلحة إلى الأطراف التي حددها الأمين العام في قائمة العار. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى التركيز على إعادة إدماج الأطفال الجنود من خلال برامج توفر الدعم النفسي والاجتماعي اللازم لهم ولمجتمعاتهم.

في السياق نفسه، فإن الانتهاكات العديدة للقواعد والمعايير الدولية لحماية الأطفال، على النحو المبين في آخر تقرير للأمين العام (S/2017/821)، تشمل هجمات على المرافق التعليمية. وفي أعقاب الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن بصيغة آريا بشأن الهجمات على المدارس والاستماع إلى شهادة جوي بشارة، إحدى التلميذات المختطفات في نيجيريا في عام ٢٠١٤، نرى أننا يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الهجمات وتقديم كل من يحرم الأطفال من حقهم في التعليم وفي حياة طبيعية وموفرة إلى العدالة.

ويجب عدم التسامح بشأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني - وبعبارة أخرى الفظائع ضد الأطفال - بأي شكل من الأشكال. لذلك، فإن اليونان التي أيدت بالفعل إعلان المدارس الآمنة تعرب عن تأييدها للبيان المشترك للدول التي أيدته أيضاً مع التأكيد على أن الإعلان مبادرة بالغة الأهمية تحتاج إلى دعمنا الكامل. وبعد أن شاركنا أيضاً في مؤتمري

ومن هنا، فإن الاهتمام الذي أثارته هذه المناقشة المفتوحة يبين أنه سوف نواصل إحراز التقدم بشأن جميع أبعاد هذه المسألة. لا يمكن التوفيق بين الأطفال والنزاع المسلح. فخطط العمل المحددة وتنفيذها تتطلب التزاما سياسيا راسخا. إننا بلا شك سنهيب البيئة المؤاتية لمنع نشوب النزاعات إذا كانت خطط حفظ السلام الإجراءات السياسية العامة تأخذ في الاعتبار المصالح الفضلى للأطفال، مع التركيز على التعليم من أجل السلام. إن مستقبل عالمنا يعتمد على تنفيذ تلك القيم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالفرنسية): أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديري للأمين العام على تقريره الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821)، وأشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أشكر السيد مبین الشيخ على إحاطته الإعلامية المستنيرة، وأود أيضا أن أشكر السيدة فرجينيا غامبا على إحاطتها الإعلامية، وأهنئها على تعيينها في منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. كما أود أن أشيد بالجهود التي بذلتها سابقتها، السيدة ليلي زروقي.

تؤيد مملكة تايلند البيان الذي أدلى به بالنيابة عن شبكة الأمن البشري.

يمثل الأطفال سكان العالم، وهم عنصر أساسي بالنسبة لتنميتنا وازدهارنا في المستقبل. ومن ثم ينبغي حماية الأطفال في حالات النزاع حتى يتمكن من ضمان قدرتهم على الانخراط في المجتمع ليصبحوا أصواتاً حديثة للتغيير والتقدم. إن مملكة تايلند تدين إشراك الأطفال في أعمال العنف والنزاع المسلح. وفي هذا السياق، نود أن ننوه بالجهود التي بُذلت حتى الآن بشأن هذه المسألة، من قبيل اعتماد مبادئ باريس والتزامات باريس،

تود أندورا أن تعمل من أجل السلام والدفاع عن حياة الأطفال وحقوقهم. وعندما أودعت صك تصديقها على اتفاقية حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أعلنت أندورا عن أسفها لعدم حظر استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، وأعربت عن عدم موافقتها على المادة ٣٨، التي تتيح تجنيد من هم في سن ١٥ عاما. ونتيجة لذلك، انضمت إمارة أندورا في عام ٢٠٠٠ إلى الموقعين على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، التي تحظر بشكل رسمي تجنيد الأطفال في القوات المسلحة.

أيدنا أيضا مبادئ باريس - التي نحتفل حاليا بذكرها السنوية العاشرة - بغية توفير زخم جديد للجهود الرامية إلى منع تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. إن النزاعات المسلحة، علاوة على التكلفة البشرية لها، وتدمير الهياكل الأساسية وتوقف النمو الاقتصادي، تنطوي على آثار مدمرة على تعليم الأجيال. لذلك، نعتقد أن من المهم جدا توفير الحماية الحقيقية والثابتة للأطفال، والمعلمين، والأفراد المرتبطين بهم، وكذلك للهياكل الأساسية. وإذ تأخذ ذلك في الاعتبار، أعلنت أندورا تأييدها لإعلان المدارس الآمنة، الذي يهدف إلى التقليل بفعالية من أثر العنف والنزاعات على المؤسسات التعليمية، ويشدد على أهمية ضمان فرص التعلم مدى الحياة، حتى في حالات النزاع. ومن ثم، نطلب من جميع الدول التقيد بالإعلان وتنفيذه.

ولا بد لأي نهج شمولي لإعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم المحلية من أن يأخذ في الاعتبار مسألة الوصم. وفي هذا السياق، نود أن نركز على الضحايا من الفتيات اللواتي يعانين أشد المعاناة من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولذلك، تتطلب حمايتهن مستويات أكبر من الدعم. وفي هذا الصدد، نؤيد سياسة عدم التسامح إطلاقاً التي أطلقها الأمين العام في أيلول/سبتمبر.

على معلومات ذات مصداقية ومحايدة. وفي هذا الصدد، نشيد بعمل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء في إعداد التقرير. ونؤيد أيضا الجهود التي تبذلها في استكشاف أفكار جديدة بغية كفالة التنفيذ الكامل لولايتها، لا سيما عن طريق إجراء مزيد من البحوث والتحليلات ذات الصلة، فضلا عن زيادة التركيز على زيادة الوعي بشأن هذه المسألة. فمن شأن النهج أن يكون مفيدا جدا إذا ما جرى اتباعه على الصعيد الإقليمي من خلال العمل مع المنظمات الإقليمية.

إن المعاناة التي يتحملها الأطفال في النزاعات المسلحة غير مقبولة. ولذا، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على إنهاء تلك المعاناة، ويجب تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل

بوتسوانا.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة الجمهورية الفرنسية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أتقدم لها بجزيل الشكر على عقد مناقشة مفتوحة أخرى بشأن الأطفال والنزاع المسلح، بعد فترة وحيزة من تنظيم المناقشة المفتوحة التي عقدت في الأسبوع الماضي بشأن الوفاء بوعد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بكم، سيدتي الرئيسة، على العمل المتميز، وعلى ما تحلّيت به من لقيادة والتزام أثناء ولايتكم، وعلى إدراجكم في جدول الأعمال العالمي المسائل التي تؤثر على رفاه النساء والأطفال، لكونهم من بين أكثر الفئات ضعفا في المجتمع. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821). وبالمثل، أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية، بمن فيهم السيدة غامبا،

وكذلك المؤتمر المعني بحماية الأطفال من الحرب، الذي عُقد في باريس في شباط/فبراير.

وفقا لتقرير الأمين العام، وقع أكثر من ٤ ٠٠٠ انتهاك لحقوق الأطفال في عام ٢٠١٦ ارتكبتها القوات الحكومية. وأفضل طريقة لمعالجة هذه الظاهرة هي ضمان الطابع العالمي والتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية حقوق الطفل وجميع بروتوكولاتها الاختيارية. وفي الفترة نفسها، تم التحقق من أكثر من ١١ ٥٠٠ انتهاك نُسبت إلى جماعات من غير الدول. وهذا الاتجاه يشكل مصدر قلق بالغ، وأفضل نهج لمعالجة هذه المشكلة هو الانخراط والتعاون مع الدول المعنية ومراعاة السمات الخاصة لكل نزاع على نحو دقيق. وعلى أي حال، يجب على جميع أطراف النزاع احترام وكفالة احترام القانون الإنساني الدولي ووضع حد نهائي لثقافة الإفلات من العقاب.

علينا جميعا أن نضطلع بدور في هذه المسألة، ويتعين علينا أن نقوم بذلك معا. كما يتعين على المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الأكاديمية والحكومات، أن تعمل بتضافر من أجل مواكبة الأساليب المتطورة للجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك التجنيد من خلال الوسائل الإلكترونية واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مركز. وفي هذا الصدد، يمكن أن يوفر زيادة الوعي، والتعليم أفضل أنواع الدفاع عن الأطفال الذين بخلاف ذلك يقعون فريسة لهذه الأساليب. وفي الوقت نفسه، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل معالجة الآثار الطويلة الأجل على الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة، من خلال وضع الخطط المناسبة من أجل إعادة إدماجهم وتأهيلهم.

إن التقرير السنوي للأمين العام (S/2016/360) يؤدي دورا هاما في توجيه الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ولهذا السبب، ينبغي أن تكون كل جهود الإدراج في القائمة موضوعية وشاملة وترتكز

الأطفال الجنود، بما في ذلك توثيق الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع.

ويؤيد بلدي تأييدا تاما المبادرات التي اعتمدت في السنوات الأخيرة من أجل إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، وحماية وتعزيز حقوق ورفاه الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، تؤكد بوتسوانا من جديد على دعمها لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، وحملة اليونيسيف "أطفال، لا جنود".

كما نؤيد وضع وتنفيذ القواعد والمعايير، وسياسة عدم التسامح مطلقا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومدونة قواعد سلوك الأمم المتحدة، ونشر مستشاري حماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وحماية حقوق الأطفال في عمليات السلام، واتفاقات السلام، وبرامج الانتعاش بعد انتهاء النزاع وإعادة الإعمار.

وتدين بوتسوانا بشدة الهجمات العشوائية على المدارس والمستشفيات والمنازل. كما نشعر بالقلق العميق لازدياد تلك الهجمات. وقدرت الأمم المتحدة في ٢٠١٦ أن ٧٥٣ مدرسة قد هوجمت في تلك السنة. ولكي تثبت بوتسوانا التزامنا بضممان التعليم أثناء النزاعات المسلحة، وقعت في حزيران/يونيه على إعلان المدارس الآمنة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام بوتسوانا بالصكوك الدولية والإقليمية التي تعزز حقوق الأطفال وتحميها، مثل اتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، وخطة عام ٢٠٤٠ من أجل الأطفال في أفريقيا. ومن الواجب علينا جميعا ضمان مستقبل أطفالنا وتجنبيهم ألم النزاع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

الموجودة معنا في هذه القاعة اليوم، على ما قدموه من إسهامات متبصرة جدا في الموضوع قيد المناقشة.

إنّ تقرير الأمين العام يقدم عرضا مروعا عن تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، وعن العدد المتزايد من الأطفال الذين قُتلوا وشوهوا في النزاعات المسلحة. وتقدر الأمم المتحدة أن أكثر من ٨٠٠٠ طفل قتلوا أو شوهوا في عام ٢٠١٦ وأن هناك أكثر من ١٤٥٠٠ حالة انتهاك للقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ومن المقلق أيضا أن تجنيد واستخدام الأطفال الجنود لا يزال سائدا في البلدان التي مزقتها الحروب، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجنوب السودان، وسوريا واليمن. ونتيجة لذلك، ازداد عدد الإصابات في صفوف الأطفال وازدادت كذلك حالات العنف الجنسي ضد الأطفال.

من المثير للقلق أيضا أن العدد الإجمالي للإصابات في صفوف الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد زاد بنسبة ٧٥ في المائة في العام الماضي، بينما سجلت أفغانستان أعلى الإصابات في صفوف الأطفال، إذ بلغ العدد ٣٥١٢ إصابة خلال النزاع المسلح.

وقد أثر النزاع في اليمن على أكثر من ١١ مليون طفل، حيث أبلغ عن وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الفظائع المرتكبة ضد الأطفال.

ونظرا لخطورة هذه المسألة، تشيد بوتسوانا بالمجلس لاتخاذ هذا القرار التاريخي ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وعقد مناقشات مفتوحة بشأن هذا الموضوع على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية. وتثني بوتسوانا أيضا على مجلس الأمن لإنشائه آلية للرصد والإبلاغ من أجل جمع وتقسيم معلومات موضوعية ودقيقة وموثوقة في الوقت المناسب عن تجنيد واستخدام

الجهود الرامية إلى كفالة أن تقوم تلك الجماعات بوضع خطط للعمل. ونشيد بالمثلثة الخاصة غامبا لجهودها الرامية إلى الحوار بصورة استباقية مع هذه الأطراف.

ثالثا، يمكن لإيفاد مستشارين لحماية الأطفال في بعثات حفظ السلام أن يؤدي دورا هاما في التحقق من منع الانتهاكات الجسيمة وإنهائها. ولذلك، فإن أستراليا تدعم الإبقاء على وجود المستشارين المخصصين لحماية الأطفال في الميدان.

رابعا، لا يمكن المبالغة في أهمية إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين بغية كفالة السلام المستدام. إن العمل مع المجتمعات المحلية والعاملين الصحيين وواضعي السياسات والمدارس ومؤسسات التعليم العالي، من أجل دعم إعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة أمر بالغ الأهمية لمساعدة الأطفال على النجاح في العودة إلى الحياة المدنية، مما يمكنهم من بلوغ كامل إمكاناتهم البشرية.

وتفخر أستراليا بأنها تؤيد مبادئ والتزامات باريس. فقد استنارت بهذه المعايير الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ومع ذلك، ما زلنا نشهد، في جميع أنحاء العالم، الآثار المدمرة للنزاع المسلح على الأطفال. وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للتزامات باريس ومبادئ باريس، من الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى بذل جهود متجددة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة إكوادور.

السيدة يانيث لوست (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): إن وفد بلدي يشكر البعثة الدائمة لفرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وتعتقد إكوادور أن من المهم أن تتمكن جميع الدول، هنا داخل مجلس الأمن، من الإعراب عن قلقها إزاء حالة الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما نظرا لأنهم، بالإضافة إلى ضعف حالتهم والعدد الكبير جدا من الانتهاكات

السيد ياردلي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ما زال الأطفال يتأثرون بشكل غير متناسب من النزاعات المسلحة التي لا يتسببون فيها على الإطلاق. وكما يقول تقرير الأمين العام (S/2017/821) بوضوح، تستمر الأعداد غير المقبولة للأطفال الذين يتعرضون للقتل والتشويه والتجنيد والاختطاف والاعتداء الجنسي، ويحرمون من المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية والتعليم. ونحن نعلم أن الانتهاكات التي تم التحقق منها ليست سوى غيض من فيض. ويجب أن تتوقف هذه الوحشية.

وترحب أستراليا بالجهود التي تبذلها المثلثة الخاص للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمستشارون في مجال حماية الطفل الرامية إلى حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. إننا نشيد بالتقدم المحرز، بما في ذلك رفع اسم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من قائمة تجنيد الأطفال، فضلا عن انفصال عدد كبير من الأطفال عن الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن جبهة مورو الإسلامية للتحرير في الفلبين. كما نرحب بالتوقيع على خطط عمل جديدة مع مالي والسودان والقوة المدنية المشتركة في نيجيريا.

ومع ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود لحماية أطفال العالم من آثار النزاع المسلح. وأود أن أسلط الضوء على أربعة جوانب. أولا، تعتقد أستراليا أن الإدراج الدقيق والموثوق لأسماء الجناة في التقرير السنوي أمر بالغ الأهمية. ونشيد بالأمين العام لكفالاته إدراج أسماء جميع الأطراف المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات الخطيرة في ذلك التقرير. ونرحب أيضا باعتماد الشكل الجديد لتقدم التقارير، الذي يقر بالحالات التي يتخذ فيها أحد الأطراف الخطوات اللازمة لوضع حد لهذه الانتهاكات. ونأمل أن يكون حافزا إضافيا للأطراف على وقف الانتهاكات.

ثانيا، إن لوضع خطط عمل لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم تأثيرا كبيرا. وبما أن معظم الجماعات المعروفة بتجنيد الأطفال هي جهات مسلحة من غير الدول، فإننا نحتاج إلى مواصلة

يرتبط كل ذلك بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في: ضمان التعليم الشامل والجيد للجميع وتعزيز التعلم مدى الحياة. وهذا أمر هام بالنسبة لبلدي، الذي يعرفه دستورنا بوصفه إقليمًا للسلام. وتتجلى مهمة القوات المسلحة والشرطة في حماية حقوق المواطنين وحرّياتهم. وينص دستورنا أيضًا على إعطاء الأولوية للفتيات والفتيان والمراهقين في حالات الكوارث والنزاعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ.

وهذا هو السبب في اعتقادنا أن الأرقام الواردة في التقرير لا يمكن أن تصبح هي القاعدة؛ بل إنها تتطلب استجابة شاملة من جانب الدول. ويجب أن تتضمن تلك الاستجابة بوجه خاص الالتزام بعدم إفلات المسؤولين عن تلك الانتهاكات من العقاب. وبنبغي أن يتلقى مكتب السيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام، الذي نعرف جميعًا أعماله، الدعمين المالي والسياسي اللازمين.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر وفد الجمهورية الفرنسية الصديقة على عقد هذه الجلسة الهامة، كما نشكر معالي السيد أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره (S/2017/821) ونرحب بالسيدة فرجينيا غامبا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والتأكيد على التعاون معها.

لا تتنوع المجموعات الإرهابية مثل تنظيمي داعش والقاعدة في كل من سورية والعراق وليبيا والصومال والانقلابيين في اليمن، وفي العديد من الدول، عن ارتكاب أبشع الانتهاكات ضد الأطفال، بما في ذلك خطفهم وتجنيدهم وضمهم إلى صفوف المقاتلين واستغلالهم في القيام بالتفجيرات الانتحارية

التي يتعرضون لها، محرومون من التعليم وليس بوسعهم الحصول عليه، كما أنهم محرومون من إمكانية أن يكون لهم مستقبل يمكنهم فيه التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

وأشكر أيضًا الأمين العام على تقريره (S/2017/821)، وعلى إحاطته الإعلامية التي أدلى بها هذا الصباح. ونشكر فرنسا على المذكرة المفاهيمية (S/2017/891، المرفق) التي صدرت بوصفها مرشدًا لهذه الجلسة.

وكما أشار إلى ذلك ببلاغة الأمين العام والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة، السيدة فرجينيا غامبا، إن حالة الأطفال أصبحت مخوفة بالمخاطر على نحو متزايد، ليس فقط بسبب عدد وخطورة الانتهاكات في البلدان في حالات النزاع، سواء في مجلس الأمن وخارجه، ولكن أيضًا لأن جميع الفئات التي يغطيها التقرير تسلط الضوء على الوضع المقلق أكثر من أي وقت مضى للأطفال الذين يقعون فريسة للجهات الحكومية وغير الحكومية. ولحماية الأطفال، نحتاج إلى استجابة جماعية وشاملة تراعي ظروفهم واحتياجاتهم الخاصة للحماية، وتعالج العديد من انتهاكات القانون الدولي المبلغ عنها، والحرمان من الحصول على المساعدة الإنسانية، والتجنيد والاختطاف والعنف الجنسي الذي يتعرضون له.

كما يبرز تقرير الأمين العام الكيفية التي تستخدم بها المدارس لأغراض عسكرية، والكيفية التي يتم بها تدمير الهياكل الأساسية التعليمية. وبوصف إكوادور إحدى الدول الموقعة على إعلان أوسلو للمدارس الآمنة في ٢٠١٥، فإنها تؤيد مضمون الإعلان المقدم من البعثة الدائمة للنرويج. وهي تعرب عن تأييدها الكامل للحاجة إلى حماية الطلاب والمعلمين والهياكل الأساسية التعليمية في أوقات النزاع المسلح، وتشدد على أهمية مواصلة التعليم أثناء النزاعات المسلحة وتنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

المفتوحة الهامة اليوم، وتقديم مذكرة مفاهيمية (S/2017/892)، المرفق) بشأن هذا الموضوع. ونحيط علماً أيضاً بأخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2017/821) الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونشكر أيضاً الأمين العام، والسيدة فرجينيا غامبا وباقي مقدمي الإحاطات الإعلامية، على بياناتهم الثابتة.

إن أذربيجان طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وقد أيدت حكومتنا بقوة وباستمرار الجهود الدولية الرامية إلى كفالة توفير حماية أكثر فعالية لحقوق الطفل وتحسين حالة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. ونرحب بالتقدم المحرز فيما يخص منع الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة ولا يزال الأطفال يعانون في حالات النزاع المسلح. فالوحشية المتزايدة والطبيعة المتغيرة للحرب تنطويان على الحاجة إلى اتخاذ المزيد من تدابير الحماية. وعلى الرغم من أن معظم الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح ترتكبها جماعات مسلحة من غير الدول، يجب عدم التغاضي عن أخطاء الماضي القريب واستهداف المدنيين في النزاعات المستمرة بين الدول.

وخلال العدوان المتواصل من جانب جمهورية أرمينيا على بلدي، ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية. وشملت سياسة الأرض المحروقة التي نفذها الجانب الأرمني، التطهير العرقي للأراضي المنزوع ملكيتها من الأذربيجانيين، والقتل الوحشي أو إصابة الآلاف من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ولا تزال أذربيجان تعاني من نزوح أكبر عدد من اللاجئين والمشردين في العالم، وكثير منهم من الأطفال. كما يشير الأمين العام بحق في تقريره قائلاً،

التي أصبحت سمة واسعة الانتشار في حالات النزاع، وعليه فإن مملكة البحرين تدين ما تقوم به تلك المجموعات الإرهابية.

إن حماية المدنيين والأطفال في النزاعات، يظل يشكل أولوية ضرورية بالنسبة للمجتمع الدولي، جراء تصاعد تلك النزاعات، وإن مملكة البحرين كعضو في التحالف لإعادة الشرعية في اليمن الذي جاء تلبية لنداء الحكومة اليمنية الشرعية وانسجاماً مع قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) وضد ميليشيات الانقلابيين التي تتلقى التمويل والتسليح الخارجي المعروف المصدر، سعياً إلى زعزعة استقرار المنطقة، تؤكد المملكة استقرار اليمن الشقيق الذي هو شأن حيوي لدولنا جميعاً، وتؤكد مملكة البحرين حرص التحالف على حماية المدنيين والأطفال والالتزام بالقوانين الدولية المتعارف عليها بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وبالإشارة إلى التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة، بشأن الأطفال والنزاع المسلح، الصادر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر لهذا العام، نود التأكيد على ضرورة مراجعة آليات وأدوات التقصي والاعتماد على المصادر الموثوقة وضمان إجراء المشاورات الكافية مع الدول، وذلك تلافياً للمعلومات غير الصحيحة.

وفي الختام، سنظل مأساة أطفال العالم الذين تهددهم النزاعات المسلحة بمن فيهم أطفال اليمن وفلسطين، تؤرقنا وتشكل تحدياً للمجتمع الدولي، وسنظل من جانبنا مع شركائنا وأشقاؤنا في التزامنا بالقانون الدولي والإنساني وحماية المدنيين والأطفال والتزامنا بتقديم المساعدات الإنسانية والتعاون مع آليات الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أثنى على الرئاسة الفرنسية لعقد هذه المناقشة

الانتهاكات الجسيمة التي كلفت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، برصدها وتقديم تقارير عنها. ومن بين ضحايا الانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار التي ارتكبتها القوات المسلحة الأرمينية طفلة تقيم في منطقة فوزولي بأذربيجان تبلغ من العمر سنتين، واسمها زهرة غلييفا، قتلت مع جدتها في ٤ تموز/يوليه، في حين أصيبت امرأة أخرى بجروح خطيرة، نتيجة إطلاق نار كثيف بقذائف هاون من عيار ٨٢- و ١٢٠ ملم وقاذفات قنابل يدوية ثقيلة. وأصيب رامين يوسفوف، الذي يبلغ من العمر ١٣ عاما، من سكان منطقة توفوز في أذربيجان، بجروح متعددة جراء الشظايا، نتيجة لقصف عنيف طال قريته في ٧ آب/أغسطس.

ويتطلب ضعف الأطفال في زمن الحرب جهود حماية أكثر توجيهها وشمولا في جميع أنحاء العالم، ويجب أن تخلو من الانتقائية وأن تعالج جميع حالات النزاع المسلح من دون تمييز، بما في ذلك الحالات ذات الطابع المطول والأثر طويل الأمد على الأطفال بوجه خاص. ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه يتعين تعزيز حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني ويجب وضع حد للإفلات من العقاب من أجل كسر دورات العنف ومساعدة جهود الوقاية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي ألقاه وفد النرويج بالنيابة عن الدول الموقعة على إعلان المدارس الآمنة.

وأود الإشارة إلى تأكيد التزام الحكومة اليمنية بحماية الأطفال وعدم الزج بهم وتجنيدهم في النزاعات المسلحة. فقد اتخذت الحكومة إجراءات عديدة، منها أن الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي أصدر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قرارا جمهوريا يقضي بعدم تجنيد الأطفال دون سن الـ ١٨ في الجيش

”أما العدد غير المسبوق الذي بلغه اللاجئون والنازحون من الأطفال فليس عائدا إلى النزاعات وحسب، بل مرده إلى وحشية الأعمال العدائية التي تخوضها الأطراف، ومنها ما يكون موجها مباشرة ضد الأطفال مباشرة“ (S/2017/821، الفقرة ١٥).

وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر، سجل ٣ ٨٧٤ مواطنا من أذربيجان كمفقودين نتيجة للنزاع. ومن بينهم ٧٤٤ مدنيا، بينهم ٦٦ طفلا، من بينهم ٢٢ فتاة و ٤٤ صبيا. أخذ من بينهم ٢٩ طفلا، ٧ بنات و ٢٢ صبيا كرهائن قبل أن يصبحوا في عداد المفقودين. وترفض جمهورية أرمينيا التعاون من أجل تحديد مصير هؤلاء المفقودين. إن الإفلات من العقاب الذي لا يزال يتمتع به مرتكبو الجرائم المقترفة في سياق العدوان الأرميني، لا يعيق فقط التقدم المحرز في تحقيق السلام والمصالحة الذي طال انتظارهما فحسب، بل إنه يزيد من تفاقم الحالة على أرض الواقع.

وعلى الرغم من وقف إطلاق النار بشكل رسمي، تستمر إلى الآن، الهجمات المباشرة والمتعمدة التي تقوم بها القوات المسلحة الأرمينية على المدنيين والأهداف المدنية في أذربيجان، التي تقع على طول الخطوط الأمامية أو خلفها، بل أصبحت أكثر تواترا وأكثر عنفا في الآونة الأخيرة. ولذلك، فإن تقرير التقييم الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي صدر عقب بعثتها إلى المناطق المتضررة في أذربيجان، في شهر أيار/مايو ٢٠١٦ أوضح بجلاء، في جملة أمور، أنه نظرا لاستخدام أنواع جديدة من الأسلحة الثقيلة والقتال العنيف أثناء فترة التصعيد في أوائل شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦، تضررت العديد من المدارس وأغلقت أبوابها في المناطق القريبة من خط المواجهة في مناطق غورانبوي وتارتر وأغدام وأغبيدي في أذربيجان.

وبموجب القانون الدولي، فإن توجيه الهجمات عمدا إلى المباني المخصصة للتعليم، جريمة حرب. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الهجمات على المدارس والمستشفيات تشكل إحدى

استمرار الأمم المتحدة في الاعتماد - من حيث مصادر معلوماتها - على منظمات مدنية وأفراد تابعين لمليشيات الحوثي وصالح الانقلابية، والذين يتعمدون تضليل الرأي العام العالمي وانتهاج كل الطرق والأساليب لتحويل الأزمة القائمة من سياسية إلى إنسانية، ويحاولون تزييف الأرقام والواقع وتوجيه الاتهام للحكومة اليمنية والتحالف من أجل استعادة الشرعية في اليمن. إن الأمم المتحدة تعتمد في مصادرهما على سجلات وزارة الصحة والمستشفيات التي تسيطر عليها مليشيات الحوثي، والتي تعتمد تزوير السجلات الرسمية وتزويد الأمم المتحدة بأرقام لا أساس لها من الصحة وتعتمد المبالغة والتحويل لتحقيق مكاسب سياسية. وكنا، منذ بداية عمل السيدة غامبا، قد أبدينا رفضنا لآلية المتابعة للرصد وطالبتها بمزيد من الشفافية وأكدنا استعدادنا في الحكومة اليمنية، للعمل مع مكتبها لإجراء الحقائق.

هناك ضعف في تمثيل المنظمات الدولية في المناطق المحررة، وقد نبهنا إلى ذلك مرارا. فعدم وجود مكاتب لها في المناطق المحررة يجعلها عرضة للتضليل لاعتمادها على مصادر غير موثوقة من طرف واحد واستمرار تجاهل الأمم المتحدة لمطالب الحكومة الشرعية المتكررة بهذا الخصوص، مع الأسف.

ختاما، نتطلع إلى أن ينعكس التقدم المحرز والالتزام من قبل الحكومة اليمنية بحماية الأطفال في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح من خلال حذف اسم القوات المسلحة اليمنية من الملحق الخاص بالتقرير، وكذا حذف اسم التحالف العربي من هذا الملحق. ونرحب بالتعاون والعمل الجاد مع مكتب السيدة غامبا، والتي أبدت رغبتها في انتهاج أسلوب العمل الوقائي لحماية الأطفال، والتعاون مع الحكومات المختلفة والابتعاد عن الطبيعة الدعائية التي لا تخلق تعاوننا، بل تؤدي إلى زيادة الهوة بين هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. كما نتطلع إلى مساعدة الحكومة اليمنية في تنفيذ خطة العمل للعام

والأمن، ووجه كل الجهات العسكرية والأمنية بعدم تجنيد الأطفال دون الـ ١٨، وأكد على عدم شرعية تجنيدهم. وفي أيار/مايو من عام ٢٠١٤، تم توقيع خطة عمل بين الحكومة اليمنية ومنظمة اليونيسف لوضع حد لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة. وطالبنا مرارا المنظمات المختصة في الأمم المتحدة بمساعدة الحكومة اليمنية في البدء في تنفيذ الخطة، لا سيما أن المليشيات الانقلابية الحوثية عملت على استغلال وتجنيد الأطفال بشكل كبير في جبهات القتال، وهو ما تعكسه الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي (S/2016/360) و (S/2017/821).

وتم الاتفاق مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على إنشاء نظام لتسجيل المواليد والوفيات من أجل الرجوع إليه في تحديد عمر المتقدمين للخدمة العسكرية ودراسة إمكانية إنشاء وحدة في القوات المسلحة اليمنية لحماية الأطفال، وكذا تدريب قوات الجيش اليمني من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأطفال. وتتويجا للالتزامات الدولية بحماية الأطفال وعدم النزج بهم في أتون القتال والعنف، انضمت الجمهورية اليمنية مؤخرا إلى إعلان المدارس الآمنة الذي يهدف إلى حماية الأطفال والمدارس في النزاعات المسلحة. وبذلك، يصبح اليمن الدولة السبعين التي تنضم لهذا الإعلان. وقد رحبت السيدة غامبا بهذا الانضمام في بيانها صباح هذا اليوم.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لعام ٢٠١٦، فإنني أود أن أطرح الملاحظات الآتية: نستنكر ونستغرب بشدة ما ورد في التقرير من مساواة بين أجهزة الحكومة الشرعية وبين المليشيات الانقلابية المسلحة. فالشرعية تسعى لحماية شعبها ولا تجند الأطفال للقتال وتتعاون مع الأمم المتحدة، ملتزمة بالقوانين الدولية وتنفذ قرارات مجلس الأمن، وآخرها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الأمر الذي يعكسه التقدم المحرز مقارنة بين تقرير عام ٢٠١٥ وتقرير هذا العام.

الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح لضمان أن تواصل القائمة أداء دورها الذي يشتمل على إدانة أطراف النزاعات التي ترتكب انتهاكات ومساعدتها أيضا بغية رفع أسمائها من القائمة في نهاية المطاف.

وهذه القائمة يجب أن تقتزن بمعلومات دقيقة عن التقدم الذي أحرزته الأطراف المدرجة والتوقيع على خطط العمل وتنفيذها مع التزامات محددة.

إن التزام إسبانيا بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة أمر جاد وثابت وطويل الأجل. وفي عام ٢٠٠٠، وقعت إسبانيا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن النزاع بالأطفال في النزاع المسلح، بعد فترة وجيزة من اعتماده، وصدفت عليه في عام ٢٠٠٢. وفي شباط/فبراير، شاركنا في المؤتمر الوزاري المعنون "حماية الأطفال من الحرب"، الذي عقد في باريس والمكرس لحماية الأطفال في النزاع المسلح، حيث جرى الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للالتزامات بباريس لحماية الأطفال من التجنيد أو الاستخدام غير المشروعين من قبل قوات مسلحة أو جماعات مسلحة. بالإضافة إلى ذلك، شاركنا في الشهر التالي في المؤتمر الدولي المعني بالمدارس الآمنة المعقود في بوينس آيرس. وفي علم ٢٩١٥، أيدت إسبانيا إعلان المدارس الآمنة. وأغتنم هذه الفرصة اليوم لكي أعلن أننا سنؤيد مبادئ حفظ السلام التي تهدف إلى منع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، التي اقترحتها كندا، وستكون متاحة لاعتمادها في مؤتمر القمة القادم في فانكوفر.

وأؤكد من جديد التزامنا بمتابعة القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن الهجمات الموجهة ضد أفراد الخدمات الطبية والمستشفيات، الذي لا يزال تنفيذه الفعال يشكل تحدياً. وقد تشرفت إسبانيا بالمشاركة في صياغة نص ذلك القرار الذي اتخذ في عام ٢٠١٦. وسواصل العمل على تنفيذه وتكييفه في الأسابيع والأشهر المقبلة. واليوم، نؤيد بيان السياسة العامة الذي أدلى به وزير

٢٠١٤، والعمل على الحفاظ على الأطفال وإبعادهم وعدم الزج بهم في جبهات الموت.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة باسولز (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وفريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

إن الأطفال والنزاع المسلح أكثر من مجرد بند على جدول أعمال مجلس الأمن. إنها مسؤولية جماعية من واجبنا الأخلاقي جميعاً، كدول أعضاء في الأمم المتحدة وكبشر، أن نتصدى لها. وعلينا ألا نلن في مواجهة تجنيد القصر وقصف المدارس واختطاف الأطفال واغتصابهم وقتلهم، وأن نطالب بالامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن.

وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/821) والرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. كما أرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2017/21 اليوم.

سأركز بياني على مسألة أساسية - ألا وهي مصداقية قائمة الجهات المسؤولة عن الهجمات على الأطفال في النزاعات المسلحة. ومن ثم، سأنتقل بإيجاز إلى ثلاث مسائل: التزام إسبانيا بهذه الخطة، والهجمات على الأطباء والمستشفيات، والتدابير التي نقترحها بشأن قدرات الأمم المتحدة على إصدار تقارير قوية، تكفل إخضاع مرتكبي الانتهاكات، بما في ذلك الجهات من غير الدول، للمساءلة.

فيما يتعلق بالقائمة المرفقة بتقرير الأمين العام، أود أن أشدد على أنها أداة لا تفيد كثيراً إلا بقدر مصداقيتها. ولذلك، فإنها تتطلب احتراماً دقيقاً لعملية جمع المعلومات من قبل الأمم المتحدة، والتي يجب أن تظل عملية شفافة ومحيدة. وتعرب إسبانيا عن دعمها للأمين العام وللعمل الذي تقوم به ممثلته

إن أرمينيا التي أيدت إعلان المدارس الآمنة، تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل النرويج في وقت سابق اليوم، وندعو البلدان الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تؤيد إعلان المدارس الآمنة. يحتاج المجتمع الدولي إلى التعجيل بالإجراءات الرامية إلى تنفيذ الغاية ٢-١٦ من أهداف التنمية المستدامة، التي تدعو إلى إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وتقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح يذكرنا مرة أخرى بالآثار المأساوية للنزاعات على الأطفال الذين يعيشون في المناطق المتضررة والمخاطر التي يواجهونها يومياً. ونحن ندين بشدة الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وبروتوكولاتها الإضافية، بما في ذلك، وبصفة خاصة، عندما يتعلق الأمر بحقوق الأطفال وحياتهم. وتعتبر الانتهاكات الممنهجة والجسيمة لحقوق الإنسان، واستخدام القوة والقسر لتزويد من المخاطر التي تؤدي إلى تشريد الأطفال وتؤثر بشدة على حقهم في الحياة.

وفي منطقتنا، وفي انتهاك واضح للقانون الإنساني، تضع أذربيجان منشآت عسكرية وسط المستوطنات المدنية وتستخدمها كقاعدة للقصف على طول خط التماس مع ناغورني كراباخ. والمهجوم العسكري الواسع النطاق الذي شنته أذربيجان ضد ناغورني - كراباخ في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٦ لم ينتهك اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في عام ١٩٩٤ والاتفاق الثلاثي المبرم في عام ١٩٥٥ بشأن توطيد وقف إطلاق النار فحسب، بل إنه ينطوي على انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان أيضاً. وقد أسفر هذا العدوان المسلح الشرس عن سقوط أرواح كثيرة، بمن فيهم مدنيون، ومن بينهم أطفال ونساء.

الخارجية الفرنسي، مما يؤكد من جديد مسؤوليتنا الوطنية عن منع تلك الأنواع من الهجمات ذات العواقب الوخيمة على الأطفال. وبغية مواصلة إحراز تقدم في مجال حماية الأطفال في النزاع المسلح، تعطي إسبانيا الأولوية، أولاً، لإدراج حماية الأطفال بطريقة شاملة في ولايات بعثات الأمم المتحدة؛ ثانياً، تجهيز العناصر التي تنطوي على حماية القصر على نحو كاف، وضمان التمويل الكافي لولايات حمايتهم، وإجراء الحوار الضروري مع قيادة البعثات؛ ثالثاً، تعزيز القدرات الرامية إلى دعم النظام القانوني والقضائي للبلدان المتضررة. فالمساءلة عنصر أساسي لمكافحة الإفلات من العقاب.

ويجب أن نزيد تركيزنا على الضحايا. فالعديد من الهجمات ترتكبها جهات فاعلة من غير الدول، بغض النظر عن مكان وقوعها. والأطفال الذين تستخدمهم جماعات إرهابية أو من يرتبطون بجماعات مسلحة، فضلاً عن الفتيات المجنדות لأغراض الاستغلال الجنسي، يجب اعتبارهم ضحايا وتوفير البرامج لإعادة تأهيلهم. وهناك حاجة ملحة إلى برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين الرامية إلى إدماج الاحتياجات المحددة للأطفال بصورة منهجية.

وفيما يتعلق بحماية الأطفال، وبالنظر إلى حجم التحدي، فإن أي جهد فردي لن يكون كافياً. ويمكن للمجتمع الدولي وهذا المجلس أن يعولا على إسبانيا لمكافحته.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مرغريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم وإعداد المذكرة المفاهيمية (S/2017/892، المرفق). كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/821)، وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على إحاطتها الإعلامية.

٦٠٠ طفل في العام الماضي، وبالتالي يحق لها أن تُدرج في قائمة الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

وأقترح عليه بكل صدق أن يستغل وقته بشكل أفضل. وعوضاً عن محاولة صرف الانتباه عن جرائم بلده، فإن عليه أن يضع سياسة جديدة تأخذ حقوق الأطفال بعين الاعتبار حقاً وتعمل على حماية الأطفال من الهجمات القاسية والعشوائية في اليمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأود قبل رفع هذه الجلسة، وبما أنها آخر جلسة مقررة للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر أن أعرب عن خالص تقدير وفد فرنسا لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وأعضاء بعثاتهم، فضلاً عن أمانة المجلس على كل ما قدموه لنا من دعم. ولا شك أنه كان شهراً حافلاً بالأعمال، وحققنا خلاله توافقاً في الآراء على العديد من المسائل الهامة التي تقع في نطاق صلاحياتنا.

وما كان لنا أن نفعل ذلك لوحدنا، ولولا العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، فضلاً عن جميع موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين والتحريريين. وإذ نختتم رئاستنا، أدرك أنني أتكلم باسم المجلس إذ أتمنى لوفد إيطاليا حظاً سعيداً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

ونتيجة لعدوان أذربيجان على ناغورني - كراباخ، أضحت الهياكل الأساسية المدنية والسكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال والمسنون، أهدافاً متمعددة وعشوائية. وكان من بين أوائل الضحايا المدنيين مقتل صبي يبلغ من العمر ١٢ عاماً، وإصابة اثنين آخرين من تلاميذ المدارس في بلدة مارتوني بينما كانوا في طريقهم إلى المدرسة. والقصف العشوائي للمستوطنات المدنية، الذي أدى إلى مقتل تلميذ، واقتحام إحدى القرى، هي أعمال وحشية تتسم بالخسة ارتكبت ضد المدنيين وموظفي الخدمة المدنية، وأذيعت لقطات منها عبر وسائل التواصل الاجتماعي - وهي تذكرنا بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة. ويجب تحديد مدبري ومرتكبي تلك الفظائع التي ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وتقديمهم إلى العدالة.

وفي سياق نزاع ناغورني - كراباخ، ما فتئنا نرصد المحاولات المتمعدة من قبل أذربيجان لعرقلة عملية السلام من خلال الانتهاكات المنتظمة والمستمرة لوقف إطلاق النار والتوغلات عبر الحدود. ومما يقلقنا بشدة أن أذربيجان قد دأبت على أن تحيد عن الاتفاقات السابقة الرامية إلى التهدئة على خط التماس وإنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار من شأنها أن تساعد على إنقاذ أرواح المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): طلب ممثل إسرائيل الإبداء ببيان إضافي. أعطيه الكلمة.

السيد هوبمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): من المؤسف أن أحتاج إلى أخذ الكلمة للمرة الثانية اليوم، ولكن بالنظر إلى بعض البيانات التي أدلي بها، أجدني مضطراً للرد. وسأفعل ذلك بسرعة كبيرة.

لقد استمعنا اليوم إلى ممثل السعودية وهو يشير إلى بلدي. وهذا الممثل الذي أُدرج بلده في القائمة السوداء للتو بوصفه أحد أسوأ منتهكي حقوق الأطفال، قد واتته الجرأة لانتقاد بلدي. والعربية السعودية مسؤولة عن قتل وتشويه أكثر من